الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف الاسلامية

دراسة حالة مصرف الراجحي الاسلامي خلال الفترة (2006-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:
- بوسحابة سعاد
- شاقر كريمة

إشراف الأستاذ (ة):
- بعلي حسني

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
واضح فواز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
سيواني عدلان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الذي علّم بالقلم علم

الإنسان ما لم يعلم﴾

سورة العلق

كلما أدّبني الدهر أراني نقص عقلي

وإذا ما ازددت علما زادني علما بجهلي

الإمام الشافعي رضي الله عنه

شكروعرفان

الحمدللهربالعالمين،نحمدهحمدالشاكرين،ونشكرهشكرالحامدينونصلونسلمعلىالمبعوث رحمةللعالمين،اللهمصلوسلموباركعليهوعلىآلهوصحبهأجمعين.

انطلاقا من قوله تعلى:﴿ وَمَنيَشْكُرْفَإِنَّمَايَشْكُرُلِنَفْسِهِۦ﴾وقولالمصطفىصلىاللهعليهوسلم:﴿منلايشكرالناسلايشكرالله﴾،ومنقيلفيهو:﴿منعلمنيحرفاصرتلهعبدا﴾.

نتوجهبالشكرإلىجميعأساتذتنا،إلىكلمنساعدنافيمشروعناالدراسيمنقريبأومنبعيدوخاصةالأ ستاذالمشرف "بعلي حسني"

الذيكانخيردليلوأفادنابنصائحهوتوجيهاتهالقيمة،ونتمنىلهالمزيدمنالتألقوالتميزفيمسيرة هالعلميةوالعملية.

والشكرالخالصللمركزالجامعيميلةالذيمنحنافرصةالالتحاقبهلنواصلمسيرةالعلموالتميزفيهم وارناالدراسي،نسألاللهالعليالقديرأنيحفظهذاالقطبالجامعيليبقىمنارةللعلموصرحايلتجئإليه طلبةالعلم.

سعادوكريمة

إهداء

الحمد لله ذي الفضل والإحسان خلق الإنسان ورفعه بالعلو والإخلاص.

أهدي ثمرة جهدي هذا ذي أتمنى أن يكون في ميزان حسناتي يوم الجزاء إلى :

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وحفضهما وجزاهما كل خير.

إلى سندي ورفيق دربي في هذه الحياة ينبوع الحنان زوجي العزيز حفظه الله ورعاه.

إلى اخي العزيز وأبناءه البراعم التي تنير الدنيا والورود التي تتفتح من حولي لتزيد بأريجها بهجة أيامي حمزة وياسر.

إلى أختي وحبيبة قلبي العزيزة نجوى وخطيبها خالد.

إلى خالتي الحنونة دليلة وزجها وأولادها .

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله.

إلى خالتي فطيمة شفاها الله وبناتها جميعا.

إلى عائلة زوجي الكريم وخاصة أختي العزيزة أسيا.

إلى من علمني معنى الأخوة والصداقة صديقاتي وأخواتي في الله : عبلة ، هدى ، سمية ،سلافة وبنتها تيماء.

إلى من شاطرتني إنجاز هذه المذكرة صديقتي كريمة وابنتها الكتكوتة الصغيرة توبة.

إلى كل من تصفح هذه الأوراق بعدي.

إلى صاحبة الفضل في انجاز هذه المذكرة سعاد.

سعاد

إهداء

الحمد لله عظيم فضله و كثير عطائه و الصلاة و
السلام على سيدنا محمد و على
اله وصحبه الكرام
اهدي هذا العمل المتواضع الى امي و ابي
حفظهما الله و رعاهما والى زوجي و ابنتي و
اخوتي اخواتي و كل عائلتي

كريمة

الملخص

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي من خلال مجموعة مبادئها التي تهدف إلى تدعيم إجراءات الشفافية والإفصاح والاستخدام الأمثل لموارد البنك المالية وكذلك تحديد حقوق وواجبات مجلس الإدارة وأصحاب المصالح وترشيد القرارات المالية كل هذا من أجل الوصول إلى جودة المعلومة المالية والمحاسبية:

ويتجسد الدور الفعال الذي الفعال الذي تلعبه الحوكمة في البنوك الإسلامية في تطوير الأداء المالي لبنك الراجحي الإسلامي تعظيم أرباحه وضمان استمرار يته ونموه وبقاءه ومحافظته على مركزه المالي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الحوكمة ، الأداء المالي ،هيئة الرقابة الشرعية.

Résumé de l'étude:

Cette étude visait à étudier le rôle de la gouvernance dans l'amélioration de la performance financière de la Banque islamique Al Rajhi à travers ses principes visant à renforcer la communication et la transparence et l'utilisation optimale des ressources des procédures financières de la Banque, ainsi que la définition des droits et des devoirs du conseil d'administration et les parties prenantes et la rationalisation des décisions financières tout cela afin d'atteindre la qualité d'un groupe Informations financières et comptables:

Elle reflète le rôle actif joué par la gouvernance des banques islamiques dans le développement de la performance financière islamique d'Al Rajhi Bank pour maximiser les profits et assurer la poursuite de Lété, la croissance et la survie et le maintien de la situation financière.

Mots clés: Banque Islamique, Gouvernance, Performance Financière, Conseil de Surveillance de la Charia.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة في المصارف.	
المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في المؤسسة .	03
المطلب الأول: دوافع ظهور حوكمة المؤسسة .	04
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة المؤسسة وخصائصها .	05
الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسة .	05
الفرع الثاني: خصائص حوكمة المؤسسة .	06
المطلب الثالث: أهمية حوكمة المؤسسة وأهدافها.	09
الفرع الأول: أهمية حوكمة المؤسسة .	09
الفرع الثاني: أهداف حوكمة المؤسسة .	10
المطلب الرابع: مبادئ حوكمة المؤسسة.	12
المبحث الثاني: ماهية الحوكمة في المصارف.	15
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف وأهميتها .	16
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف.	16
الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في المصارف .	17
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة المصارف.	**18**
المطلب الثالث: محدادت تنفيذ الحوكمة الحوكمة في المصارف ودور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة في المصارف .	22
الفرع الأول: محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف.	22
الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة في المصارف.	23
المبحث الثالث: ركائز وأساليب التطبيق السليم للحوكمة في المصارف والتحديات التي تواجهها.	24
المطلب الأول: ركائز الحوكمة في المصارف.	25

فهرس الموضوعات

المطلب الثاني: أساليب التطبيق السليم للحوكمة في المصارف .	27
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف .	30
خلاصة الفصل الأول.	32
الفصل الثاني:المصارف الإسلامية والحوكمة.	
المبحث الأول: نظرة عامة عن المصارف الإسلامية.	35
المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.	36
الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية.	36
الفرع الثاني: تعريف المصارف الإسلامية.	37
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.	38
الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية.	38
الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية.	39
المطلب الثالث: علاقة المصارف الإسلامية مع غيرها من البنوك.	41
المطلب الرابع: مصادر وتوظيفات الأموال في المصارف الإسلامية.	44
الفرع الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.	44
الفرع الثاني: توظيفات الأموال في المصارف الإسلامية.	49
المبحث الثاني: الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	57
المطلب الأول: مفهوم الأداء وميادينه.	58
الفرع الأول: مفهوم الأداء.	58
الفرع الثاني: ميادين الأداء.	59
المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهم مؤشراته في المصارف الإسلامية.	60
الفرع الأول: تعريف الأداء المالي للمصارف الإسلامية.	60
الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	60
الفرع الثالث: مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	62

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته في المصارف الإسلامية.	64
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	64
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	65
المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي وخطواته في المصارف الإسلامية.	66
الفرع الأول :أهداف تقييم الأداء في المصارف الإسلامية.	66
الفرع الثاني:خطوات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.	67
المطلب الخامس: أساليب الحوكمة في تطوير الأداء المالي للمصارف الإسلامية .	68
المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف الإسلامية .	69
المطلب الأول :مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية وخصائصها .	70
الفرع الأول :مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية.	70
الفرع الثاني : خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية .	71
المطلب الثاني: استراتجيات الحوكمة في المصارف الإسلامية وأهميتها.	71
الفرع الأول: استراتجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية.	71
الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في المصارف الإسلامية.	73
المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.	74
المطلب الرابع :دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين الحوكمة والتقليدية.	75
الفرع الأول: دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية.	75
الفرع الثاني : الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية.	76
خلاصة الفصل.	78
الفصل الثالث: تأثير متغيرات الحوكمة على تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي .	
المبحث الأول: نبذة عامة حول مصرف الراجحي الإسلامي.	81
المطلب الأول: نشأة مصرف الراجحي الإسلامي وأهم مبادئه.	82

فهرس الموضوعات

الفرع الأول: نشأة مصرف الراجحي الإسلامي وأبرز أنشطته.	82
الفرع الثاني: مبادئ عمل مصرف الراجحي الإسلامي.	83
المطلب الثاني: الهيئة الشرعية على مستوى مصرف الراجحي الإسلامي.	84
المطلب الثالث: دور الحوكمة في تطوير مجلس إدارة مصرف الراجحي الإسلامي.	86
المبحث الثاني: تحليل أهم مؤشرات الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2006 ــ 2016)	93
المطلب الأول: تحليل الموجودات والمطلوبات لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2006 ـ 2016)	94
المطلب الأول: تحليل نسب العائد لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2006 ـ 2016)	96
المطلب الثالث: تحليل التمويل والاستثمار والأرباح المحققة لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2006 ـ 2016)	101
المبحث الثالث: انعكاسات الحوكمة على تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي.	105
المطلب الأول: عرض بيانات متغيرات الدراسة.	105
المطلب الثاني:تحليل النتائج المتحصل عليها من متغيرات الدراسة.	106
خلاصة الفصل.	113
الخاتمة العامة.	115
المراجع	119
الملاحق	

فهرس الأشكال

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشركات التابعة لمصرف الراجحي	83
02	تصنيفات أعضاء مجلس الإدارة لسنة 2016	86
03	عدد اجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2016	88
04	عدد مرات حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات المجلس لسنة 2016.	89
05	عدد ونسبة أسهم ملكية كبار المساهمين لسنة 2016.	91
06	إجمالي موجودات مصرف الراجحي الإسلامي من الفترة (2006 - 2016)	94
07	إجمالي مطلوبات مصرف الراجحي الإسلامي من الفترة الممتدة من (2006 - 2016)	95
08	تطور العائد على معدل الأصول لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 - 2016)	97
09	تطور معدل حقوق المساهمين لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 - 2016)	98
10	تطور العائد على معدل الودائع لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 - 2016)	100
11	تطور التمويل والاستثمار في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة 2006 إلى2016	101
12	تطور الأرباح المحققة في مصر الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 - 2016)	103
13	متغيرات الدراسة	105
14	تطور متغيرات الدراسة في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 - 2016)	107
15	البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصرف الراجحي الإسلامي الدراسة خلال الفترة (2006 - 2016)	108

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص نظام احوكمة المؤسسات.	08
02	الفاعلون الأساسيون في حوكمة المصارف.	21
03	ركائز حوكمة المصارف .	27
04	المصادر الذاتية للمصارف الإسلامية.	46
05	المصادر الغير ذاتية للمصارف الإسلامية.	49
06	ميادين الأداء.	59
07	الأعمدة البيانية لإجمالي الموجودات خلال الفترة (2006 ـ 2016)	94
08	الأعمدة البيانية لإجمالي المطلوبات خلال الفترة (2006 ـ 2016)	96
09	تطور العائد على معدل الأصول خلال الفترة (2006 ـ 2016)	97
10	تطور العائد على معدل حقوق المساهمين	99
11	تطور العائد على معدل الودائع خلال الفترة (2006 ـ 2016)	100
12	الأعمدة البيانية لتطور صافي التمويل والاستثمار خلال الفترة (2006 ـ 2016)	102
13	تطور الأرباح المحققة خلال الفترة (2006 ـ 2016)	103
14	منحنى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2006 ـ 2016)	108

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة وذلك بعد بروز الكثير من القضايا التي طفحت على السطح وظهرت بتجاوزات إدارية ومالية وقد كشفت هذه الأزمات والانهيارات عن أنماط الفساد المالي والإداري وبذلك حضي الحديث عن مفهوم حوكمة بأهمية بالغة، وخاصة عند الأكاديميين والممارسين والمنظمات الإقليمية والدولية، سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة، كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تشتمل المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لا توجد في القطاعات الأخرى والحوكمة نظام متكامل للرقابة ومؤشر على مستوى الأداء الذي حققه البنك لأنها تقوم على قواعد وأسس كفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد والرقابة على الأداء وترشيد وضبط القرارات المتخذة.

وتكتسي الحوكمة أهمية خاصة في المصارف الإسلامية،لأن هذه الأخيرة استطاعت أن تفرض نفسها لتصبح اليوم رقما صعبا في تركيبة الدورة المالية والاقتصادية في العالم وأن عمليات المصارف الإسلامية تتميز بالتعقيد وتختلف عن العمليات المصرفية التقليدية لذلك يعتبر تقييم الأداء المالي عملية ضرورية وملحة خاصة في الوقت الراهن لما شهدته المصارف الإسلامية من تحويلات وإصلاحات التي كان لها الأثر الكبير في رفع كفاءتها وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية والإقليمية.

إشكالية البحث:

تمارس المصارف الإسلامية وظائف وأنشطة مصرفية في إطار الوساطة المالية كغيرها من المصارف الأخرى غير أنها تلتزم في مختلف أعمالها وأنشطتها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، ومن أجل إثبات وجودها في الساحة المصرفية وزيادة قدرتها على المنافسة وتحسين مستويات أداءها المالي في تعمل على تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة.

وعلى أساس ما تقدم فإن الإشكالية التي سنحاول معالجتها تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية ؟**

وينشق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تساهم الحوكمة في تطوير الأداء المالي للمصارف ؟

2 -هل هناك فرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؟

3- ما هو أثر تطبيق أسس وقواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنك الراجحي ؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي هي بمثابة منطلقات أساسية والمتمثلة فيما يلي:

1- تساهم الحوكمة في تطوير الأداء المالي للمصارف من خلال مجموعة من الإستراتيجيات.

2 ـ لا يوجد هناك فرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والحوكمة في المصارف التقليدية

3 ـ إن التطبيق الجيد لقواعد وأسس الحوكمة يؤدي إلى تحسين المركز المالي لبنك الراجحي الإسلامي.

أهمية دراسة الموضوع:

ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية من خلال التعرف على مبادئ الحوكمة، ودراسة مؤشرات الأداء المالي التي تبين مستوى الأداء داخل البنك الأمر الذي يبين نقاط القوة والضعف لديها وبالتالي اقتراح التوصيات اللازمة حول هذه النقاط.

أسباب اختيار الموضوع

1-نوع التخصص الذي سلكناه حيث إن موضوعنا له صلة مباشرة بتخصص الاقتصاد النقدي والبنكي.

2- الدافع الذاتي والرغبة في إثراء الدراسة حول هذا الموضوع.

3- اهتمام الشركات والبنوك بصفة خاصة بموضوع الحوكمة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

1- الوقوف على مبادئ تطبيق الحوكمة في البنوك.

2-التعرف على أهم مؤشرات الأداء المالي في البنوك.

3- تبيان أهم ما يميز الحوكمة في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.

4- إبراز دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة عبد الغني محمد جوده:2008م.

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية غزة تحت عنوان:"مدى تطبيق المبادئ حوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي"، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

ـ التطبيق الواضح لقواعد الحوكمة كان ناتجا عن الوعي المصرفي لدى أعضاء مجلس الإدارة.

ـ تعميق المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها نظام حوكمة المؤسسة.

2- دراسة رنا مصطفى دياب 2014م:

الدراسة عبارة رسالة ماجستير في جامعة الأقصى تحت عنوان :"واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين ".

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

ـ إدراك المصرف بأهمية الحوكمة وحرصه على تطبيقها وثقته الكبيرة بأنها ستعمل على تطوير مؤشرات الأداء داخل المصرف.

ـ المصرف يعمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد لما لزيادة هذا الوعي من دور مهم وفاعل في زيادة حجم الاستثمار وذلك من خلال نشر منشورات توعية،أو من خلال الندوات.

3_دراسة يحياوي نعيمة وحكيمة بوسلمة 2012م.

الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، أيام 6 ـ 7 ماي 2012 تحت عنوان:"دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات".تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات.

خلصت الباحثين من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج:

ـ تلعب مبادئ الحوكمة دورا فعالا في تحسين الأداء المالي للشركات.

ـ تأثر الحوكمة تأثيرا ايجابيا على الأداء المالي وذلك لأنها تساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية .

4 ـ دراسة كعلة مريم 2015م.

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر جامعة حمة لخضر الوادي تحت عنوان" دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية"

ومن أهم نتائج المتحصل عليها:

ـ الحوكمة تحقق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المجلس.

ـ تعمل الحوكمة على مكافحة الفساد في المصارف الإسلامية.

ـ تطبيق الحوكمة يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل العديد من المشاكل.

منهج البحث

قصد دراستنا لموضوع الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بالاعتماد على المناهج التالية:

ـ **المنهج الوصفي:** الذي استخدمناه في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية.

ـ **المنهج التحليلي:**وذلك من أجل تسجيل مختلف البيانات الإحصائية المتعلقة بتطور أهم المؤشرات المالية لمصرف الراجحي الإسلامي ومدى تأثرها بمتغيرات الحوكمة خلال الفترة الممتدةمن سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 بالاعتماد على برنامج spss.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في هذا الموضوع من أهمها:

ـقلة المراجع وخصوصا المتعلقة بموضوع الحوكمة في البنوك.

ـ صعوبات الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل البنوك.

ـ صعوبة وجود بنك لدراسة موضوع الحوكمة فيه.

الإطار الزماني والمكاني:

. يتمثل الإطار في هذه الدراسة:

1 ــ الإطار المكاني: سنقوم بهذه الدراسة على مستوى مصرف الراجحي الإسلامي السعودي.

2 ــ الإطار الزماني: تتعلق الحدود الزمانية لهذه الدراسة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016.

محتوى البحث:

يهدف هذا البحث للتعرف على دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية وعليه فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة في البنوك.

ويضم ثلاث مباحث: حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى عموميات حول الحوكمة في المؤسسة أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى ماهية الحوكمة في البنوك، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تناولنا أساليب وركائز تطبيق الحوكمة في البنوك والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية .

يضم ثلاثة مباحث: حيث تناولنا في المبحث الأول إلى المصارف الإسلامية أما في المبحث الثاني: فقد تحدثنا فيه عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أما بالنسبة للمبحث الثالث: فقد تطرقنا إلى ماهية الحوكمة في المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث:أثر تطبيق قواعدا لحوكمة في تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي.

يضم ثلاث مباحث: حيث ت تعرضنا في المبحث الأول لنبذة عن مصرف الراجحي الإسلامي أما في المبحث الثانيفقد قمنا بتحليل أهم مؤشرات الأداء المالي لبنك الراجحي الإسلامي، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا إلى انعكاسات الحوكمة على تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي.

الفصل الأول:
الإطار النظري للحوكمة في المصارف

تمهيد:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومختلف المنظمات العملية والمهنية خلال السنوات القليلة الماضية ولا سيما في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول، والتي أثرت بشكل كبير على الأداء المالي للشركات، وباعتبار الحوكمة المؤسسية منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية وعامل اطمئنان للمستثمرين، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين، وتتسع دائرة الاهتمام بحوكمة المؤسسة في القطاع المصرفي إذ تأخذ بعدا مفاهميا أوسع من سابقته في المؤسسات عبر المالية، باعتبار البنوك العصب الأساسي لاقتصاديات الدول فإنها تبنت هذا المفهوم بهدف مواجهة المخاطر المصرفية.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية بصفة عامة وتطبيقاتها في البنوك بصفة خاصة من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة في المصارف.

المبحث الثالث: ركائز وأساليب تطبيق الحوكمة في المصارف والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في المؤسسة:

لقد أصبح مفهوم الحوكمة من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة ،حيث ساهمت التحولات التي شهدها العالم في تبني هذا المفهوم من قبل العديد من الحكومات والمنظمات نظرا لأهميتها وفوائدها الكبيرة بالنسبة للمؤسسة .وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي :

المطلب الأول: نشأة حوكمة المؤسسة.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة المؤسسة وخصائصها.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة المؤسسة وأهدافها.

المطلب الرابع: مبادئ حوكمة المؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في المؤسسة:

المطلب الأول: دوافع ظهور حوكمة المؤسسة:

إن التطور الكبير الذي رافق الثورة الصناعية وبروز الشركات العملاقة وانفصال الإدارة عن الملاك أدى إلى طهور تعارض يبن الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان، ويبدو أن الكثير من المفاهيم كان موجود مثل الحوكمة والإفصاح والشفافية لكن لا يلقى الاهتمام الكافي ،وفي أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسواق المال في الكثير من الدول،أدى إلى بروز مفهوم الحوكمة وعلى إثر الفضائح المالية في الشركات الأمريكية تمكنت الهيئات التشريعية من تحديد الأسباب ، وتحديد الإسهامات غبر المشروعة ،وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، فقد أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد ، وفي عام1977 تأسست لجنة تريدوي (treadway commission) وتمثل دورها في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية ،وتقديم توصيات حول تقليل حدوثها ،وتضمن تقريرها عام 1987 ضرورة وجود رقابة سليمة ،ولجان مستقلة للتدقيق ومراجعة داخلية أكثر موضوعية ،بشكل يدعو لضرورة الإفصاح عن مدى فعالية الرقابة الداخلية ،وباتت حوكمة الشركات من الموضوعات المثيرة جذا وخصوصا بعدما وجدت الدوائر الأكاديمية والسياسية و الاقتصادية العالمية فيها وسيلة للتدخل في اقتصاديات الدول النامية ويمكن القول أن ثمة عوامل ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في دول العالم ساهمت في خروج الحوكمة إلى العلن منها:

ـ منذ عام 1997 ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، كانت مشاكل الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين بين مشاكل الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين بين منشآت الأعمال والحوكمة وحصول هذه الشركات من الديون قصيرة الأجل ،في الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية ،كما تم اكتشاف تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ،وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة الشركات بشكل عام.

ــ زاد من حدة الحوكمة ممارسات الشركات متعددة الجنسية في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية.

ــ اكتسب مفهوم الحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة.

ــ مع تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المنظمات العالمية تزايد الحديث عن حوكمة الشركات وقد وصلت نسبة التعثر الشركات في العالم عام 2002 إلى نسبة 4,11%. [1]

([1])– محمود عزت اللحام وآخرون ، **الإدارة المالية المعاصرة** ،.الطبعة1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2014م، ص64.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة المؤسسات وخصائصها:

الفرع الأول: مفهوم حوكمة المؤسسة .

بالرغم من شيوع استخدام هذا مصطلح الحوكمة إلا أن الكتاب والباحثين قد اختلفوا في تحديد مفهومه، ولكن قد يرجع السبب في ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ولكن في مجمل القول يمكن القول أن الحوكمة هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح "CORPOATEGOURNANCE" أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح التي اتفق عليها فهي "أسلوب ممارسة السلطة الرشيدة"، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

ـ عرفتها مؤسسة التمويل الدوليIFC :بأنها النظام الذي يتبع من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها [1].

ـ وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادية "OECD " :بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرها من المساهمين [2].

ـ وعرفها"G.CHARREAUX" :حوكمة المؤسسات هي مجموعة الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على القرارات المتخذة من طرف المدراء أي بعبارة أخرى تحكم قيادتهم للمؤسسة وتعرف مجال سلطتهم[3].

ـ كما عرفت الحوكمة بأنها :الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وأهداف المجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل [4].

ـ ومن خلال ما جاء في التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة هي الأسلوب التي تمارس به سلطات الإدارة بصورة جيدة ،وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على الأداء داخل المنظمة، كما يشتمل النظام على المقومات الأساسية لنجاح المنظمة على المدى البعيد بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات.

([1])– Alamgir ,m, corporate governance , arisk perspective, paper presedentedto,corporategovernance and reform ; pawing the way to financial stability and development ;a conference organized by the egyptian banking institute ,cairo,7 8 MAY 2007 ;P07.

([2])– بلال خلف السكارنة ، **الفساد الإداري** ، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011م، ص245.

([3]) - MARIOS BEMARD , BOMPOINT ,GOVENEMENT DENTREPRISE EY, OMMUNICATION; ECONOMICA, PARIS, 2004; P105.

([4])– أحمد علي الخضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات** ، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2009م ، ص11.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة المؤسسة.

هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها ،كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها [1]، ومن أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها الحوكمة الجيدة للمؤسسة تتمثل في : [2]

1ـ **الإفصاح والشفافية:** وهي هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة الشركات وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات الرشيدة ،حيث تضمن هذه الدعامة توصيل المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة عن أداء الشركة عن طريق توافر نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ليس للإدارة والمساهمين فحسب، بل لجميع الأطراف ممن يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقترضين، الزبائن والجهات الحكومية ذات المصلحة.

2ـ **المساءلة:** هي قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين أو الذين يتخذون القرارات والذين يقومون بتنفيذ الأعمال في الشركة عن تبعات أعمالهم ونتائج قراراتهم، وبمعنى آخر تحمل الجهات المعنية في الشركة تبعات الأعمال المناطة بهم، هذا يتطلب من مجلس الإدارة أن يحدد الهرم الإداري ومسؤوليات وصلاحية كل مسؤول في موقعه مما يسهل على جميع العاملين في الشركة معرفة حدود عملهم خدمة للشركة وتحقيقا لاستراتيجياتها التي بينت عليها أهدافها، فالأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية عند تطبيق الحوكمة أمام المصالح وهم مجلس الإدارة ،لجنة المدققين، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، المشرعين الجمعيات المهنية.

3ـ **المسؤولية:** تكون المسؤولية الجيدة عن الحوكمة متروكة للمديرين والمدققين لتزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل بالاعتماد على التقارير المالية والمعلومات الأخرى المقدمة من الشركة ،أن هذا الدور الحيوي يبرز الدور الحيوي للمدققين تحت قانون الشركات، وترتبط المسؤولية بدعامة المساءلة من حيث القيام بإجراءات تصحيحية أو المعاقبة عن سوء الإدارة ،وهي بطبيعة الحال تتدرج ضمن خط تفويض السلطات في كل شركة ،حيث تساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالشركة بشكل أفضل من خلال تعريف العاملين على الأعمال المطلوبة منهم ومحاسبتهم عليها .

4ـ **تحقيق العدالة والإنصاف:** وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصلحة بما يكفل المساواة، ومن هذه الأطراف مصالح أغلبية المساهمين، حيث اهتمت منظمة التعاون والتنمية

([1])–جميل النجار خليل عقل، **قياس أثر الإلتزام بتطبيق الحوكمة الشركات على الآداء المالي**،" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" ،مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، جامعة غزة ،2016 م ،ص 4.

([2])–مصطفى عبد الحسين علي ،علي كاظم حسين ،فيحاء عبد الله يعقوب، **دور الحوكمة في تحسين اللآداءالإستراتيجي للضريبة** ، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد الثامن ،العدد 22،جامعة بغداد ، ص ـ ص 104،103.

الاقتصادية(OECD) بحماية حقوق ومصالح أغلبية المساهمين، عن طريق وضع نظم تمنع العاملين في داخل الشركة بما فيهم المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من الاستفادة من منصبهم في الشركة من المتاجرة بالأسهم .

5ـ **الاستقلالية:** هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة الرئيس ذو نفوذ على الشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين مدقق الحسابات بحيث لا تسمح بتأثير أي نفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة.

6ـ **الانضباط:** من خلال إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح وتبني القوانين وتشريعات وتعليمات توضح الحقوق وتحدد الواجبات وهي تعد صمام الأمان الرئيسي والضامن للحوكمة.

7ـ **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى المؤسسة باعتبارها الموطن الجيد من خلال رفع الوعي الاجتماعي بمستوى عالي من السلوك المثالي للعاملين فيها.

8 ـ **القوانين والتشريعات:** إن وجود القوانين والتشريعات يوضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت، وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات كما توضح بالمقابل حقوق المجتمع على الشركة وواجباتهم تجاهها، تعد بمثابة صمام الأمان الرئيسي الضامن للتحكم المؤسسي، يؤكد كثير من القانونيين على مسؤوليات العهدة بالأمانة والتي يؤديها المديرون قبل الأطراف الأخرى بالشركة لضمان حقوقهم.

الشكل رقم 1 : خصائص نظام حوكمة المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على ما سبق .

المطلب الثالث :أهمية حوكمة الموسسة وأهدافها.

الفرع الأول :أهمية حوكمة المؤسسة.

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم لتحديد مسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

أولا :اهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:

حظي مفهوم الحوكمة بقدر كبير من الاهتمام ،وذلك نتيجة العديد من الانهيارات والفضائح المالية التي شهدها العالم وبوجه الخصوص كبرى الشركات بالولايات المتحدة ودول شرق آسيا والاضطرابات الاقتصادية الحالية المستمرة التي شهدتها العديد من الدول أدت ،كلها عوامل ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات وتجعلها في الريادة، بالإضافة إلى إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصال وتكامل الأسواق بالإضافة إلى التحويلات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة المستثمرين المؤسسين والخصخصة وزيادة نشاط المساهمين كل هذا ساهم في زيادة الحاجة إلى حوكمة الشركات.[1]

ويمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات فيما يلي: [2]

1ـ محاربة الفساد الإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره بالقضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.

2ـ تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

([1])– فكري عبد الغني محمد جوده ، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008م، ص19

([2])– محسن أحمد الخضري ، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2005م ص ص57 .58.

3ـ التحقق من صحة عدم وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بما يجعل كل شيء في إتمامه صالحا.

4ـ محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح أو باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.

5ـ تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظام الحماية الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء ،وبالتالي تجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.

ثانيا :أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين في: [1]

ـ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تأثر على أداء المؤسسة مستقبلا .

ـ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

كما تلعب الحوكمة دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذا السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديد فيها وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي. [2]

الفرع الثاني :أهداف حوكمة المؤسسة.

تعتبر الحوكمة الإدارة الجيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن أداء الشركات بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظام البيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدر من المساواة،بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق، ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات وفي نفس الوقت توفير إدارة

(1)- فكري عبد الغني، مرجع سبق ذكره ص19.

(2)- حبار عبد الرزاق، **الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي** ، حالة شمال إفريقيا ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع ،جامعة الشلف . الجزائر ،ص 78.

جيدة للحكم على أداء مجالس الإدارة الشركات ومحاسبتهم [1]وتهدف الحوكمة إلى تحقيق ما يلي: [2]

ـ تعظيم أداء الشركات.

ـ وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا.

ـ وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين (مجلس الإدارة والمساهمين).

ـ وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تضمن تحقيق أهداف الحوكمة.

ـ تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال ايجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة.

ـ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق المساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن الحقوق المساهمين في الشركة.

ـ تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في الأسواق.

ـ العمل على الأداء الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

ـ فرض الرقابة الجيدة والفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.

ـ جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.

ـ تطوير وتحسبن ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

ـ زيادة المعلومات والخبرات نتيجة العمل بالحوكمة.

([1])–ممدوح محمد العزايزة، **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين، 2009من ص20.

([2])– نعيمة يحياوي ،حكيمة بوسلمة ، **مداخلة بعنوان دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الآداء المالي للشركات** ، مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي الإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر . أيام 7.6ماي ،2012ص3.

ـ العمل على محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين أو الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ،بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات ،فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركة هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

المطلب الرابع :مبادئ حوكمة المؤسسة.

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة المؤسسات والاهتمام الذي حظي به في الوقت الراهن فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عامة لحوكمة المؤسسات والمتمثلة في:

المبدأ الأول :توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

ويقصد به ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي مؤسس فعلا يمكن كافة المشاركين في السوق من الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة .

وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية : [1]

1ـ ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يقدمها للمشاركين في السوق.

2 . ينبغي أن تكون لدى الشركة متطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافق مع حكم القانون .

3 . ينبغي أن تكون لدى الهيئات الإشرافية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية.

(1)– نبيلي قبلي، **دور مبادئ الحوكمة الشركات في تفعيل الآداء المالي لشركات التأمين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في البنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017 م،ص ـ ص 20،21.

المبدأ الثاني :حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

يهدف هذا المبدأ إلى العمل على المحافظة على مصالح المساهمين التي يكفلها لهم القانون كالحرية في الانتخاب، الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات، التصويت، الحصول على حقوقهم في الأرباح. (1)

المبدأ الثالث :المعاملة المتساوية للمساهمين.

يتضمن هذا المبدأ التأكيد على المعاملة المتساوية لكافة المساهمين تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول غلى تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.

ويتحقق هذا المبدأ من خلال: (2)

. المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.

. الدفاع عن الحقوق القانونية.

. المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.

. التعويض في حالات التعدي على حقوقهم.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح .

يجب أن تتضمن قواعد الحوكمة حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا كما يلي:(3)

. ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحددها القانون.

. وجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستوى الأداء.

([1])– يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الآداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014م،ص63.

([2])– رامي حسن الغزالي، **دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية غزة ، 2015 م، ص ص34،33.

([3])– بوعزة رابح ،غانم هاجر، **ملتقى وطني حول الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، يوم 7.6ماي جامعة محمد خيضر بسكرة بالجزائر . ايام6و7 ماي ، 2012م،ص 5.

. حرية الاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

. تزويد إطار القواعد المنظمة للحوكمة بهيكل فاعل كفئ للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين [1].

. **المبدأ الخامس :الإفصاح والشفافية:**

وينص هذا المبدأ على أن يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات[2].

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة .

حيث يجب أن تتيح حوكمة المؤسسات الخطوة الإرشادية لتوجيه وإدارة المؤسسة كما يجب أن تكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلته من قبل المساهمين[3].

ويتحقق ذلك من خلال:

. توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.

. المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.

. الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

. اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية بالوحدة الاقتصادية [4].

(1)– علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره ، ص39.

(2)–نبيلي قبلي، مرجع سبق ذكره، ص23.

(3)– بوحديد ليلى، يحياوي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص63 .

(4)– بوعزة رابح ، غانم هاجر، مرجع سبق ذكره ، ص6.

المبحث الثاني: ماهية الحوكمة في المصارف .

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في المصارف خاصة بعد تعدد نشاطاتها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في إدارة المخاطر ،إذ تعتبر ممارسة الحوكمة بفعالية من العوامل الأساسية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي وكذلك من العوامل المهمة لتحسين أداء القطاع المصرفي.

لذا سوف يتم الطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف وأهميتها.

المطلب الثاني: الأطراف الأساسية في حوكمة المصارف.

المطلب الثالث: محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف ودور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة في البنوك.

المبحث الأول: ماهية الحوكمة في المصارف.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة المصارف وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف.

لقد تعددت التعاريف المقدمة للحوكمة في المصارف نذكر منها:

ـ تعرف الحوكمة على أنها الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به مجلس الإدارة، بما يؤثر على تحديد الأهداف البنك ،ومراعاة حقوق أصحاب المصالح. [1]

ـ كما يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين. [2]

ـ وفي تعريف آخر :تتضمن حوكمة البنوك الأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وأنشطة البنك وتشتمل على: [3]

ـ وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك.

ـ تشغيل عمليات البنك بشكل يومي.

ـ كيفية الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين وأصحاب المصالح.

ـ كيفية تنظيم أنشطة البنك بشكل سليم وآمن ومتفق مع اللوائح والقوانين.

ـ حماية مصالح المودعين.

ـ ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الحوكمة في البنوك هي مجموعة الأنظمة والإجراءات والسياسات التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه مسار وتوجهات المصرف.

([1])– غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2015م ص149.

([2])– بالرقي تيجاني، **الأزمة المالية الإقتصادية والدولية والحوكمة العالمية**، ملتقى دولي منعقد خلال 20 و21 أكتوبر 2009م،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، ص652.

([3])– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الآداء والمخاطرة**،**الطبعة 1** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص33.

الفرع الثاني :أهمية الحوكمة في المصارف.

يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى اتخاذ الاحتياطات ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح وقد أدت الأزمة المالية إلى اتخاذ نظرة علمية عن كيفية استخدام الحوكمة الجيدة التي تؤدي إلى الإفصاح عن المعلومات المالية ويمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية ،وتحد من هروب رؤوس الأموال وتعمل على مكافحة الفساد الذي يؤدي إلى إعاقة النمو[1] وتكمن أهمية الحوكمة في البنوك فيما يلي: [2]

ـ تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق رأس المال.

ـ إن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة، أبرزها تحسين أداء البنوك وارتفاع قيمتها في السوق ،إضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة.

ـ رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

ـ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان التدفق للأموال المحلية والدولية.

ـ الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات.

ـ حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أغلبية أو أقلية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح الجميع.

ـ ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصرف أمام مساهميها، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة من المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

ـ تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

ـ تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، مما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد.

ـ الحصول على مجلس الإدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

([1])– غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره ،ص150.

([2])– بالرقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص653.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة المصارف.

تشترك أطراف عدة في تفعيل وتطبيق الحوكمة في المصارف ، وتلخص تلك الأطراف بأنها أطراف داخلية وأطراف خارجية وضروري جذا أن تتعاون هذه الأطراف وتتفاعل بينها لإرساء مبادئ الحوكمة الجيدة تعتمد على التبادل بينها ،فيحكم العلاقة التي تنشأ مثلا بين مجلس إدارة البنوك والهيئات الإشرافية للنظام المصرفي ككل ينتج التنسيق والتعاون المتبادل بينهما[1]. وتوجد عدة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة المصارف وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في المصارف وهي كالتالي :

أولا: الفاعلون الداخليين .

1 -1 حملة الأسهم (المساهمين): يقوم المساهمين بتوفير رأس المال ،ويتمتعون بسلطة قوية وإذا كانت محدودة، وهم المسؤولين بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجلس الإدارة ،وتعيين وفصل مجالس الإدارة وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات [2].

1 -2 مجلس الإدارة: يمثل المساهمين والأطراف الأخرى كأصحاب المصالح ،ومجلس الإدارة ويقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ،كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين [3].

1 -3 الإدارة العليا: على الإدارة العليا أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي: [4]

- عدم التدخل بصفة مفرطة في القرارات التي يتخذها المديرون التنفيذيون.

- عدم تعيين أي مدير من الإدارة العليا لتولي المسؤولية في مجال معين دون توفر المهارات.

- ممارسة أساليب الرقابة على شاغلي بعض الوظائف والمناصب المتميزة والحساسة وإجماليا فإن اختصاصات ومسؤوليات ومهام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا وأدوارهم في تطبيق وإرساء مبادئ الحوكمة في البنوك تتحدد ضمن مواثيق الحوكمة الدولية والمحلية حسب إستراتيجيات كل بنك في الدولة.

1-4 **الإدارة التنفيذية:** لابد أن تكون لديهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة البنك كما أنهم يجب أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنية.

([1])- باذن عبد القادر، **دور الحوكمة في النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة ،إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر . 2007 م .2008 م ،ص154.

([2])- صلاح حسن ، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، الأردن، الطبعة1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2006م،ص 200.

([3])- آمال عيار ،أبوبكر خالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة بسكرة، الجزائر، يوم7 ماي 2012 ، ص09.

([4])- باذن عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 157.158.

1ـ5 **المراجعين الداخليين:** أصبح للمراجعين الداخليين دور هام في تقييم عملية إدارة المخاطر. [1]

ثانيا :الفاعلين الخارجيين: [2]

2ـ1 **المراجعون الخارجيون:** المراجعة الخارجية هي عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة من أحداث وتصرفات اقتصادية وذلك لتحقيق من درجة توافق هذه الملومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين وقد زادت حاجة متخذي القرار إليها من مدى ملائمة ومصداقية المعلومات المقدمة إليهم ،وتتمثل مسؤوليات المراجع الداخلي في:

ـ يتعين عليه أن يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجع.

ـ السرية التامة و عدم إفشاءه للمعلومات التي تحصل عليها.

ـ عليه تقديم تقرير بعد الإطلاع للسلطات الرقابية للجمعية العامة للبنك يبين فيه أن مراجعته تمت وفق المعايير و ذلك لمراجعة مدى تغير المعلومات المالية.

ـ عليه البيان في تقريره عن أية مخالفات للأحكام والتشريعات المعينة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لها.

2ـ2 **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي.**

يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام مصرفي أمرا هاما وحيويا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبك المركزي الذي لا يقل أهمية ،فقد شهد دوره تغير كبير خلال الفترة الأخيرة حيث تحول الإطار العام له من السيطرة المطلقة على المصارف إلى العمل على تشجيع المصارف لإتباع السلوك الجيد ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكمة في توجيه الائتمان بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

2ـ3 **دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثير أكبر في أحكام الرقابة وفرض الانضباط السوق على أداء المصرف ،إذا ما تم اتسع ليشمل:

3ـ1 **المودعين:** بتمثل دور المودعين في الرقابة على الجهاز المصرفي وفي قدرتهم عل السحب على مدخراتهم إذا ما لا حظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

([1])– شوقي بورقبة ،عبد الحليم عمار غربي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية**، دراسة تطبيقية منشورة بالمجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ،عدد01ديسمبر 2014 م ص113.

([2])– حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ص 08.

3ـ2 **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق والتأكد من توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق .

3ـ3 **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إذ يلعب جهاز الإعلام وخاصة جهاز الإعلام المالي ،إذ يعتبر وجود مجتمع صحفي ذوي خبرة ويمتلك المعلومات أمرا أساسيا لأصحاب المصالح وصغار المستثمرين والموظفين أيضا.

3ـ4 **شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع:** يعتبر صندوق التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان:

- نظام التأمين الضمني.
- نظام التأمين الصريح.

الشكل رقم 2: الفاعلون الأساسيون في حوكمة المصارف

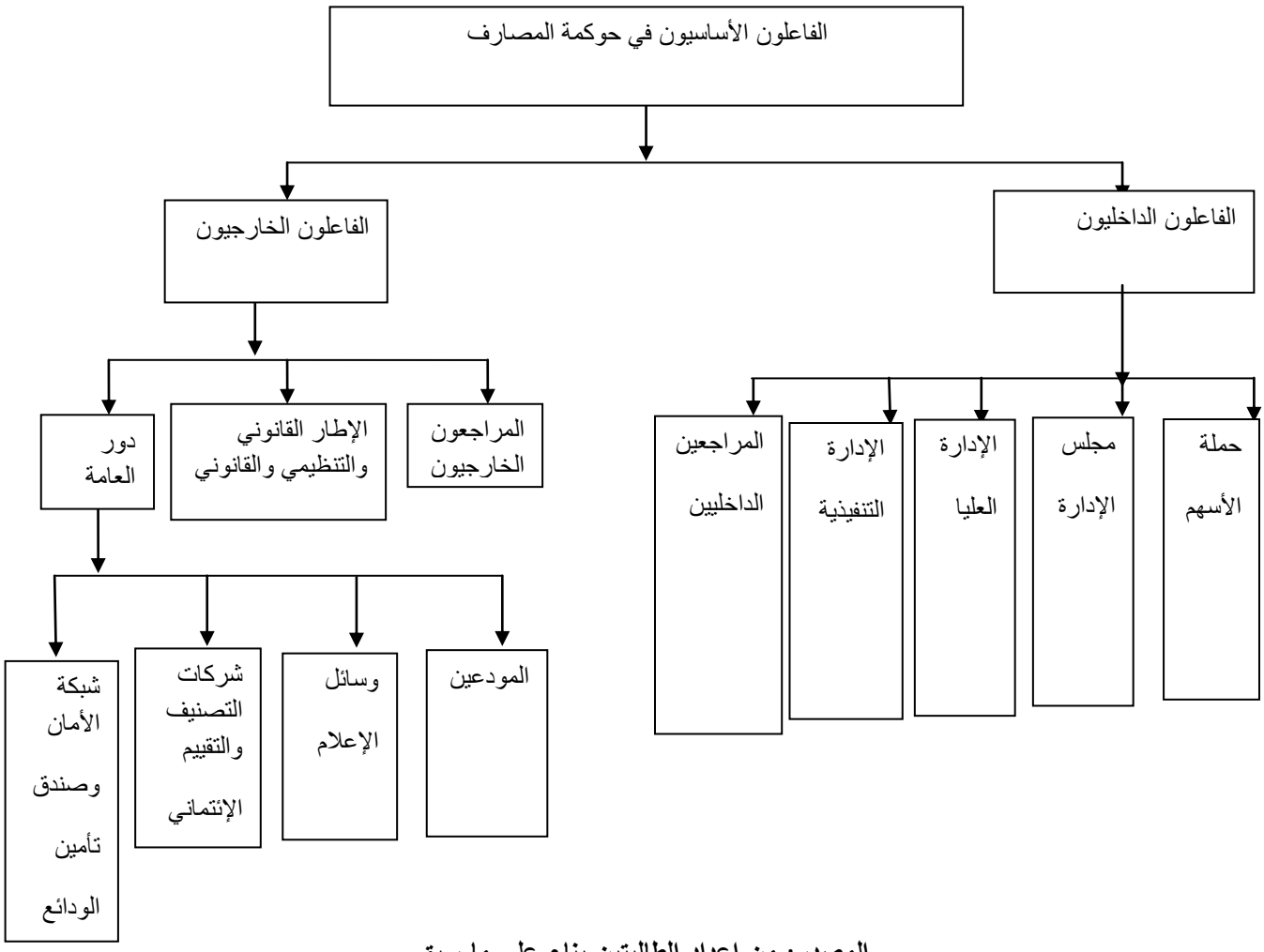

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف ودور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة في البنوك.

الفرع الأول: محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف.

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على وجود مجموعتان من المحددات هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية.

1 ـ **المحددات الداخلية:** والتي تتمثل أساسا في القواعد والأسس التي يتم إتباعها لتحديد طريقة اتخاذ القرارات وتوزيع مختلف السلطات بين كل من المديرين والجمعية العامة ومجلس الإدارة بالشكل الذي يساعد على تخفيض التضارب الموجودة بين مصالح هذه الأطراف [1].

2ـ **المحددات الخارجية:** تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات والتي يختلف من دولة غلى أخرى ومن مكان إلى آخر وتتمثل هذه المحددات الخارجية في العناصر التالية: [2]

ـ مجموع القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسة .

ـ نظام مالي كفئ يوفر التمويل اللازم والمناسب لمختلف المشروعات والذي يساعد البنوك على الاستمرار والمنافسة الدولية.

ـ كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية العاملة في الأسواق المالية، وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات والتأكد من مدى سلامة ودقة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين.

ـ دور المؤسسات غير الحكومية في التأكد من التزام أعضائها بأخلاقيات المهنية ومن هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين.

توافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام وتطبيق القواعد التي تساهم في الإدارة الجيدة للبنك والمؤسسة وتخفيض التعارض بين العائد الإجمالي والعائد الخاص.

([1])– إبراهيم إسحق نسمان ، **دور إدارة المراجعة الداخلة في تفعيل مبادئ الحوكمة على قطاع المصارف العامة في فلسطين**، رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية . غزة فلسطين ،2009 م ،ص 20.

([2])– بلعزوز بن علي ،حبار عبد الرزاق، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية ،مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، أيام 20و21 أكتوبر 2009م،ص10.

الفرع الثاني : دور البنك المركزي في تفعيل الحوكمة في المصارف .

لا يرتبط نجاح الحوكمة في المصارف فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم وهذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي ومن جهة وعلى المصارف المعنية من جهة أخرى.

ولهذا فإن المصرف المركزي يلعب دورا أساسيا في تعزيز الحوكمة الجيدة في المصارف وذلك للأسباب التالية: [1]

ـ إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.

ـ إن المصارف تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر بالإضافة إلى كون هذه المصارف مسؤولية على المحافظة على أموال الغير المودعين.

ـ نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه المصارف.

ـ يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف إلى ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصرف تدار بشكل سليم وأن لدى المصرف المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

ـ ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على البنك.

ويكون دور البنوك المركزية في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى البنوك من خلال إجراءات الرقابة البنكية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية للأصول المؤسسات المالية والبنكية وحقوق المودعين وتأمين نظام الدفع، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري[2]، وتؤدي هذه الوظيفة من طرف البنوك المركزية في دول العالم من خلال أشكال مختلفة ،حيث نجد في بعض الدول تدخل البنك المركزي في إتمام هذه الوظيفة على عكس دول أخرى أين يتم استحداث هيئات مستقلة تتكفل بذلك ،وقد يحدث توزيع هذه المهمة على عدة هيئات مشاركة مع البنك المركزي على غرار ما يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية ،ولكن مهما تعددت هذه الأشكال فلا بد من تدخل البنك المركزي بشكل أو بآخر للحفاظ على الاستقرار المالي والبنكي [3].

([1])– شريفي عمر ، **ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمة**، مداخلة بعنوان دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، أيام 21 أكتوبر 2009م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس سطيف ،ص9.

([2])– شوقي عاشور بورقبة ، **الحوكمة في المصارف الإسلامية**،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر. 9سبتمبر 2009 م ص11.

([3])– بلعزوز بن علي،عبد الرزاق حبار ، مرجع سبق ذكره، ص13.

المبحث الثالث: ركائز وأساليب تطبيق الحوكمة في المصارف والتحديات التي تواجهها .

يستوجب التطبيق السليم للحوكمة في البنوك وجود عدة ركائز من أجل تجسيد أهداف الحوكمة في القطاع المصرفي وكذلك يجب معرفة أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: ركائز الحوكمة في المصارف .

المطلب الثاني: أساليب التطبيق السليم للحوكمة في المصارف.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف.

المبحث الثالث: ركائز وأساليب تطبيق الحوكمة في المصارف والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: ركائز الحوكمة في المصارف .

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المرغوب لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تساهم في تعزيز النظام المصرفي في المصرف وتتمثل ركائز الحوكمة في المصارف فيما يلي: [1]

. الركيزة الأولى: السلوك الأخلاقي.

يشير هذا المرتكز إلى البيئة الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف وتجدر الإشارة هنا إلى إيضاح ما تعنيه القيم الخاصة، إذ تحدد تلك القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح حول حل المشاكل فضلا عن كونها تمنع الفساد وتعاطي الرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي للعمليات المصرفية، فضلا عن أنها تحد من تلك النشاطات والعلاقات التي تحكم الحوكمة المؤسسية كالإقراض الداخلي المتصل بالمسؤولين والعاملين في المصرف أو أي تعاملات تفصيلية لأطراف مقربين من المسؤولين وتشير الباحثة إلى صلب هذا الموضوع وتحدده بالبحث على تطبيق ميثاق أخلاق وسلوكيات العمل وتعميمه على جميع العاملين في المصرف فضلا عن نشره على الشبكة الداخلية إذ يتضمن مجموعة من المبادئ التي تمنع:

. الربح الوظيفي (الرشوة).

. تسريب بيانات الزبون.

. تعارض المصالح.

2. الركيزة الثانية: الرقابة والمساءلة.

يتحتم وجود نظام فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف على أن تتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة، وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لانهيار ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف، فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبية(iasc) والمعايير التي وضعتها لجنة بازل 1 وبازل 2 والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية، كل ذلك يعد دعامة لسلامة الجهاز المصرفي عامة وسلامة الأنظمة المالية والمحاسبية خاصة بما في ذلك الأنظمة إعداد

(1)- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره ص ص52،55 .

التقارير وحماية الموجودات بشكل خاص وذلك من خلال نظام رقابي داخلي و فعال يعمل بموجب القوانين واللوائح الداخلية، على أن يتم تقييمه بشكل دوري وتحديثه كما تطلب الأمر ذلك هذا فضلا عن دور الرقابة الخارجية المتمثلة في المدققين الخارجيين الذي يعتمد عملهم على مبادئ وأصول مهنية ومحاسبية فحسب بل هناك أطراف تسهم بشكل مباشر في عملية الرقابة كهيئة سوق المال والبنك المركزي والبورصة والعروض التجارية والصناعية وكل من له مصلحة .

الركيزة الثالثة: إدارة المخاطر.

برزت الحاجة إلى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات في الأسواق العالمية وعولمة التدفقات المالية فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع والتحرر من القيود التشريعية اللذان أديا إلى ضغوطات تنافسية بين المؤسسات المالية وغير المالية على السواء. ففي أواخر الثمانيات قد أخذت الأعمال المصرفية بالنقصان وقد أتاح نمو الأسواق المالية الدولية والتنويع الكبير في الأدوات المالية للمصارف للحصول على مزيد من الأموال مما أتاح لهذه المصارف تقديم خدمات أكثر تطورا إضافة إلى استخدام أساليب فنية جديدة، مما دعى إلى ضرورة تشكيل إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز حوكمة المؤسسة، لأن تقليل المخاطر هو أحد الأهداف المهمة لنظام الحوكمة فيحاول الباحثون تحديد الغرض من إدارة المخاطر بالآتي:

1 . التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس تلك المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل المحافظة على هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف تحملها ومن تم مساعدة الإدارة العامة في اختيار النشاطات والأعمال المصرفية المراد القيام بها.

2 ـ المحافظة على الموجودات لحماية مصالح المودعين ،المساهمين والمستثمرين.

3- إحكام الرقابة والسيطرة على الأنشطة التي ترتبط موجوداتها بالمخاطر كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

4- إعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع الخسائر المحتملة أو تقليلها.

5- حماية صورة المصرف من خلال توفير الثقة للمودعين والدائنين والمستثمرين بتعزيز قدرتهم على تحقيق الأرباح على الرغم من أية خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقليل الأرباح أو عدم تحققها.

والشكل رقم (3) يوضح ركائز حوكمة المصارف :

الشكل03: ركائز حوكمة المصارف .

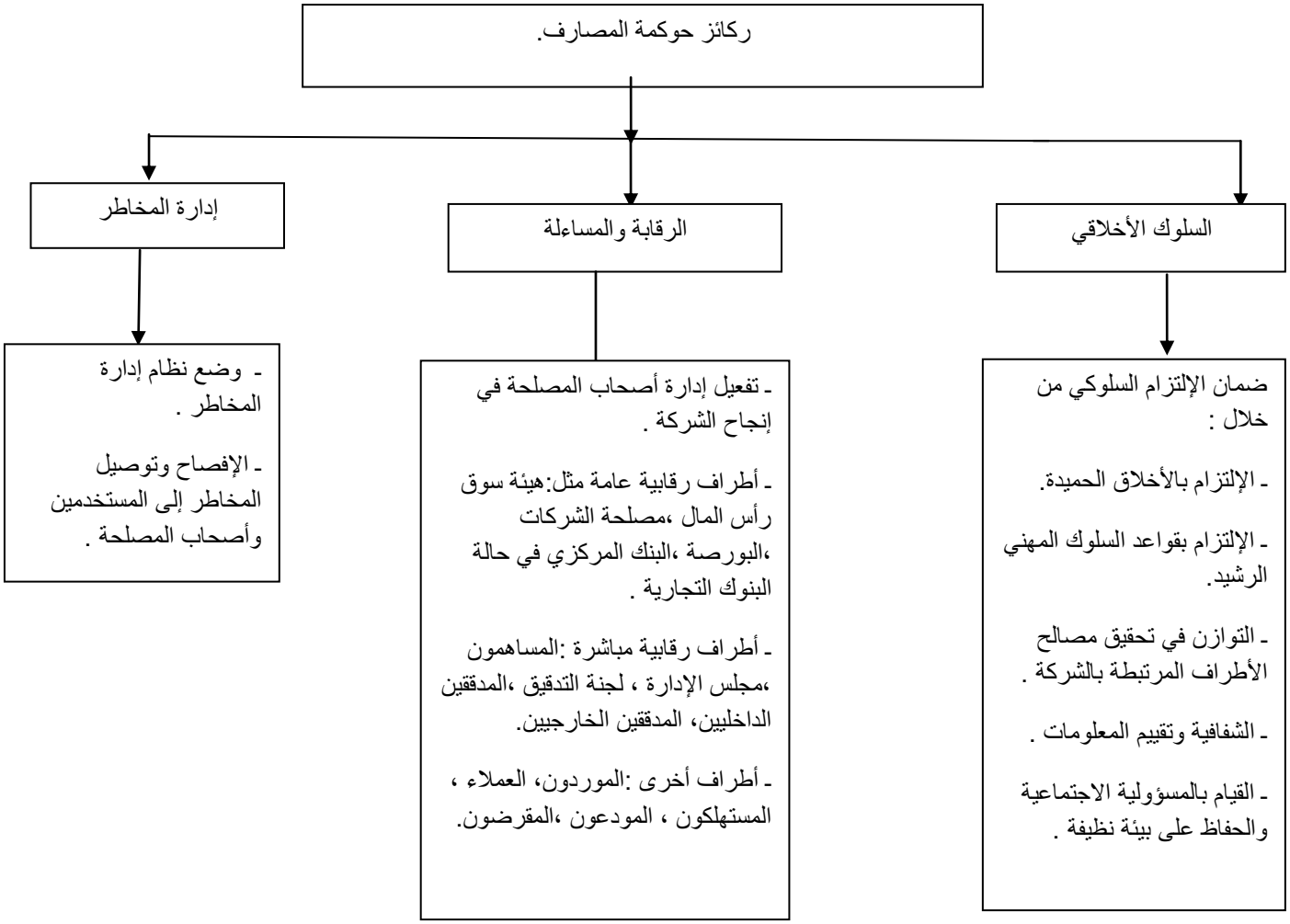

المصدر. علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي للمصارف، ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011م،ص 51.

يتضح من خلال الشكل رقم 3 تفريعات ركائز الحوكمة حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي، ويتم تفعيل الركيزة الثانية للحوكمة وهي الرقابة والمساءلة من خلال عدة أطراف رقابية خارجية وداخلية ،أما الركيزة الثالثة فهي نظام إدارة المخاطر ويتمثل في الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف بالوقت المناسب.

المطلب الثاني :أساليب التطبيق السليم للحوكمة في المصارف.

هناك مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي نستعرضها كما يلي:

1ـ وضع أهداف إستراتيجية : [1]

يصعب إدارة الأنشطة البنكية دون وجود أهداف إستراتيجية أو مبادئ للإدارة يمكن الاسترشاد بها لذا فعلى مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك، كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواء المتعلقة بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو بباقي الموظفين ،كما يجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المنافسة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض المؤسسة المصرفية ،وبشكل خاص يجب أن تتمكن هذه المبادئ من منع الفساد والرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالبنك سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية والخارجية:

وعلى مجلس الإدارة أن يضمن قيام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات من شأنها منع أو تقييد الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة مثل :.

ـ منح معاملة تفضيلية لبعض الأطراف التي لها مكانة خاصة لدى البنك كمنح قروض بشروط مميزة، أو تغطية الخسائر المرتبطة بالمعاملات.

ـ إقراض الموظفين وغير من ذلك من أشكال التعامل الداخلي دون مراعاة الشروط الواجب توافرها عند منح القروض.

2ـ وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك:

يجب على مجلس الإدارة الكفئ أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا ،وتعد الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسؤولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.

3 ـ ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة

ـ يعتبر مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية مطلقة عن المكانة المالية للبنك، لهذا يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات لحظية كافية تمكنه من الحكم على الأداء ،حتى يحدد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

ـ يجب أن يتمتع عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين أو حتى حملة الاسهم ويمكن تدعيم الاستقلالية والموضوعية بالاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراقبين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة.

(1)– غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره ص ص153،154.

ـ يمكن لهؤلاء الأعضاء الاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في الإدارة والتي من شأنها تطوير إستراتيجيات الإدارة في المؤسسة.

ـ في بعض الدول يفضل مجلس الإدارة في البنك تأسيس بعض اللجان المتخصصة مثل :لجنة إدارة المخاطر بحيث تتولى الإشراف على أنشطة الإدارة العليا.

4ــ الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.

إن للمراجعين دور حيوي وفعال في نظام الحوكمة مما يستوجب على كل مجلس الإدارة والإدارة العليا الاهتمام بشكل أكبر بعملية المراجعة ،ونشر الوعي بأهميتها بين الأطراف العاملين في البنك (العمال والموظفين) وكذا العمل على دعم استقلالية البنك ومكانة المراجعين الذين يقومون برفع تقاريرهم إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة التابعة له،وبالتالي الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل المراجعين.

5 ــ ضمان توافر نظم الحوافز مع أنظمة البنك .

حتى يتم التوافق يجب على مجلس الإدارة أن يصادق على الإمكانيات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة العليا وغيرهم من المسؤولين على بذل أقصى جهد لصالح البك ،مع وجوب وضع نظم الأجور في إطار السياسة العامة في للبنك بحيث لا تعتمد على أدائه الآجال القصيرة لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها.

6ــ مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة .

تعد الشفافية ضرورية عند تطبيق الحوكمة لأنها تساعد المتعاملين لدى البنك والمشاركين في السوق على تقييم سلامة معاملاتهم مع البنوك ،ويصبح في مقدورهم معرفة وفهم كفاءة رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة الأمر الذي يؤدي بالمتعاملين للجوء إلى البنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاءة المالية اللازمة ،لذا يجب أن يشمل الإفصاح والشفافية كل من هيكل مجلس الإدارة والإدارة العليا والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك.

7 ــ ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك بواسطة الإدارة العليا.

بما أن لمجلس الإدارة دور رقابي اتجاه أعضاء الإدارة العليا ،فهذا دلالة على أهمية الإدارة العليا في الحوكمة والتي بجب عليها أن تمارس الرقابة على المديرين التنفيذيين فيها مع الأخذ بغين الإعتبار مايلي:

ـ تجنب التدخل المفرط في القرارات المتخذة من قبل المديرين التنفيذيين.

ـ مراعاة المهارات والمعرفة في مجال معين قبل تحديد المسؤولية فيه [1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف.

تواجه البنوك تحديات كبيرة في استيعاب وتطبيق مبادئ الحوكمة الأنظمة الحاكمة والظروف المحيطة بكل نظام ويمكن تلخيص هذه التحديات في: [2]

1ـ تركز الملكية:

يشير تركز الملكية إلى الشركات المدارة من قبل عائلات أو عدد محدود من الأفراد، والتي ما تزال تحت سيطرة مؤسسيها أو وارثيهم، ومن ثم هم المسيطرون على مجلس إدارتها، فغالبا ما تتأثر فاعلية مجلس الإدارة لأن مجلس الإدارة هو ذاته الرئيس التنفيذي مما يعطيه السيطرة الكاملة على البنك لذا يصعب عليه فصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية وتلك أهم التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة لأنها تنادي بهذا الفصل بل هو أحد المهام التي ترمي لتحقيقها في تطبيق الحوكمة.

2ـ الشفافية والإفصاح.

تتسم القطاعات المصرفية في الدول النامية بعدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح لأنها ليست معتادة على مبدأ الإفصاح في القوائم المالية أو الشفافية في العمليات المصرفية، على الرغم من التعديلات التي حصلت في الآونة الأخيرة للأطر القانونية والرقابية والمناداة بمبادئ الحوكمة، إلا أن الممارسات الخاطئة لتلك المبادئ مازالت مستمرة، لأن الممارسات السليمة والتطبيق السليم الجيد لأساليب الحوكمة قد يعرقل عمل البنوك، وذلك لضعف الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وضعف أجهزة الرقابة.

3ـ مشاركة وحماية المساهمين .

فأكبر المساهمين هم من العائلات المالكة لتلك المؤسسات والمسيطرة عليها ،وهذه السيطرة غالبا ما تغفل حقوق صغار المساهمين فآلية مشاركة المساهمين تصبح ضعيفة في صنع القرارات وغير فاعلة والحماية القانونية لهم غير كافية، لأن القرارات الأساسية كالتعيينات والترشيحات لمجلس الإدارة تتحدد من قبل الحائزين لأكبر حصة من الأسهم في البنك وفق قاعدة الأغلبية، دون الحاجة إلى موافقة صغار المساهمين، وهذا يخالف ما جاءت به الحوكمة من مبادئ ومنها مبدأ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم وبالتالي يصبح من الصعب تطبيق الحوكمة.

([1])– بن علي بن عزوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي ،نظام حماية الودائع والحوكمة**، مجلة شمال إفريقيا ،جامعة الشلف الجزائر، العدد 5 جانفي، 2008م، ص،ص 124 . 125 .

([2])– علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره ص ص،57 ،58.

4ـ القوانين والعلاقات .

تواجه بلدان العالم النامي التحديات تتمثل في كيفية الانتقال من أنظمة قائمة على أساس العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين، إذ يشتمل نظام الحوكمة على مجموعة من القوانين الرسمية وغير الرسمية إلى جانب آلية ممارسات خاصة وحكومية لغرض تطبيق هذه القوانين، حيث تحكم هذه القوانين المسيطرة عمليا على المؤسسات المصرفية وبين المستثمرين وأصحاب المصلحة، عليه تتشكل النوعية السيئة للأنظمة المحلية أحد أعظم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة، فكيف يمكن نجاح الحوكمة في مقاومة تيار المصالح والنفوذ ،وتحويل الأنظمة التي تقوم إلى حد كبير على الاعتماد على شخص واحد (التفرد بالقرار) وترتكز بشدة على العلاقات ،إلى أنظمة تقوم على أساس القوانين.

5ـ البعد الثقافي:

من التحديات التي تواجه الحوكمة أيضا عدم توافر الوعي الكامل لاسيما عندما يكون الجهل نابعا من مجالس الإدارات في المؤسسات المصرفية إضافة إلى الثقافة المحلية التي تنظر إلى قضايا الحوكمة على أنها قضايا قليلة الأهمية فضلا عن المنافسة بين المصارف ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح وهذا ناتج عن عدم الاكتراث بهذه المبادئ.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن:

ـ الحوكمة أصبحت بمثابة الإدارة التي تضمن الكفاءة في إدارة المؤسسة بحيث تعتبر عن وجود مجموعة من الضوابط والأخلاقيات من الأعراف والمبادئ المهنية التي بدورها يصعب ضبط أو تحقيق المصداقية في البيانات والمعلومات وتأكيد نزاهة الإدارة ،وكذا بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة لأهدافها.

ـ إن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك لا يختلف عنه في المؤسسات إلا أنه للبنوك دور هام في الاقتصاد ويكتسي أهمية كبرى تميزه عن دوره في المؤسسات.

ـ من أجل استفادة البنوك استفادة فعلية من الحوكمة المؤسسية يجب عليها توفير مجموعة من الركائز والعناصر الأساسية لضمان التطبيق السليم لها، وكذا مواجهة التحديات التي تقف عائق وراء عدم تطبيقها.

الفصل الثاني:
المصارف الإسلامية والحوكمة

تمهيد:

تعتبر المصارف الإسلامية من أهم وأبرز المؤسسات المالية التي باشرت منذ نشأتها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتعتبر نموذجا علميا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمثل الجانب المالي فيها أهم مصادر تسييرها وإدارتها وتقديمها لوظائفها وخدماتها، وحتى يتمكن المصرف الإسلامي من معرفة قدرته على تحقيق الأهداف التي سطرها فإنه بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجه أي تقييم أداءه المالي وذلك من خلال مجموعة المعايير ومؤشرات التي تقيس مدى تحقيقه لأهدافه،حيث تقوم الحوكمة بضبط هذا الأداء في البنوك الإسلامية والرقابة عليه بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تعمل على تطبيق النظم والأساليب الإدارية والمحاسبية التي تساعد المصرف في اتخاذ قراراته.

على ضوء ما سبق سوف نقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى ما يلي:

ـ المبحث الأول : نظرة عامة عن المصارف الإسلامية

ـ المبحث الثاني: الأداء المالي في المصارف الإسلامية..

ـــ المبحث الثالث:ماهية الحوكمة في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: نظرة عامة عن المصارف الإسلامية:

جاءت المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، وبالتالي فإن معظم أنشطتها وعملياتها تتم وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

انطلاقا مما سبق سيتم التطرق قبل كل شيء :

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: علاقة المصارف الإسلامية باالبنوك الأخرى .

المطلب الرابع: مصادر وتوظيفات الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: نظرة عامة عن المصارف الإسلامية:

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية:

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية:

تعد فكرة إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، فكرة حديثة ولدتها عوامل عدة خاصة تلك الصحوة الإسلامية الشاملة التي شهدها العالم الإسلامي وما صاحب ذلك من توجه جاد وصادق من المسلمين نحو تكييف ما يتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

ـ في البداية أنشأت البنوك محلية في مختلف البلدان الإسلامية، تعمل وفق الأسلوب المصرفي الغربي إلا أن العمل البنكي الإسلامي الحديث يعود تاريخه إلى سنة 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للإيجار تعمل بدون فائدة وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية نراعي التعاليم الإسلامية[1] لكن أول تجربة حقيقية عملية للبنوك الإسلامية كانت في مدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية سنة 1963 وقد أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد عبد العزيز النجار[*]إلا أنها انتهت عام 1967 وقد تمثلت في إنشاء بنك الادخار المحلي، وقد عكست التجارب السابقة حماس المسلمين ورغبتهم في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد كانت الانطلاقة الفعلية ببنك ناصر الاجتماعي 1971 والذي لا يتعامل بالربا أخذا ولا عطاء.[2]

ومن هنا توالت عملية إنشاء المصارف الإسلامية عام بعد عام:[3]

* ففي عام 1975 تاسس لأول مرة مصرفان إسلاميان هما بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات وبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

* في عام 1977 تأسست ثلاث مصارف إسلامية هي بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك التمويل الكويتي.

* في عام 1978 تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

([1])– أحمد حسان خصاونة، **المصارف الاسلامية،** دون طبعة، جدار لكتاب العالمين، الأردن، 2008م، ص151.

(*)– أحمد النجار: هو أحد أبرز قادة الفكر الاقتصادي الاسلامي ومن بين مؤسسين البنوك الإسلامية.

([2])– رابس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الاسلامية،** الطبعة1، الدار الهندسية، القاهرة، 2009م، ص210.

([3])– مجيد جاسم الشرع، **المحاسبة في المنظمات المالية: المصارف الإسلامية، الطبعة1**، إثراء، عمان/الأردن، 2008م، ص24.

* في عام 1979 أنشأ البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر

* في عام 1980 تأسس إتحاد البنوك الوطنية للمشاركة في باكستان.

* في 1983 تم إنشاء مجموعة بنوك البركة الإسلامية وعدد من شركاتها الاستثمارية وبنك بنغلادش الإسلامي وبنك قطر الإسلامي واستمر بعد ذلك تزايد عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كما تشير الإحصائيات الصادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عام 2015 بأنه قد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم 693 مصرفا إسلاميا بحجم أعمال يزيد عن 261 مليار دولار.[1]

والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية مثل سيتي بنك ولويديز وغيرها، مما أدى الى تاكيد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.[2]

الفرع الثاني: تعريف المصارف الإسلامية:

لقد عرف رجال الاقتصاد الإسلامي والمختصين في مجال الصيرفة الإسلامية المصرف الإسلامي بتعاريف متعددة نذكر منها ما يلي:

1- لقد جاء تعريفه في اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كما يلي:" هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[3]

2- لقد عرفه الدكتور أحمد النجار بأنه:" مؤسسة مصرفية مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".[4]

3- من خلال التعاريف السابقة للمصرف الإسلامي يمكننا القول بأنه عبارة عن:" مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".[5]

([1])- رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص211.

([2])- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الاسلامية**، الطبعة1، دار النفائس، عمان/الأردن، 2012م، ص12.

([3])- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، الطبعة1، دار المسيرة، عمان/الأردن، 2008م، ص109-110.

([4])- أحمد حسان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص59.

([5])- شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سبق ذكره، ص11.

وبالتالي يمكن القول بأنه ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك الربوية التقليدية هي الفروق الجوهرية والمتمثلة فيما يلي:[1]

* الالتزام بالقواعد المستقرة للشريعة الإسلامية في مختلف أوجه النشاط المالي والمصرفي والاقتصادي عامة جملة وتفصيلا.

* عدم التعامل بالفائدة الربوية والالتزام في المعاملات بالحلال والابتعاد عن المجالات الحرام المشكوك فيها.

* حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال فالحكمة والرشاد ضرورية لتحقيق ذلك.

* عدم استغلال وأكل أموال المودعين بالباطل وحبسها عن التداولات واكتنازها.

* خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية إلى المراقبة الذاتية والخارجية.

* تحقيق توازن بين مختلف مجالات التوظيف المختلفة، وتلبية متطلبات المجتمع وتجميع المدخرات واستثمارها خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية:

الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية حيث أن البنك الإسلامي هو من أدوات تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي في النظام الإسلامي في عصرنا الحالي.[2]

1- عدم المتاجرة بالديون أو التعامل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله إيداعا أو اقتراضا قبولا أو خصما أو أخذا أو عطاء، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقصد بعدم المتاجرة بالديون إشارة إلى العلاقة المميزة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع لديه لأنه العلاقة ليست قائمة على أساس دائن ومدين بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ شكل المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المرابحة في عمليات البيع والشراء والتزام المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالربا والإلتزام بهدي القرآن[3] لقوله عز وجل ﴿*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا* أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.[4]

([1])-رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص216.

([2])- أميرة عبد اللطيف مشهور، **الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي**، الطبعة1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ، 1991م، ص . ص، 367-368.

([3])- محمود حسن صوان، **أساليب العمل المصرفي**،**الطبعة1** ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م، ص-ص، 90-91.

([4])- سورة آل عمران، الآية 130.

2- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وذلك عن طريق تدعيم الوعي الادخاري بين المسلمين والقيام بالأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى زيادة التكافل الاجتماعي وإيجاد مجتمع متيقن متكافل.[1]

3- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار[2]فهو يعد حجر الأساس في استخدام أموال البنوك الإسلامية.[3]

4- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حولها على المردود وتجميعها لديها وأن لا تستخدم الأموال التي تتوفر لديها إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية.[4]

فالمصارف الإسلامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في معاملاتها أو أنشطتها مبادئ وأحكام ديننا الحنيف، وعدم الخروج عن تعاليم الشريعة الإسلامية.

5- تطبيق القيم والاخلاق الإسلامية في العمل المصرفي فهدفها الرئيسي لا يعتبر الربح فهي تتميز بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها البنوك التقليدية مثل: القروض الحسنة وتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.[5]

تطبيق أسلوب المشاركة في الربح والخسارة [6] .

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية:

ليست المصارف الإسلامية مصارف عادية وفي سبيل تحقيق هذه الرسالة سطر المصرف الإسلامي مجموعة من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيقها هي:

أولا: الأهداف الشرعية:

تهدف إلى تطبيق منهج الله في المال والاقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج وتنمية وتثبيت القيم العقائدية والخلق

(1)- محمود عبد الكريم أرشيد، **القوى البشرية في المصارف الإسلامية**، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2010م، ص208.

(2)- محمد حسين الوادي، **حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان**، النقود والمصارف،الطبعة1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص190.

(3)- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**،الطبعة 2، الكراك مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004م، ص254.

(4)- فليح حسن خلف، **النقود والبنوك،عالم الإكتساب الحديث**، الطبعة1، الأردن، 2006م، ص385.

(5)- محمد سليم، وهيبة كامل، حسين تلاكش، **المصارف الاسلامية،الطبعة 1** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2010م، ص19.

(6)- محمود حسن الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص190.

الحسن والسلوك السوي لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي وذلك لتطهير هذا النشاط من الفساد[1] قال الله تعالى:﴿أفمن أسس بنيانه﴾[2]

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة[3] تتمثل في المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعليه فإنه جدير بالبنك الإسلامي أن تنصرف اهتماماته إلى المشروعات الاستثمارية ذات العائد المادي فقط وإنما ينبغي عليه مراعاة الأثر الاجتماعي الإيجابي لما تفرزه هذه الاستثمارات من تقديم خدمات للمجتمع للتخفيف من معاناة الأفراد والمساهمة في حل بعض المشكلات القائمة في حياتهم.[4]

ثالثا: الأهداف المالية:

انطلاقا من أن المصرف الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها[5] تتمثل فيما يلي:

1- النمو: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف المصرف الإسلامي ويقصد به نمو الموارد الذاتية للمصرف والمتمثلة في رأس ماله والأرباح المحتجزة والاحتياطات وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.

2- الربحية: يعد الربح العامل الرئيسي وراء إنشاء المشروعات الاقتصادية وبدونه تفقد المشروعات جدواها، ويمكن تعريف الربح أنها الزيادة في رأس المال نتيجة استخدامه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة[6] فالأرباح المحصلة في النشاط المصرفي الإسلامي هي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على مودعين وعلى المساهمين.[7]

3- الأمان: يسعى البنك للعمل في بنك يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بمحاولة إتباع سياسة التنوع في توظيفاته، وهذا الهدف لا يتعارض مع الهدف السابق ومهمة البنك هي تحقيق التوازن بين

([1])- محمود حسن الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص190.

([2])- سورة التوبة، الآية 109.

([3])- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص 124.

([4])- محمد إبراهيم أبو شادي، **التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها**،الطبعة 1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1994م، ص60.

([5])- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص121.

([6])-محمود عبد الكريم أرشيد، مرجع سبق ذكره، ص19.

([7])- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص122.

الهدفين عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس اختيار البنك مشروعات الاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.[1]

هذا بالنسبة للبنك، أما عنصر الأمان للمودعين فيرتبط بتوفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء، خصوصا الودائع تحت الطلب، بدون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة.

إن هدف البنوك الإسلامية يتمثل في تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول بها إلى أقصى إنتاجية ممكنة بما يكفل التغير المنشود في الشرع.

ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات أي سواء أكانت بشرية أو مادية أو غيرها فإن أي تحريك للطاقات نوع من التغيير في المجتمع والذي تنشده البنوك الإسلامية كهدف كبير من أهداف الشرع الإسلامي[2].

المطلب الثالث: علاقة المصارف الإسلامية مع غيرها من البنوك:

ظهرت البنوك الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تتحكم بها بنوك ترتكز أعمالها على عنصر الفائدة الذي ترفضه البنوك الإسلامية باعتباره يشكل ذريعة للربا، ويمكن القول في هذا المنحى أنها نشأت في إطار ضيق بطبيعته، إذ يفرض عليها الأرضية والإطار بصورة مسبقة وهذا ما يجعل عمل البنك الإسلامي غير مرن ولا حر في اتخاذ أفضل صيغة له من الناحية الإسلامية.

وقد ركزت البنوك الإسلامية في أنظمتها وتعليماتها على التعامل مع البنوك الأخرى كضرورة حتمية يفرضها الواقع مع الابتعاد عن المعاملات الربوية ويمكن تلخيص علاقة البنك الإسلامي بغيره من البنوك[3]فيما يلي:

أولا: علاقة المصرف الإسلامي بالبنك المركزي:

1- علاقة أصلية متكاملة:

وتظهر هذه الصورة في الدول التي حولت مصارفها لتعمل في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي كما في إيران والسودان وباكستان[4].

(1)- محمود عبد الكريم أرشيد ، مرجع سبق ذكره، ص19.

(2)- محمود سليم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص19.

(3)- مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص31.

(4)- محمود حسنين الوادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص208.

2- علاقة خاصة:

نشأت هذه العلاقة في البلدان التي أولت البنوك الإسلامية اهتماما خاصا فأصدرت لها قوانين خاصة بها، تحدد لها علاقاتها بالبنك المركزي ما يجعل الطريق واضحا أمام كل بنك إسلامي يتم إنشاؤه ومن الدول التي صدرت فيها تلك القوانين، تركيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة[1].

3- علاقة استثنائية:

نشأت هذه العلاقة في الدول التي أنشأت البنوك الإسلامية بقوانين استثنائية إلى جانب البنوك التقليدية، والبنوك المركزية، وهي قوانين تقوم على أساس النظام البنكي العالمي، وقد بذلت البنوك الإسلامية، جهودا جبارة في الحصول على استثناءات للتخلص من الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك المركزية على النظام البنكي ومن تلك الدول، مصر، الكويت، والبحرين[2].

إن العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية تنبع من أهمية إشراف البنوك المركزية على البنوك الإسلامية لضمان حسن سير أعمالها والاطمئنان على أوضاعها المالية وضمان حقوق أصحاب الحسابات لديها[3].

ثانيا: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية:

هذه العلاقة تؤطرها الضرورة المصرفية حيث تحتم هذه الضرورة وجود عمليات بنكية مثل تبادل الشيكات والحوالات، حيث يستدعي ذلك تسوية المديونية لدائنيه الناتجة عن هذه العمليات وأبرز ما يميز هذه العلاقة هو:

1- تقديم الخدمات المصرفية، مثل تحصيل الشيكات والكمبيالات.

2- التركيز قدر الإمكان على حصر التعامل مع البنوك الإسلامية وفروعها.

3- عدم التعامل بالفائدة في المجالات التي تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4- ترتيب اتفاقيات مع البنوك التقليدية بالتعامل بالمثل، من حيث عدم احتساب أية فائدة على المعاملات المتبادلة بينهما إذا كانت صيغة التعامل تقتضي ذلك وفقا للعرف المصرفي[4].

([1])- محمد عثمان بشير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة 6 ،دار النفائس للنشر والتوزيع،2008م ،ص365.

([2])- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان،مرجع سبق ذكره، ص208.

([3])- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان ، مرجع سبق ذكره، ص240.

([4])- مجيد جاسم الشرع، مرجع سبق ذكره، ص22.

لذلك على البنوك الإسلامية تقوم بدعم علاقاتها بالبنوك التجارية وذلك من أجل التعريف بالاقتصاد الإسلامي وتعزيز ثقة الزبائن والمتعاملين في النظام المصرفي والمالي الإسلامي.

ثالثا: علاقة البنوك الإسلامية ببعضها البعض: [1]

إذا كان النظام البنكي والنقدي في دولة إسلامية يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن التعاون والتعامل فيما بين البنوك الإسلامية فيها سيكون عميقا وكبيرا وسلسا في كل المجالات والنواحي، وبدون أية مشكلة ولكن المنافسة فيما بينهم ستكون شديدة.

أما إذا كانت هذه البنوك تنشط في إطار نظام مصرفي ونقدي رأس مالي أو تقليدي، ويؤدي عمله إلى جانب البنوك التقليدية الربوية، فمن هنا تأتي ضرورة تعاون البنوك الإسلامية فيما بينها بشكل كبير، لكي تبقى وتستمر، ولكي تزيد من إمكانية إيجاد حل لبعض المشكلات التي تعانيها، وضرورة تكثيف جهودها من أجل محاولة تقليل المخاطر وتقليل الصعوبات التي قد تواجهها في ظل هذا النظام وعملية تكمن النقاط المتعلقة بعلاقة البنوك الإسلامية ببعضها البعض ومحاور تعاونها في النقاط التالية:

- تأسيس شركة ضمان الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية على أساس إسلامي تعاوني.
- إنشاء محافظ استثمارية فيما بينها وتحقيق التعاون الحقيقي خاصة في إنشاء المشاريع الضخمة.
- الاشتراك في حملات التوعية، نشر فكرة التعامل المصرفي على الأسس الإسلامية.
- التعاون فيما بين هذه البنوك في مجال الدراسات والأبحاث والتدريب ذات العلاقة بالأعمال البنكية الإسلامية، وتنسيق توحيد نظم العمل، والنماذج المصرفية والقواعد الخاصة بالأنشطة والأعمال البنكية الإسلامية.
- تحقيق الاستثمار المشترك في مشروعات الكبيرة، وتأسيس شركة التأمين إسلامية تعاونية لغايات التأمين على سلع والنقل والأصول المالية ذات العلاقة باستثمارات البنوك الإسلامية.
- التعامل فيما بين البنوك الإسلامية يكون على أساس القرض الحسن.

([1])- فضيلة بارش، **السوق المالية الإسلامية ودورها في دعم وترشيد عمل البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاقتصادية ،2010م . 2011م، ص95.

المطلب الرابع: مصادر وتوظيفات الأموال في المصارف الإسلامية:

الفرع الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية .

يمكن تقسيم مصادر تمويل المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية (ذاتية) ومصادر خارجية (غير ذاتية) وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر:

أولا: مصادر الأموال الذاتية (الداخلية):

يعتمد البنك الإسلامي كبقية البنوك الأخرى على حجز جزء من الأرباح وإبقاءه داخل المؤسسة من اجل تعزيز مكانته المالية المتأتية من مساهمات أصحاب البنك أي المساهمون في شركة البنك الإسلامي وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر.

1- رأس المال: يعد رأس المال بالنسبة للمصارف تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها بالمستقبل والمصدر الرئيسي للأموال والثقة بالنسبة للمودعين. [1]حيث ينقسم رأس المال أو الإجمالي (هو الذي يؤسس به البنك) إلى رأس المال المدفوع، ورأس المال الذي لم يطلب:

أ- رأس المال المدفوع:

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف، وبه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة أنشطته[2].

ب- رأس المال الذي لم يطلب:

جزء منه يمكن طلبه من طرف إدارة البنك عن الحاجة ويسمى رأس المال الذي يمكن طلبه والجزء الآخر يحتفظ به ليستخدم في الحالات الطارئة، كإفلاس البنك، يستخدم لصالح الدائنين ويسمى هذا الجزء برأس المال الاحتياطي، وهو بمثابة جهاز امتصاص الخسائر والمخاطر التي قد تعترض البنك[3].

2- الاحتياطات:

وهي تمثل أرباحا محتجزة من أموال سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين، ولا يتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف[4]وتنقسم الاحتياطات إلى:

([1])-فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة 1 ،منشورات الحبيب الحقوقية ،بيروت ،2004م ص100.

([2])- محمود حسن صوان، **أساليب العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2001م ، ص117.

([3])- ابن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**،الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص37.

([4])- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص201.

* احتياطي قانوني: تمثل المبالغ المجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنوات السابقة وفقا لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين[1].

* احتياطي اختياري: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحقق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض وتكون هذه الاحتياطات بنسبة لا تزيد عن حوالي 20% عن إجمالي الأرباح السنوية الصافية[2].

* احتياطات أخرى: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أي التزامات تطرأ على البنك، وهي قابلة للتوزيع على المساهمين[3].

3- الأرباح المحتجزة (المدورة):

وتشمل جميع الأرباح التي تم اقتطاعها من الأرباح المحققة خلال السنوات الحالية دون توزيعها على المساهمين، فهي حق للمساهمين ينعكس في قيمة السهم[4]فهذه الأرباح يتم ترحيلها للسنوات المالية بناءا على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك وذلك لتحقيق أهداف مالية مستقبلية للبنك[5].

4- مصادر أخرى: هناك مصادر أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القرض الحسن من المساهمين، والتأمين المودع من طرف العملاء كغطاء الاعتماد المستندي أو غطاء خطاب الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة[6].

(1)- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص138.

(2)- ابن إبراهيم الغالي،مرجع سبق ذكره، ص38.

(3)- حربي محمد عريقات، حسن جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص138.

(4)- محمود حسن الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص203.

(5)- حسين محمد سمحان،مرجع سبق ذكره، ص122.

(6)- محمود حسن الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص122.

لشكل رقم04: المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية

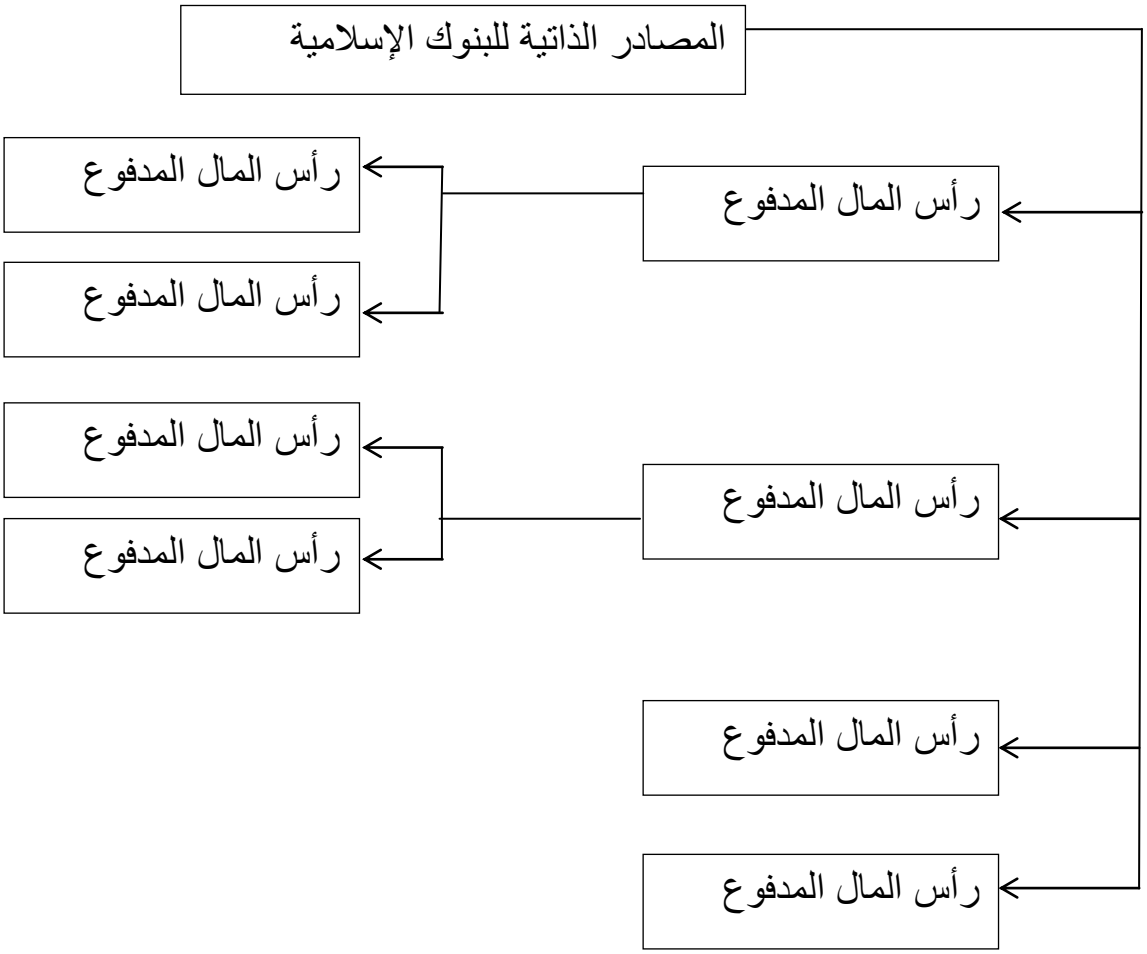

المصدر: إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص36.

ثانيا: مصادر التمويل غير الذاتية (الخارجية):

تتشابه الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية مع الموارد الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية التكفل ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف[1]، حيث تمثل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الأموال[2]، وهناك أربعة مصادر خارجية للأموال لدى البنوك الإسلامية: وهي الودائع وصكوك التمويل الإسلامية وأرصدة تغطية خدمات الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية والخطابات والضمان والكمبيالات الائتمانية، وصناديق الزكاة والخدمات والتبرعات وتعتبر هذه المصادر بمثابة خدمات مصرفية يقدمها البنك الإسلامي لعملائه وبالتالي تحقق له عنها عائد أو أجر أو عمولة مشروعة، وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر.

(1)- فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص100.

(2)- حسين محمد سمحان،مرجع سبق ذكره، ص123.

أ- الودائع المصرفية:

يعرف علماء القانون التجاري الوديعة البنكية النقدية بأنها:" النقود التي يعهد بها إلى الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد هذا بردها أو برد مبلغ مساوي إليهم لدى الطلب أو بشروط متفق عليها"[1].

وتتنوع الودائع النقدية بحسب استردادها إلى ثلاث أنواع:

1- الودائع التجارية:

تسمى أيضا الودائع تحت الطلب وهي المبالغ المودعة لدى البنك ولصاحبه الحق في سحبها في أي وقت شاء دون الحصول على أية فائدة أو عائد[2]،لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصير صغيرا في أية لحظة مما لا يعطي المصرف الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الاستثمار[3]،أو هي حسابات التي تقوم بفتحها البنوك الإسلامية للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط او الذين يرغبون بالحصول على الخدمات البنكية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمة الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي[4].

*** الودائع الاختيارية (حساب التوفير):**

تلتقي هذه الوديعة مع الوديعة التجارية بإمكان السحب منها متى ما شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة[5]، فهذه الأخيرة هي عقد بين المودع والمصرف المضارب، والقصد هو تشجيع صغار المودعين على الإدخار وهي ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين لذلك تسمى البنوك لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء[6]، وهي تنقسم إلى قسمين[7].

([1])- وفاء عزة الشريف، **نظام الديون،الطبعة 1**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010م، ص-ص، 360-361.

([2])- وهيبة الرحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة 3،دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، 2006م، ص458.

([3])- عمر مصطفى جبر إسماعيل، **ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة**، الطبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص122.

([4])- حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص123.

([5])- صادق راشد الشمري، **اساسيات العمليات البنكية الإسلامية**، دون طبعة،دار اليازوري للنشر التوزيع، الأردن، 2008م، ص46.

([6])- فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص102..

([7])- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص190.

أ- حسب الادخار مع التفويض:

ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على الأقل رصيد شهري ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.

ب- حسب الادخار دون التفويض الاستثماري:

وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

وقد قال باقر الصدر أن البنك لا يرفض قبول ودائع التوفير هذه ولا يختلف عن البنوك الربوية في إعطاء فرصة السحب للموفر متى أرادوا ذلك ويقوم باستثمار هذه الودائع عن طريق المضاربة[1].

*** الودائع الاستثمارية:**

وهي حسابات الودائع التي يقوم البنك الإسلامي وذلك بغرض الحصول على عائد وتعتبر هذه الودائع أهم مصدر لموارد البنك الإسلامي الخارجية والسند الأساسي للعمليات الاستثمارية[2].

وتصر المصارف الإسلامية على حد أدنى لفتح حساب الاستثمار كما أنها لا تسمح بالسحب منه خلال الفترة الزمنية المتفق عليها (ثلاثة أو ستة شهر أو أكثر) فإذا قام العميل بالسحب من حسابه فإنه يفقد تلقائيا الحق في الحصول على الربح[3].

ب- صكوك التمويل الإسلامي:

يمكن للبنوك الإسلامية إصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للبنك تساعده في تحقيق أهدافه

وتمكنه من إنجاز مشروعاته ويمكن النظر إلى هذه الصكوك الإسلامية كبديل عن شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك التقليدية ومن أهم أنواعها ما يلي[4]:

* صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة.

* صكوك المشاركة في الفائدة أو صكوك الوكالة الاستثمارية العامة.

* صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة.

([1])- محمد باقر الصدر، **البنك الأوروبي في الإسلام**، دون طبعة،دار التعارف للنشر والتوزيع، بيروت، 1990م، ص97

([2])- محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة1،دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، ص20

([3])- عبد الرحمان يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دون طبعة، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003م، ص102.

([4])-محمد محمود العجلوني، ع مرجع سبق ذكره، ص197.

* صكوك الاستثمار القطاعية المحددة.

* صكوك استثمار في مشروع معين.

جـ- مصادر أخرى:

تتمثل المصادر الأخرى للبنوك الإسلامية في عوائد الخدمات البنكية المقدمة لعملائها والتي تثبت شرعيتها كخطابات الضمان، تحصيل وخصم الأوراق التجارية، الاعتماد المستندي، التحويلات البنكية، تأجير الخزائن الحديدية، الاكتتاب في الأسهم والسندات، إضافة إلى بطاقات الائتمان[1].

الشكل 5: المصادر غير الذاتية للمصارف الإسلامية.

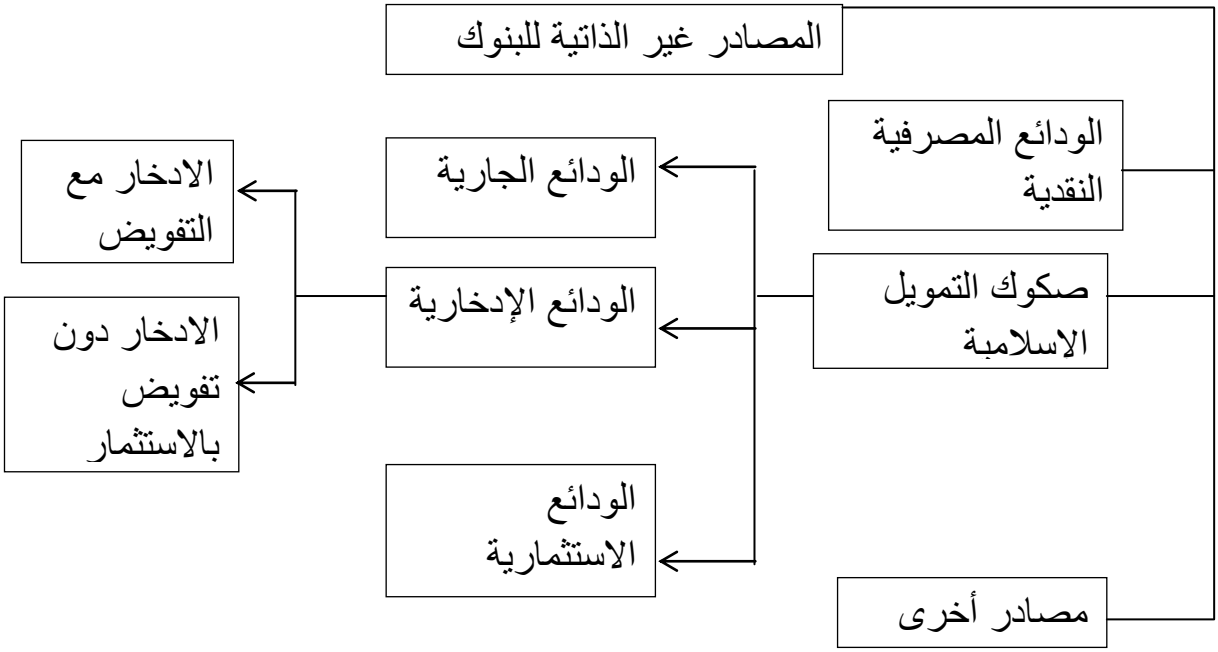

المصدر: أعدته الطالبتين اعتمادا على ماسبق.

الفرع الثاني: توظيفات الأموال في المصارف الإسلامية:

تلجأ البنوك الإسلامية إلى استخدامات الأدوات وأساليب وصيغ استثمارية شرعية من اجل القيام بمختلف استثماراتها تراعي فيها تجنب الربا لمختلف التعاملات الغير شرعية ومن بين هذه الصيغ والأدوات ما يلي:

(1)- إبراهيم الغالي،مرجع سبق ذكره،ص43.

أولا: التوظيف على أساس المشاركة:

تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل في النظام النقدي الإسلامي، حيث تلائم طبيعة البنوك الإسلامية[1]، وتتمثل صيغة التمويل بالمشاركة في قيام المصرف بتقديم جزء من التمويل لعمله بينما يقوم هذا الأخير بتغطية الجزء المتبقي من التمويل اللازم لأي مشروع[2]، ومنه يمكن تعريف المشاركة بشكل عام أنها:" إشراك شخص أو أكثر إما في المال أو في العمل أو فيهما معا بهدف إنجاز عملية معينة وعلى أساس اقتسام الناتج عنها بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو في العمل"[3].

ومن خلال ما سبق نستخلص تعريفا شاملا للمشاركة وهي: "شكل من ترتيبات الأعمال وفيها يجمع عدد من الشركاء تمويلهم الرأس مالي للقيام بمشروع تجاري أو صناعي وهذا وفق مقاصد الشرع، حيث تقوم كل أطراف باستثمار بنسب مختلفة وتوزيع الأرباح أو الخسائر حسب حصة كل طرف في رأس المال[4].

مشروعيتها:

المشاركة جائزة مشروعة بالكتاب والسنة:

1- من الكتاب: قال الله تعالى:﴿**وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾[5].

2- من السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله تعالى يقول:﴿***أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا***﴾[6].

ثالثا: التوظيف على أساس المرابحة:

المرابحة هي احد أنواع الأمانة[*] المعروفة في الشريعة الإسلامية ويتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بالاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها البائع أي أنه بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح[7].

يقول الدكتور عبد الستار أبو غدة:" المرابحة صيغة مفاعلة من الربح وهي بيع بزيادة الربح على الثمن الأول وصيغة المفاعلة للمشاركة هي اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد ففي بيع

([1])- خليفي عيسى، **التغيرات في قيمة النقود**، الطبعة 1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص188.

([2])- حمزة عبد الكريم محمد حمادة، **الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية**، الطبعة 1 ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م،ص87.

([3])- عائشة الشعراوي المالقي، **البنوك الإسلامية، المركز الثقافي العربي**، الطبعة1، الدار البيضاء، 2000م، ص349.

([4])- رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص245

([5])- سورة، ص الآية، 24.

([6])- رواه أبو داوود، البيوع، 3383.

(*)- هي التي يتم فيها الإتفاق على سعر السلعة بين البائع والمشتري مع الإخبار بسعرها الأصلي.

([7])- فلاح حسين الحسين، **مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك**، الطبعة1 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص20.

المرابحة يتم عقد البيع بإضافة نسبة مئوية معلومة أو مبلغ مقطوع إلى رأس المال أو التكلفة[1].وتعرف المرابحة (المرابحة البنكية) على انها عبارة عن تركيبة مبتكرة مكونة من وعد بالشراء ووعد بالبيع مرابحة[2]، فهي طلب الفرد أو المشتري من البنك أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة كذلك على أساس وعد منه بالشراء لتلك السلعة اللازمة له مرابحة بربح متفق عليه ويدفع الثمن على دفعات أو أقساط تبعا لإمكانياته وقدراته المالية[3].

مشروعيتها:

المرابحة جائزة ومشروعة في الكتاب والسنة:

1- من الكتاب: قال الله تعالى:﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾[4].

2- من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿*إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ*﴾[5].

ثالثا: التوظيف على أساس السلم:

يعتبر إحياء وتحديد هذا النشاط التمويلي نجاحا للبنوك الإسلامية كونه يفتح أفاقا جديدة في التمويل[6].

ولأن هذا العقد بالغ الأهمية في عصرنا الراهن أداة ذات كفاءة عالية لنشاطات البنوك الإسلامية من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة سواء من المنتجين أو الصناعيين أو من التجار[7].

وعليه فإن السلم هو:" بيع آجل بعاجل أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل في تسليم الثمن، وهو بيع شيء موصوف في الذمة"[8].

([1])- بن إبراهيم الغالي، ، مرجع سبق ذكره، ص83.

([2])- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع،ص193.

([3])- سليمان ناصر، **تطورات صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، دون طبعة،جمعية التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص108.

([4])- سورة البقرة، الآية 16.

([5])- رواه أبو حيان، كتاب البيع، 1283، ص307.

([6])-حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص198.

([7])- عبد المالك عبد العلي كامون، **السلع في الشريعة والتطبيق**، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، المملكة العربية السعودية، ع، 41، 1999م، ص168.

([8])-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ، مرجع سبق ذكره، ص207.

مشروعية السلم في الكتاب والسنة:

1- **من الكتاب:** قال الله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾[1].

2- من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿***مَنْ أَسْلَمَ مِنْكُمْ فَلْيُسْلِمْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ***﴾[2].

رابعا: التوظيف على أساس الاستصناع:

يعد الاستصناع صيغة من صيغ تمويل إنتاج السلع في مرحلة ما قبل التسليم أو مرحلة الإنتاج أي بمعنى تمويل عملية إنتاج السلعة ذاتها، فهو أسلوب تتمكن من خلاله المؤسسات الصناعية أو المقاولات من بيع وتسويق مستقبلي لمصنوعاتها وخدماتها التي تعاقدت على توريدها أو توفيرها لعملائها[3].

وقد عرف الاستصناع بعدة تعاريف نذكر منها:

الاستصناع: "هو عقد يتعهد بموجبه أحد أطرافه بإنتاج شيء مخصوص وفقا لمواصفات مخصوصة يتم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم محددين"[4].

أو هو: "عقد يطلب فيه المستصنع شيئا من الصانع بمواد من عنده بأوصاف معينة وثمن محدد"[5]، أو هو عقد على مبيع الذمة مطلوب عمله على وجه الخصوص[6].

مشروعيته:

يرى جمهور العلماء جواز الاستصناع وأن اختلفوا في تكييفه وذلك في الكتاب والسنة.

1- من الكتاب: قال الله تعالى:﴿**قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (94) قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (95)** ﴾[7].

([1])- سورة البقرة، الآية، 282.

([2])-أخرجه البخاري في السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (2086).

([3])- أحمد بلخير، **عقد الاستصناع تطبيقاته**، المعاصرة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص6

([4])- زياد جلال الدماغ، **إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، مارس 2006م، ص21.

([5])- صالح حميد العلي، **المؤسسات المالية الإسلامية ودروها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية**، دار النوادر للنشر التوزيع، سوريا، لبنان، الكويت، ط3، 2012م، ص150

([6])- نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان/الأردن دط، 2011م، ص245.

([7])- سورة الكهف، الآية 94-95.

2- من السنة: في رواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:﴿ **أن امرأةً منَ الأنصارِ قالتْ: يا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ألا أجعلُ لكَ مِنْبَرًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ فَإِنَّ لي غلامًا نجَّارًا، قالَ: إنْ شِئْتِ، قالَ: فَعَمِلَتْ لَهُ مِنْبَرًا**﴾[1].

خامسا: التوظيف على أساس المضاربة:

تعد المضاربة من أهم الصيغ الاستثمارية في البنوك الإسلامية وأكثرها شيوعا واستخداما[2]، ولقد أباح الإسلام التعامل بالمضاربة، لشدة حاجة الناس إليها، ولما يترتب عليها من منافع عديدة، فالإسلام حريص كل الحرص على استثمار المال وعدم تركه عاطلا، وحريص على قيام الإنسان بالعمل وابتعاده عن الكسل والتعطل، هذا وليس كل من يملك المال لديه القدرة على العمل، واستثماره ولا كل من يملك القدرة والكفاءة على العمل يتوفر لديه المال، ومن هنا كانت المضاربة الأداة التي تحقق التعاون المستمر بين المال والعمل لمصلحة الطرفين والمجتمع في آن واحد[3].

لقد تعددت وتنوعت تعاريف المضاربة نذكر منها:

* المضاربة هي: عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر، والعمل يكون بالتجارة والربح بينهما[4].

* المضاربة هي: تقديم مال يتجر به على حصة من الربح[5].

مشروعيتها:

لقد ثبت جواز المضاربة من الكتاب والسنة:

1- من الكتاب: قال الله تعالى:﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**﴾[6].

2- من السنة: ما أرجه ابن ماجة من حديث صهيب ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿***ثَلاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ : الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ ، وَالْمُعَارَضَةُ ، وَإِخْلاطُ الْبُرِّ بِالشَعِيرِ لِلْبَيْتِ لا لِلْبَيْعِ***﴾[7].والمعارضة هي المضاربة.

([1])- رواه البخاري، (243) كتاب الجهة وفضائلها، باب، من استوهن من أصحابه شيئا

([2])-رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص237.

([3])- فادي محمد الرفاعي، ء مرجع سبق ذكره، ص111.

([4])- علي عبد الستار علي الحسن، **الأرباح التجارية من منظور الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010م، ص177.

([5])- رفيق يونس المصري، محمد رياض الأرباشي، **الربا والفائدة**، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط3، 2010م، ص21.

([6])- سورة المزمل، الآية، 20.

([7])- أخرجه ابن ماجة في البيع، باب: الشركة والمضاربة، لرقم، (2289)، (768/2).

سادسا: التوظيف على أساس الإجارة:

تعتبر الإجارة من صيغ التمويل الإسلامي، والتي عرفت بأنها عقد إيجار وقبول واقعا مثل: يعين عين المنفعة، مباحة، مدة معينة، بأجرة معينة[1].

كما أنها تعرف بأنها عقد منفعة مباحة معلومة، مدة معينة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم[2].

تستخدم صيغة التأجير التمويلي في شراء المعدات الثقيلة الكبيرة مثل معدات مستخدمة في شركات المقاولات أو الطائرات، السفن، والأجهزة والمعدات الإلكترونية الحديثة المتطورة وكذلك المعدات الزراعية والصناعية التي تحدد الشركات صعوبة في تمويلها، من رأس مالها لارتفاع سعرها[3].

مشروعيتها: الإجارة مشروعة وجائزة بالكتاب والسنة:

1- من الكتاب: قال الله تعالى:﴿**قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**﴾[4].

2- من السنة: حديث:﴿**أن موسى عليه السلام – آجر نفسه ثمان حجج أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه**﴾[5].

سابعا: الوظيفة على أساس المزارعة:

المزارعة هي أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها ليس فقط تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وإنما أيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي المعطلة وتشغيل العمالة[6].

المزارعة عقد من عقود المشاركة و دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها، والزرع بينهما[7].

([1])- أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنائعي، **التاج المذهبي لأحكام المذهب**، مكتبة اليمن الكبرى، د.ب،ج3، ص68.

([2])-حامد بن حسن بن محمد علي هيرة، **صكوك الإجارة**، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ص55

([3])- محمد حسين مشهراوي، **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الإسلامية غزة، 2007م، ص57.

([4])- سورة القصص، الآية 126.

([5])- رواه ابن ماجة، باب الإجارة، 1489، ص413.

([6])- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص237.

([7])- صالح حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص297.

مشروعيتها:

المزارعة مشروعة عند جمهور العلماء لما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:" أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع"[1].

ثامنا: التوظيف أساس المساقاة:

المساقاة هي أداة من أدوات استخدام الأموال المتاحة للبنوك الإسلامية، فهي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها[2]، حيث أن يدفع الرجل شجرة إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره[3]، إذا يمكن تعريف المساقاة هي أن يعامل مالك النخيل والكروم من بحسن العمل فيها ليقوم بسقيها وتعهدها ويشترط للعامل جزءا معلوما يخرج من ثمره[4].

تاسعا: الجعالة:

الجعالة في الإسلام عبارة عن مكافأة يجدها الشخص مسبقا عن عمل يود تحقيقه[5]، أي أن يجعل الرجال للرجل جعلا على عمل يعمله إن أكمل العمل أو لم يكمله لم يكن له شيء وذهب عنه باطلا[6].

مشروعيتها:

الجعالة من العقود المشروعة حسب الكتاب والسنة والإجماع

من الكتاب: قال الله تعالى:﴿***قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ***﴾[7].

عاشرا: التوظيف على أساس القرض الحسن:

تقوم المصارف الإسلامية على استبعاد كل ما من شانه أن يؤدي إلى الربا في جميع معاملاتها، وفضلا عن ذلك فإنه تهتم بتقديم الخدمة الاجتماعية للأفراد والمجتمع والمتمثلة في القرض الحسن وغيرها من الخدمات.

([1])- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص278.

([2])- صالح حميد العي، مرجع سبق ذكره، ص302.

([3])- عبد المالك بن عبد الله بن يوسف الحويني، الطبعة1 ،ج8، ، **نهاية المطلب في الدارية المذهب**، دار المناهج للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص5.

([4])- البخاري، **كتاب الحرث والمزارعة**: باب المزارعة مع اليهود، 1515.

([5])- صادق راشيد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص341.

([6])- محمد علي الصابوني، **فقه المعاملات الفقه الشرعي الميسر في ضوء الكتاب والسنة**، دون طبعة ،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003م، ج2، ص31.

([7])- سورة، يوسف، الآية، 72.

فالقرض الحسن أسلوب شامل يمكن إتباعه في أنواع التمويل المختلفة قصيرة الأجل في جميع العمليات الزراعية، التجارية، وفي القروض الاستهلاكية والإنتاجية[1].

والأفراد والذين يستفيدون من القروض الحسنة هم عادة العاملون في البنك والمتعاملون معه[2].

مشروعيته:

هو جائز ومشروع بالكتاب والسنة:

من الكتاب: قال الله تعالى:﴿*وَافْعَلُوا الْخَيْرَ*﴾[3].

من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿*مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً*﴾[4].

(1)- صبري مصطفى حسن السبك، **القرض البنكي**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر ط1، 2011م، ص256.

(2)-أحمد أسعد محمود الحاج، **نظرية القرض المصرفي في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008م، ص235.

(3)- سورة الحج، الآية 77.

(4)-رواه ابن ماجة، وحسنة الألباني، 1389.

المبحث الثاني : الأداء المالي في المصارف الإسلامية .

يعد مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي بنك، ويحضى هذا المفهوم بالاهتمام في المصارف الإسلامية كغيرها من البنوك لأنه يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيقها لهدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، ويعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات وتوجيه البنوك الإسلامية نحو المسار الصحيح، إذ تساهم الحوكمة بشكل كبير في تطوير الأداء المالي للمصارف الإسلامية من أجل تحقيقه لأهدافه بأكثر فاعلية.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ما يلي:

ـ المطلب الأول: مفهوم الأداء وميادينه.

ـ المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته ومؤشراته في المصارف الإسلامية .

ـ المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء وأهميته في المصارف الإسلامية .

. المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء وخطواته في المصارف الإسلامية.

ـ المطلب الخامس: أساليب الحوكمة في تطوير الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وميادينه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء .

يعد مفهوم الأداء مفهوما أساسيا من أجل التعبير عن مدى تحقيق وبلوغ الأهداف التي تسطرها مختلف المؤسسات بشكل عام وكذلك عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد وإنجاز المهام.

ولقد تعددت تعاريف الأداء نذكر منها:

ـ يعرف الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[1].

ـ كما يعرف الأداء بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلف الأنشطة فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة، وتسهم في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها والأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في نفس الوقت مستهلكة للموارد ومصدر عوائده ،وتسهم في الأداء الكلي للمؤسسة [2].

ـ كما يعرف على أنه "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة عالية حيث تشير الفعالية إلى تحقيق الأهداف المحددة من الشركة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف" [3].

ـ وأيضا يتمثل الأداء في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وتنفيذ إستراتجياتها بشكل أنسب وعقلاني مع ما تمتلكه من موارد على اختلافها [4].

ـ الأداء هو العلاقة بين النتيجة والجهد المبذول يمكن التعبير عنه بمعايير كمية ونوعية أو التعبير عن مستوى معين من الأهداف المحققة سواء الإستراتيجية أو التشغيلية بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية [5].

([1])– فلاح حسن عداي الحسين، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000م، ص231.

([2])–الشيخ الداوي، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الآداء** "، مجلة الباحث ، العدد السابع، الجزائر العاصمة ، 2009م،2010 م ،ص218.

([3])– نور الدين مزهودة ، **تقييم نظام المعلومات في المؤسسة** ، رسالة ماجستير ،كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، 2007-2008 م، جامعة فرحات عباس سطيف ،ص64.

([4])– زروقي إبراهيم، لحول عبد القادر، "**ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة** "، معهد العلوم الإقصادية والتجارة وعلوم التسيير ،جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 12أكتوبر 2009 م،ص14.

([5])– عبد المليك مزهود، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الأول 2001م،ص80.

ـ نستنتج من التعاريف السابقة أن الأداء: هو قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التي تتطابق مع الأهداف المرسومة ، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال أمثل.

الفرع الثاني: ميادين الأداء.

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدفا معينا تسعى الشركة لتحقيقه ولقد حدد vankatraman و ramanujam مجالات الأداء في عدة ميادين كما هو مبين في الشكل الآتي: [1]

الشكل 6 :ميادين الأداء.

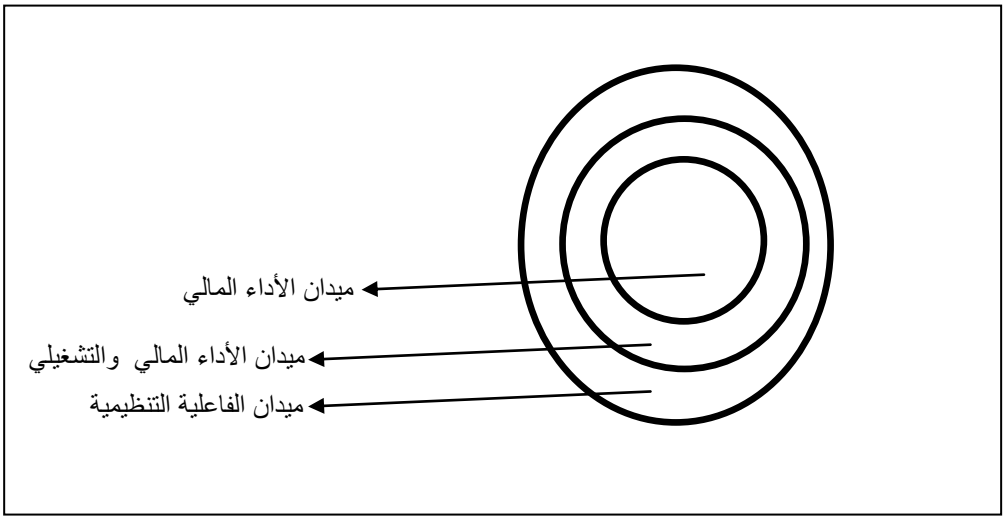

المصدر: علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني ،الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والإستراتيجي للمصارف ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان الأردن ،2011م، ص66.

ـ **ميدان الأداء المالي:** يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية.

ـ **ميدان الأداء المالي والتشغيلي:** يجمع هذا المفهوم بين مفهوم الأداء المالي والعملياتي ، ويعبر هذا المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة التسويقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق.

ـ **ميدان الفعالية التنظيمية:** هو المفهوم الأوسع ولأشمل لميادين الأداء ،ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي.

([1])– علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص .67.66.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي وأهميته و أهم مؤشراته في المصارف الإسلامية.

الفرع الأول :مفهوم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

إن الأداء المالي للمصارف الإسلامية لا يختلف عنه في المصارف التقليدية ولقد قدمت عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها :

ـ الأداء المالي هو وصف لوضع المنشأة الحالي وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة.

ـ كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر الهيكل التمويلي على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة سياسة التمويلية للمنشأة[1].

ـ كما يعرف الأداء المالي أيضا على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية[2].

ـ ويعرف أيضا: بأنه مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده ومصادره في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة[3].

ـ من خلال ما سبق يمكننا تعريف الأداء المالي للبنك بأنه يتمثل في قدرته على تخفيض تكاليفه وزيادة إراداته من أجل الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي في المصارف الإسلامية[4].

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح واستخلاص

([1])– فلاح حسن عداي الحسيني ،مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**،**الطبعة 1** ،دار وائل للنشر والتوريع ،عمان الأردن ،2008م،ص234.

([2])– عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام التحليل العاملي التمييزي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،جامعة غرداية ،المجلد السابع العدد 2 ،2014م،ص 24.

([3])– محمد الأمين كماسي ،عبد الغني دادن، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ،المؤتمر العلمي حول :الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة ،2005 م ،ص 304.

([4])– يحي سعيدي ،بشير زيدي، **فعالية تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول : دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين التطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية ،جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي يومي :07 ـ 08 ديسمبر 2014 م ،ص 9.

المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبالتالي فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي:

ـ يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية .....

ـ يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

و الدور الأساسي للأداء المالي يتمثل في توفير معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

ـ تقييم ربحية المؤسسة.

ـ تقييم سيولة المؤسسة.

ـ تقييم تطور نشاط المؤسسة.

ـ تقييم مديونية المؤسسة.

ـ تقييم تطور توزيعات المؤسسة.

ـ تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد المعايير والمؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي ،حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة ،أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، أما تقييم النشاط فهو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي ،وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح ،أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المالي في المصارف الإسلامية .

تعتبر المؤشرات المالية أساس عملية تقييم أداء البنوك الإسلامية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية لقياس الأداء بشكل سليم ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: [1]

1) ـ **مؤشر السيولة:** تحرص البنوك قدر استطاعتها على تلبية رغبات عملائها في السحب والإيداع، وخشية أن تفاجأ بموجات من السحب قد تعجز عم مواجهتها إذا ما توسعت في سياسة الإقراض، فهي تعمل على توفير جانب من مواردها المالية على شكل نقد سائل، وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع قد تدفع البنوك بسببها فوائد لأصحابها ،فإنها تتحمل عبئ تلك الفوائد في نظير المحاولة على سمعتها المالية وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ،فإن مجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك إلى مخاطر مالية .

ـ وهناك عدة مؤشرات للسيولة أهمها: [2]

أ ـ نسبة القروض إلى الودائع: القروض/ الودائع.

ب ـ نسبة التداول: الأصول المتداولة، الخصوم/ المتداولة.

2) **مؤشر الربحية:** تقاس ربحية البنك باستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة نجد من أهمها ما يلي: [3]

أ ــ معدل العائد إلى الأموال الخاصة:

وتسمى أيضا الأموال الخاصة بحقوق الملكية، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

([1])– زاهر صبحي بشناق ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين ، ،مذكرة ماجستير ، الجامعة الفلسطينية غزة، فلسطين، 2011 م ،ص34.

([2])–صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ص 369.

([3])– صالح خالص ، **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية: الواقع والتحديات أيام 14– 15 ديسمبر 2004، ص371.

ب ـ معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:

الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

ـ معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف= $\frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}}$

ج ـ معدل العائد إلى إجمالي الأصول:

يعبر عن هذا المعدل وفقا للعلاقة التالية:

معدل العائد إلى الإجمالي الأصول = $\frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$

3) **مؤشر النشاط:** [1]

يشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديه ،ومعدلاته تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب مايلي:

أ ـ معدل توظيف الموارد المتاحة:

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل توظيف الأموال المتاحة = $\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع + حقوق الملكية}}$

ب ـ نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات:

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات = $\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$

جـ ـ نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = $\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$

([1])– الطيب بولحية ،عمر بوجميعة ،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 14 ،2016م جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،ص 6.

د ــ معدل تكلفة الدخل:

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل تكلفة الدخل= إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات

4 ـ مؤشر كفاية رأس المال:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تنجز عن عمليات الإقراض والاستثمار بالاعتماد على حق الملكية المتاح لدى البنك، وتدخل ضمن هذا المؤشر النسبتين : [1]

أ ــ نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:

تبين هذه النسبة إلى أي مدى يعتمد البنك على حقوق الملكية كإحدى مصادر التمويل ،وقدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له.

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع= حقوق الملكية / إجمالي الودائع

ب ـ نسبة كفاية الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات:

وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على إدارة المخاطر للاستثمار بأنواعها ويتم حسابها كالتالي:

نسبة كفاية الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات= حقوق الملكية / إجمالي الإستثمارات المالية

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته في المصارف الإسلامية.

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية .

لا يختلف مفهوم تقييم الأداء في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ومن أهم التعاريف التي قدمت لتقييم الأداء مايلي:

ـ تقييم الأداء هو الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية ،وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك

(1)– التجاني إلهام، شعوبي فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد السابع عشر،جوان2015 ،ص35.

في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك [1].

ـ أيضا يعرف تقييم الأداء على أنه :مرحلة من مراحل العملية الإدارية ،تتم فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو محقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة [2].

ـ ويعرف أيضا على أنه :تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة [3].

ـ وعرف تقييم الأداء أيضا بأنه :وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة[4] .

ـ وبناءا على ما تقدم نرى بأن تقييم الأداء عملية إدارية يتم من خلالها مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف وذلك من خلال مؤشرات محددة من قبل الإدارة لاكتشاف الانحرافات.

الفرع الثاني :أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية .

تحظى أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية بأهمية بارزة في جوانب ومستويات عدة تتمثل في:

1ـ يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى ومكانيا بالمقارنة مع البنوك الأخرى.

2ـ يساعد في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك .

3ـ يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها .

([1])– التجاني إلهام ،شعوبي فوزي، مرجع سبق ذكره ص32.

([2])– عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية : قياس وتقييم** ، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة 2002 م، ص27.

([3])– نبيل قبلي مرجع سبق ذكره ،ص66.

([4])– علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره ،ص75.

4ـ يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة التخصص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

5ـ يقدم تقييم الأداء إيضاحا للمعاملين حول كيفية أداء مهامهم ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه [1].

6ـ معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع.

7ـ يحث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.

8ـ تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.

9ـ التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر [2].

المطلب الرابع :أهداف تقييم الأداء المالي وخطواته في المصارف الإسلامية.

الفرع الأول : أهداف تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

يكتمل مفهوم تقييم الأداء المالي بالتعرف على أهدافه ومن أهم هذه الأهداف ما يلي: [3]

1ـ التقييم الذاتي للمنظمات: فتقييم الأداء على مستوى المنظمات يمكنها من معرفة نقاط الضعف لتمويلها ونقاط القوة لتطويرها والحفاظ عليها.

2 ـ توحيد سلوك العاملين اتجاه الهدف الموحد الذي يرتبط بإستراتيجية المنظمة العامة.

3 ـ زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية، فالقيمة المضافة تعبر عن ناتج طرح المدخلات من المخرجات الفعلية التي تم إحرازها منسوبة إلى المخرجات الفعلية التي تم إحرازها منسوبة إلى المخرجات القياسية المتوقعة ،والفعالة هي درجة تحقيق الأهداف التنظيمية.

4 ـ تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات الأداء المالي.

بالإضافة إلى هذه الأهداف توجد أهداف أخرى لعملية تقييم الأداء المالي تتمثل فيما يلي[4]:

([1])– زاهر صبحي بشناق ،مرجع سبق ذكره ،ص21.

([2])– علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ص 76 .

([3])– محمود عبد الفتاح رضوان ،**تقييم الأداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن** ، الطبعة الأولى ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2015م ،ص15.

([4])– نبيل قبلي، مرجع سبق ذكره ص17.

1ـ متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما هي الأهداف المرسومة المحددة لها.

2 ـ قياس مدى نجاح الشركة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج الشركة.

3 ـ توفر البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركات إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط الشركة لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

4 ـ تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة، للمساهمة ووضع البيانات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءتها.

الفرع الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية .

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مراحل عدة متتالية يمكن توضيحها كالآتي:

1ـ **جمع البيانات والمعلومات الضرورية:** وذلك لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات على عدة إحصائيات لعدة سنوات لمختلف النشاطات التي يمارسها البنك[1].

2ـ **قياس الأداء الفعلي:** من خلال هذه المرحلة يتمكن البنك من قياس كفاءته وفعاليته بناء على معايير هذه المعايير تفسر من خلال مجموعة المؤشرات.

فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

3ـ **مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب** :بعد الانتهاء من مرحلة قياس الأداء تأتي مرحلة مقارنة الأداء المحقق وتعتبر العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء :الزمن ،أداء الوحدات الأخرى، الأهداف المعايير.

4ـ **دراسة الانحراف وإصدار الحكم:** وهناك ثلاث أنواع من الانحرافات ،انحراف موجب يكون في صالح البنك ،انحراف سالب يكون ضد البنك ،انحراف معدوم لا يؤثر على البنك ، فيجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا ،سالبا أو معدوما، إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي[2].

([1])- زاهر صبحي بشناق، مرجع سبق ذكره،ص27 .

([2])- عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 29،30،31 .

المطلب الخامس: أساليب الحوكمة في تطوير الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

حدد الفكر المحاسبي مجموعة من الأساليب التي يمكن من خلالها أن تأثر مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية من خلال : [1]

1ـ زيادة الحصول على مصادر تمويل خارجية :

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد على زيادة فرص التمويل وذلك بدخول للأسواق المالية.

2 ـ زيادة قيمة البنك :

تؤدي كذلك الحوكمة إلى ارتفاع قيمة البنك وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لأسهم البنك الذي تمتاز فيه الحوكمة بالفاعلية ، كما أن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في البنك بحيث يجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار.

3 ـ تخفيض مخاطر الأزمات المالية:

لقد أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق يعود بشكل أساسي إلى ضعف التشريعات، وبالتالي ضعف حماية المستثمرين، مما جعل صافي التدفقات النقدية أكثر حساسية للأحداث التي تؤثر على مستوى الثقة المستثمر في الأسواق، بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل يقود إلى انهيار العملة وأسعار الأسهم، إضافة إلى ذلك فإن عوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثرا تذبذبا عنها في الأسواق المتطورة ويرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلا وممارسة حوكمة المؤسسات.

4 ـ تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح:

إن كل طرف من هذه الأطراف "المستثمرون، الموظفين، الموردين، الحكومة" يراقب ويؤثر على إدارة البنك بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة البنك أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع البنك بتأدية الخدمات إلى عملائه بالشكل المطلوب وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع كل الأطراف وعلى سمعة جيدة بالنسبة للالتزامات القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستمرة والصراحة والابتعاد عن التضليل وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب.

([1])– نعيمة يحياوي ،حكيمة بوسلمة ،مرجع سبق ذكره، ص ص 12 . 13..

المبحث الثالث : الحوكمة في المصارف الإسلامية .

إن مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية يمتاز بأن له سمة مميزة لكونها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فبالإضافة لتطبيق المصارف الإسلامية لمبادئ الحوكمة المتعارف عليها فقد قامت بإضافة لجنة تعرف بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.

انطلاقا مما سبق سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى.

المطلب الأول :مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية وخصائصها .

المطلب الثاني : استراتجيات الحوكمة في المصارف الإسلامية وأهميتها .

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية

المطلب الرابع: دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين الحوكمة في المصارف التقليدية.

المبحث الثالث: ماهية الحوكمة في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية وخصائصها .

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية.

يعرف مجلس الخدمات الإسلامية في المعيار رقم: "IFSB 10" الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها:

"مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا، وهذا التعريف يتطلب:

1ـ وجود مجموعة من التدابير التنظيمية، مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، قسم الشريعة، قسم التدقيق الداخلي.

2ـ مراقبة فعالة ومستقلة فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة .

3ـ الإعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية [1].

ـ أيضا تعرف الحوكمة على أنها :تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقها المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والعاملين في المصارف الإسلامية ، لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاءة تطبيق الإجراءات التشغيلية ، وبالتالي يتم توجيه الأموال للاستعمال الأمثل لها[2] .

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة في البنوك الإسلامية على أنها:" ذلك النظام التي تدار به المصارف الإسلامية إدارة جيدة مما يؤدي إلى حماية جميع الأطراف المرتبطة بها،وكل ذلك يتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية ،مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف الإسلامي بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة".

([1])– سعيد بوهراوة ،حليمة بوكروشة ، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية : تجربة البنك المركزي الماليزي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02جوان2015م، ص108.

([2])– محمد أمين قائد عبد القادر ، محمد فرحان ، **الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية** ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ،المجلد20، العدد02، جامعة تغز،اليمن ،ص18.

الفرع الثاني : خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية .

تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي : [1]

ـ المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب حسابات الأجل في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرتهم نظرا لثبات فوائدهم المصرفية.

ـ وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجاني الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

ـ وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

المطلب الثاني: استراتجيات الحوكمة في المصارف الإسلامية وأهميتها.

الفرع الأول: استراتجيات تطوير الحوكمة في المصارف الإسلامية

يمكن تلخيص أهم استراتجيات تطور الحوكمة في المصارف الإسلامية في ما يلي: [2]

1ـ العمل على تأسيس المزيد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمصارف الإسلامية كإحدى الأدوات الداعمة لمتطلبات الحوكمة.

2ـ إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء والخبراء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشريعة وبالمعاملات ليساهم في إثراء القرارات الشرعية.

3ـ تفضيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة.

([1])– شوقي عاشور بورقبة ، عبد الحليم عمار غربي، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد 01 ديسمبر 2014 ،ص115.

([2])– شوقي عاشور بورقبة، **دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف الإسلامية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ،2009 م،ص 16.

كما توجد إستراتجيات أخرى للحوكمة [1]:

1ــ إستراتيجية التطور الإداري:

وهي تقوم على أربع ركائز كما يلي:

ـ تطوير العمل الإداري ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية.

ـ الأداء الرقابي الفعال.

ـ الأداء المحاسبي الفعال.

2 ــ إستراتيجية زيادة القدرة التنافسية:

إن زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية من أهم الدعائم للبقاء والنجاح فعالم اليوم هو عالم التنافسية ومن لا يملك مقومات التنافسية فلن يكون له البقاء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية.

3ــ إستراتجية إدارة المخاطر :

إن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من أهم الأمور الهامة التي كثر عنها الحديث عنها في هذه الأيام ولتحدي هذه المخاطر لابد من وجود رقابة داخلية واعية، تنويع الاستثمارات للتقليل من المخاطر وتوفير قاعدة خاصة بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تتوافر فيها كل البيانات الخاصة وطرق قياسها وتقدير أوزانها.

4 ــ إستراتيجية تطوير الموارد البشرية :

وذلك من خلال ما يلي:

ـ تعيين الموظفين ذوي الكفاءة والتميز في الجانب المالي والتكنولوجي والشرعي.

ـ القيام بدورات تدريب للموظفين في كافة المجالات المالية.

ـ تنمية السلوك الأخلاقي الإسلامي للموظفين الذين يملكون واجهة المصرف الإسلامي.

([1])– وفاء عبد العزيز شريف حامد، **حوكمة المصارف الإسلامية**، بحث مقدم لجائزة الأمير محمد بن فيصل ،كلية العلوم الإدارية والمالية ،جامعة الطائف. ، ص119.

5 ــ إستراتيجية نشر الوعي المالي الإسلامي:

وذلك بنشر الوعي الإسلامي المالي الصحيح الذي يوضح طبيعة عمل المصارف الإسلامية من خلال إذاعة بعض البرامج عبر الفضائيات التي توضح طبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهدافها، ونشر الثقافة المالية الإسلامية بأهمية الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية وبعيدا عن شبهة الربا في البنوك الأخرى.

6 ــ إستراتيجية التكنولوجيا والاتصالات:

إن التطور التكنولوجي والصيرفة الإلكترونية أصبحت سمة من سمات العمل المصرفي الناجح والتنافسي ومن يملك تكنولوجينا المصارف لن يبقى في سوق مصرفي تكنولوجي تؤدي فيه الخدمات بأسهل الطرق وأسرعها.

7 ــ إستراتيجية التعاون والاندماج:

حتى تحقق البنوك الإسلامية البقاء والنمو لابد لها من التعاون والاندماج من خلال:

ـ السعي لتكوين وحدات مصرفية أكبر تحقق الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير.

ـ العمل على اندماج المصارف الإسلامية الصغيرة في كيانات واحدة وهذا يحقق عوائد أكبر للساهمين، وتخفيض التكاليف التشغيلية.

ـ التحول لفكرة المصارف الشاملة، بما يساعد في التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها كثير من الدول.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في المصارف الإسلامية [1].

للحوكمة أهمية بالغة بالنسبة للمصارف الإسلامية إذ تتجلى أهميتها في النقاط التالية:

ـ تعمل الحوكمة على إيجاد بيئة أعمال صالحة تسودها الثقة والقيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق بما يعود على المجتمع بالخير والتقدم .

ـ تخفيض المخاطر التي يمكن أن تواجه البنك في حالة مخالفة الشريعة فدر الإمكان وبالتالي تعزيز ورفع مستوى أداء الأعمال وثقة جمهور المتعاملين.

([1])– خولة فريد النوبالي ، عبد الله صديقي، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية** ،بحث مقدم لدعم برنامج المنح البحثية في كرسي سابك دراسات الأسواق المالية الإسلامية في شركة أرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية في شركة أرفاق للاستثمارات المالية والتدريب، ص26.

ـ تعمل الحوكمة على تحسين الوصول إلى الأسواق المالية العالمية وإيجاد سوق للأوراق المالية التي يصدرها البنك وزيادة القابلية التسويقية للخدمات التي تتعامل فيها .

ـ تحقيق وضع تنافسي أفضل للبنك الذي يطبق معايير الحوكمة ويمكنها من الاستحواذ على أكبر حصة في السوق .

ـ حماية أموال المساهمين وذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية والشرعية ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية ، وتوفير معلومات صحيحة وواضحة عن أنشطة البنك ووضعه المالي .

ـ تعزز الحوكمة الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من الهيئة الشرعية والتدقيق سواء المالي أو الشرعي فيها بشكل خاص.

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية .

بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة في البنوك فإن هناك مبادئ أخرى تمتاز بها الحوكمة في المصارف الإسلامية وهي [1]:

1ـ التركيز على الحفاظ على مصالح أصحاب حساب الاستثمارات المطلقة والمقيدة (المودعين):

إن أساس تعامل بين المدعين والبنوك الإسلامية قائم على أساس المشاركة بالربح والخسارة ،وهذا يعني أن المودعين في المصارف الإسلامية يتحملون مخاطر عالية مقارنة بغيرهم من المودعين في المنشآت الأخرى، وهو ما يستلزم إدارة عالية ورقابة فاعلة وشفافة تامة توضح حقوق وواجبات كل طرف وذلك للحفاظ على مصالح المودعين وتمكينهم من جميع حقوقهم .

2 ـ كفاءة وفعالية هيئة الرقابة الشرعية :

هناك خمس أطراف معنيين بتطبيق الحوكمة في الشركات هم: المساهمون، مجلس الإدارة أصحاب المصالح، الحكومة، أما في المصارف الإسلامية فهناك طرف سادس وهو هيئة الرقابة الشرعية وهي هيئة مستقلة الرقابة على شرعية عمليات البنك والتأكد من مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية ولهذا لابد من الاهتمام بالإفصاح والشفافية عن عمل الهيئة وقيامها بدورها وكذلك ضرورة توفر الكفاءة الفعالية لأعضاء هذه الهيئة في أداء دورهم والإفتاء على المسائل الشرعية المعروضة عليهم المتعلقة بعمليات البنك.

(1)– محمد فرحان ، محمد امين عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ص ص 23 .24.

3 ـ مراعاة المعايير المحاسبية الإسلامية :

تشدد البنوك الإسلامية على ضرورة المعالجة المحاسبية السليمة والصحيحة لكافة عمليات وأنشطة البنك وأن تراعي المعايير المحاسبية الإسلامية، وهو ما يعني كذلك توافر الأنظمة المحاسبية السليمة التي تعي بهذا الغرض، وأن يتمتع المحاسبون الماليون في البنك بالكفاءة والخبرة العالية ،كما أنه لابد من إعطائهم الدورات والتدريبات الكافية في هذا المجال .

4 ــ الدقة المحاسبية في احتساب الزكاة وتسجيلها في التقارير المالية المنشورة :

إذ لابد من الدقة في احتساب الزكاة، واعتماد أساليب محاسبية وواضحة وموضوعية على ضوء النسب والمقادير لزكاة الأموال الموجودة في الفقه الإسلامي، ولذلك ضرورة توافر الشفافية والإفصاح عند تسجيلها في التقارير المالية .

5 ــ التأكد من صحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية :

يقصد به ضرورة التزام المصارف الإسلامية في معاملاتها بالصدق والصراحة والوضوح بين المصرف و المتعاملين معه ، أيضا أن تقوم ببذل قصار الجهد لحسن اختيار الأفراد اللذين سيتولون إدارة الأموال سواء موظفيه أو عملاءه.

المطلب الرابع: دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين الحوكمة والتقليدية.

الفرع الأول: دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية.

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوع بالغ الأهمية لما تلعبه المؤسسات المصرفية من دور رئيسي في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المؤسسات وتحليل العوامل المحددة لذلك أمر ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء. وتتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن أن نقول أن المؤسسة كفئة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة وكما خلصنا فيما سبق أن الحوكمة تهدف الى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة، والحد من استغلال المديرين لمركزهم وتوفرهم على المعلومات في تسيير المؤسسة وعلى أهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية ، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل

طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف.

ولكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة الإسلامية، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المديرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتهم على مستوى المصارف التقليدية، حيث سيعمل مديري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية حتى لو كانت جد مربحة، كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسية وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا يتحمل هده المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي. وبالتالي يمكن القول أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى. وللإجابة عن السؤال المطروح نقول أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية فالتطبيق الجيد لمبادئها جنبا إلى جنب يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف الإسلامي والعكس صحيح[1].

الفرع الثاني : الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية.

تختلف المصارف الإسلامية شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية، حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن التنازل عنها، وإلا فقدت المصارف إسلاميتها، وتتمثل هذه المبادئ أساسا في [2]:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم.
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين .
- مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة أخذا أو عطاءا ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة.

(1)- بث ثابت علال، عبدي نعيمة، **الحوكمة في المصارف الإسلامية**، مداخلة في اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي :واقع وتحديات ، 9 ديسمبر 2010م ، جامعة عمار ثلجي ، الأغواط ، الجزائر، ص 17.

(2)- شوقي عاشور بورقبة ، عبد الحليم عمار، غربي مرجع سبق ذكره ، ص114 .

وعلى هذا الأساس نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المسبقة، مما يستلزم إدارة عادلة وفعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل الأطراف.

كما أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما ينظر إليه أيضا من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكاتهم وتصرفاتهم .

وبالنظر إلى تركيبة العناصر الأساسية للحوكمة، نجد أن المصارف التقليدية تتضمن أربعة عناصر للحوكمة تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يضاف إليها في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفا عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية، ويمكن القول أن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائية(double gouvernance) ترتكز على مبادئ الحوكمة الأنجلوسية المفروضة من قبل المساهمين والعملاء غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المصارف، ونظام حوكمة إسلامية مفروضة من قبل المساهمين والعملاء المسلمين بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تناولناه في الفصل الثاني توصلنا إلى ما يلي:

ـ تمزج المصارف الإسلامية في تعاملاتها بين الجانب المالي والحقيقي.

ـ الأداء المالي هو العامل الأكثر إسهاما في تحقيق الأهداف الرئيسية للبنك المتمثلة أساسا في الاستقرار والبقاء وتحقيق الأرباح.

ـ يساعد تقييم الأداء في معرفة نقاط القوة والضعف في البنك .

ـ تساهم الحوكمة في تطوير الأداء المالي للبنوك وذلك من خلال زيادة مصادر التمويل .

ـ تختلف الحوكمة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ التي تعتبر محور تعاملاتها وتميزها عن غيرها من البنوك.

الفصل الثالث:

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير الأداء المالي لبنك الراجحي الإسلامي

الفصل الثالث: تأثير متغيرات الحوكمة على تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي

تمهيد:

يعتبر مصرف الراجحي من أكبر المصارف الإسلامية الرائدة في المملكة العربية السعودية، وبخبرة تقارب ستة عقود من العمل منذ انطلاق النشاط عام1957، حيث شهد عدة تطورات في تاريخه من أجل تحقيق هدفه الأساسي والرئيسي المتمثل في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، ويسعى البنك دائما في مجال عمله إلى الاعتماد وتطبيق مبادئ الحوكمة ومراجعتها بشكل سنوي وذلك من خلال إنشاءه للجنة الحوكمة التي تعد من أهم اللجان داخل مجلس المصرف ومن أجل إنجاز هذه الدراسة، واختيار فرضياتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن طريق التقارير المنشورة في الموقع الرسمي لمصرف الراجحي الإسلامي www .alrajhibank.com.

ولبيان أهمية الحوكمة في تفعيل وتنشيط الأداء المالي لبنك الراجحي الإسلامي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية.

المبحث الأول: نبذة عامة عن مصرف الراجحي الإسلامي.

المبحث الثاني: تحليل أهم مؤشرات الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة من (2006 ـ 2016).

المبحث الثالث: انعكاسات الحوكمة على تحسين الأداء المالي في مصرف الراجحي .

المبحث الأول: نبذة عامة حول مصرف الراجحي الإسلامي.

يعد مصرف الراجحي الإسلامي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم وله العديد من الفروع والشركات التابعة له داخل المملكة وخارجها.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بنشاط عمله قمنا بالتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: نشأة مصرف الراجحي الإسلامي وأهم مبادئه.

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية على مستوى مصرف الراجحي.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تطوير مجلس إدارة مصرف الراجحي.

المبحث الأول: نبذة عامة حول مصرف الراجحي:

المطلب الأول: نشأة مصرف الراجحي وأهم مبادئه.

الفرع الأول : نشأة مصرف الراجحي الإسلامي وأبرز أنشطته.

أولاـ . نشأة مصرف الراجحي الإسلامي:

مصرف الراجحي هو مصرف سعودي تأسس عام1987م، وهو إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأس مالها 16,25,000,000 ريال سعودي ويعمل فيه أكثر من 9600 موظف، ولديه أكثر من 4100 جهاز صراف آلي و46000 أجهزة نقاط للبيع، و170مركز للحوالات المالية يحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، قام بتأسيسه الإخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد بن عبد العزيز الراجحي، ويمتلك أكبر شبكة فروع في المملكة بـ 500 فرعا.

ويعتبر ثالث أكبر شركة مدرجة في السوق السعودية من حيث القيمة السوقية وثالث أكبر شركة من حيث الأرباح وفقا للبيانات المالية بنهاية 2016، كما يعتبر من أكبر المصارف العاملة في السعودية حيث تبلغ أرباحه 20,8% من إجمالي أرباح القطاع، و17%من إجمالي الودائع وإجمالي القروض.

أيضا ويمثل قطاع التجزئة المصرفية الجزء الأكبر من نشاط المصرف من حيث صافي الدخل وإجمالي الموجودات حيث وصلت حصته من الأرباح قطاع التجزئة المصرفية إلى 46% مما يعكس فرص نمو المصارف الجيدة خلال السنوات القادمة بسبب عدم تشبع سوق التجزئة المصرفية مقارنة بدول الخليج والاقتصاديات المتقدمة[1]، ومن أهم الشركات التابعة لمصرف الراجحي الإسلامي الشركات التالية:

([1])–تركي فدعق، **مصرف الراجحي**، مدونة الأبحاث والمنشورات ، جريدة البلاد المالية،25 /09/،2013 ص1.

الجدول رقم: (1) الشركات التابعة لمصرف الراجحي.

الشركات التابعة	الدولة	نسبة الملكية
شركة الراجحي لتطوير المحدود	السعودية	%100
شركة الراجحي المحدودة	ماليزيا	%100
شركة الراجحي المالية	السعودية	%100
مصرف الراجحي	الكويت	%100
مصرف الراجحي	الأردن	%100
شركة وكالة تكافل الراجحي	السعودية	%99

ثانيا_ الأنشطة الاستثمارية لبنك الراجحي:

يمكن ذكر أهم الأنشطة التي يقوم بها بنك الراجحي كما يلي: [1]

- التعامل عبر الانترنت.
- تسديد فواتير الخدمات العامة (الاتصالات,الهاتف,الماء,الكهرباء).
- التحويل من حسابات لدى بنك الراجحي إلى بنوك محلية وإلى حسابات في بنوك الخارج .
- الحوالات.
- الصراف الآلي.
- تطبيقات الهاتف النقال.

الفرع الثاني :مبادئ عمل مصرف الراجحي الإسلامي.

يمكن حصر مبادئ عمل مصرف الراجحي فيما يلي :

1_ الاعتماد على الشريعة: فجميع الخدمات والعمليات التي يقوم بها بنك الراجحي تدخل ضمن إطار تعاليم الشريعة الإسلامية .

([1])- المصدر الموقع الرسمي لبنك الراجحي تاريخ الإطلاع 2018/03/03. www .alrajhibank.com .

2 ـ نبذ الربا: إن القاعدة الأساسية للمعاملات المالية الإسلامية هي نبذ الربا وترك التعامل به أخذ وعطاء فالعمليات التي فيها الربا يتم منعها وتركها، سواء تمت هذه العمليات بشكل مباشر أو غير مباشر.

3 ـ مصدر زيادة المال هو الجهد والعمل: وهذا يعني أن المال ليس هو المصدر الوحيد لزيادة الأرباح،وأن المال لا ينبغي أن يولد المال، بل العمد والجهد.

4 ـ تقاسم المخاطر عند مشاركة العميل للمصرف: يتقاسم الفرد والبنك المخاطر الكامنة في أي عقد مشاركة بينهما، والهدف من ذلك هو ضمان عدم اعتماد معدل محدد مثل الذي يحدث في البنوك التقليدية، حيث يتحمل صاحب المشروع جميع المخاطر بصرف النظر عن نتيجة المشروع،وفي المصارف الإسلامية لا وجود لربح مضمون أو خسارة على أحدهما دون الآخر.

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية على مستوى مصرف الراجحي الإسلامي.

1ـ أهم تعليمات الهيئة الشرعية: [1]

يلتزم مصرف الراجحي منذ إنشاءه بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، ولهذا الغرض قام بإنشاء هيئة شرعية مستقلة عن جميع إدارات المصرف حيث تخضع جميع تعاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها،ومن أهم قواعد وتعليمات هذه الهيئة:

ـ قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة الشركة وإدارتها.

ـ تطبيق قرارات الهيئة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.

ـ لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقرار من الهيئة الشرعية .

ـ لا يجور الإقدام على إجراء مخالف لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية.

ـ نشر الوعي بالأعمال المصرفية والاستثمارية الإسلامية عبر الوسائل المناسبة.

ـ العناية باختيار العاملين في المصرف لاسيما القيادات ممن يملكون الرغبة في توجه البنك والاستعداد

– لتنفيذ سياساتها، والاهتمام بتدريب منسوبي البنك في مجال الصيرفة الإسلامية.

(1)–تركي فدعق، **مصرف الراجحي**، مرجع سبق ذكره ص ـ ص 15 ، 16 .

2ـ أهداف الهيئة الشرعية :

خلال اجتماع الجمعية العمومية الحادية عشر المنعقدة بتاريخ1419/11/27هـ، تم اعتماد لائحة الهيئة الشرعية التي جاء فيها النص على أن الهيئة الشرعية تهدف إلى التحقق من امتثال أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات المصرف،و النصح والتوجيه لها بما يحقق مقاصد الشرع الحنيف.

3 ــ نطاق عمل الهيئة الشرعية: خلال اجتماع الجمعية العمومية الحادية عشر المنعقدة بتاريخ1419/11/27هـ، تم اعتماد لائحة الهيئة الشرعية التي جاء فيها النص على أن جميع معاملات المصرف تخضع لموافقة الهيئة الشرعية ومراقبتها، وأن قرارات الهيئة ملزمة للمصرف.

4 ــ المجموعة الشرعية: تعتبر المجموعة الشرعية أحد أهم عناصر الهيئة الشرعية حيث تهدف إلى تحقيق إستراتيجية المصرف الشرعية من خلال دعم الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق التزام المصرف بتنفيذ معاملات وأحكام الشريعة الإسلامية ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب أن تتولى المهام التالية:

- دراسة معاملات المصرف وأنشطته وتجهيزها للعرض على الهيئة الشرعية لإصدار ما يلزم بشأنها.
- مراقبة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع أعمال المصرف الداخلية والخارجية.
- تطوير الصيغ والعقود والمنتجات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.
- بث الوعي بالاقتصاد الإسلامي داخل المصرف وخارجه .
- تطوير المعلومات والاتصالات اللازمة لتنفيذ مهام المجموعة الشرعية.
- حيث تنقسم المجموعة الشرعية إلى الأقسام التالية:
- أمانة المجموعة الشرعية.
- الرقابة الشرعية.
- التنسيق والمعلومات.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تطوير مجلس إدارة مصرف الراجحي[1].

أولاـ مجلس إدارة بنك الراجحي: يتولى مجلس إدارة مصرف الراجحي مجلس إدارة مكون من 11عضو تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات،ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم، ويصنف أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016 كالتالي:

الرقم	الاسم	المهام الوظيفية	صفة العضوية	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة
1	عبد الله بن سليمان الراجحي	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	ـ شركة الراجحي للتأمين التعاوني. ـ شركة مجموعة الراجحي القابضة. ـ شركة الفارابي للبتروكيماويات: ـ شركة العراب للمقاولات.
2	محمد بن عبد الله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة تبوك للتنمية الزراعية. ـ شركة شرق آسيا للتنمية والإستثمار.
3	صلاح بن علي أباخليل	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	ـ شركة البيطرة الوطنية.
4	سليمان بن صالح الراجحي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	ـــــــ
5	سعيد بن صالح العيسائي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة إسمنت ينبع. ـ شركة الصحراء

([1])–المصدر التقرير السنوي لبنك الراجحي الإسلامي لسنة 2016 من الصفحة إلى الصفحة:14 إلى الصفحة18 المنشور على الموقع الرسمي لمصرف الراجحي الإسلامي www .alrajhibank.com تاريخ الإطلاع 2018/03/03.

				للبتروكيماويات.
6	عبد العزيز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	ـ شركة صوفولا. ـ شركة هرفي. ـ شركة بندة.
7	بدر بن محمد الراجحي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة محمد عبد العزيز الراجحي وأولاده.
8	مؤيد بن عيسى القرطاس	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية. ـ شركة مجموعة كابلات الرياض.
9	علي بن صالح البراك	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة المهندسون العرب. ـ شركة بمكو العربية.
10	خالد بن عبد الله القويز	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة مجموعة كابلات الرياض. ـ شركة سويكروب للإستثمارات المالية. ـ الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة. ـ شركة تبريد السعودية.
11	علاء بن شكيب الجابري	عضو مجلس الإدارة	مستقل	ـ شركة مواد الإعمار القابضة.

الجدول رقم: (2) تصنيفات أعضاء مجلس الإدارة لسنة 2016.

ثانيا ــ عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد مرات الحضور:

عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال عام 2016 على النحو التالي:

الرقم	التاريخ	عدد الحضور	سنة الحضور	الأعضاء غير الحاضرين
1	2016/02/07	10	%91	سعيد بن عمد العيسائي.
2	2016/03/	10	%91	محمد بن عبد الله الراجحي.
3	2016/05/	10	%91	سليمان بن صالح الراجحي.
4	2016/08/	11	%100	ـــــ
5	2016/08/	11	%100	ـــــ
6	2016/10/	10	%91	محمد بن عبد الله الراجحي
7	2016/12/	10	%91	محمد بن عبد الله الراجحي

الجدول رقم: (3) عدد اجتماعات مجلس الإدارة لسنة 2016.

ثالثا ــ عدد مرات الحضور لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016:

الرقم	الاسم	عدد مرات الحضور
1	عبد الله بن سليمان الراجحي	سبع مرات
2	محمد بن عبد الله الراجحي	أربع مرات
3	صلاح بن علي أباخليل	سبع مرات
4	سليمان بن صالح الراجحي	ست مرات
5	سعيد بن صالح العيسائي	ست مرات
6	عبد العزيز بن خالد الغفيلي	سبع مرات
7	بدر بن محمد الراجحي	سبع مرات

8	مؤيد بن عيسى القرطاس	سبع مرات
9	علي بن صالح البراك	سبع مرات
10	خالد بن عبد الله القويز	سبع مرات
11	علاء بن شكيب الجابري	سبع مرات

الجدول رقم: (4) عدد مرات حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات المجلس لسنة 2016.

رابعا ــ اللجان المنبثقة عن المجلس خلال سنة 2016 :

هناك خمسة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تمارس مهامها وفقا للوائحها المعتمدة وبما يتناسب التعليمات التنظيمية وهي:

1 ـ **اللجنة التنفيذية:** يرأس اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة ومن أهم مهامها: تحملها للمسؤولية عن عمليات المصرف،واتخاذ القرارات السريعة فيما يخص القضايا والأمور العاجلة والمتعلقة بالمصرف، وهي المسؤولة عن الموافقة على كافة التسهيلات الائتمانية.

2 ـ **لجنة التشريعات والمكافئات:** يتمثل الغرض الرئيسي من لجنة الترشيحات والمكافئات في رفع التوصيات بشأن ترشيح مجلس الإدارة واللجان وكبار التنفيذيين إلى مجلس الإدارة،وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس وتقييم فاعلية وكفاءة أداء المجلس والإدارة العليا والتأكد من التزام المصرف بسياسات الحوافز الداخلية وبقواعد ممارسات الحوافز الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي ومبادئ ومعايير الحوافز.

3 ـ **لجنة الحوكمة:** ويتمثل غرضها الرئيسي في المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ولجانه وإطار الحوكمة في المصرف، ومراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضاءه وبحوكمة المصرف وتعارض المصالح ،وتدعيم والحفاظ على تطبيق أعلى معايير الحوكمة.

4ـ **لجنة المراجعة والالتزام:** تقوم هذه اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة على الإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية ومراقبة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية والإشراف على أعمال مجموعة لجنة المراجعة الداخلية والتحقق من مدى فعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة وكذالك التوصية باختيار مراجعي الحسابات الخارجيين.

5 ـ **لجنة المخاطر**: تم تشكيل هذه اللجنة لتقوم بمساعدة مجلس الإدارة في المحافظة على مسؤولية الإشراف على الأنشطة والقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في الائتمان والمخاطر التشغيلية والأعمال والسوق والائتمان والاستثمار والأعمال المالية والسمعة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة فيما يخص مدى تحمل أو تقبل المخاطر وإستراتيجية المخاطر وإدارة رأس المال وسياسة الائتمان والمخصصات وإطار سياسة السيولة والتعامل مع حدود التمويل والسيولة.

خامسا: ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال سنة 2016:

الرقم	اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم في بداية 2016	نسبة الملكية%	عدد الأسهم في نهاية 2016	نسبة الملكية%	نسبة التغير
1	عبد الله بن سليمان عبد العزيز االراجحي	**38.221.483**	**2.1675**	**35.221.483**	**2.1675**	**—**
2	محمد بن عبد الله عبد العزيز الراجحي	**923.910**	**0.0569**	**2.293**	**0.0001**	**(0,0568)**
3	سليمان صالح عبد العزيز الراجحي	**4.300.886**	**0.2647**	**3.569.678**	**0.1302**	**(0,0450)**
4	سعيد عمر قاسم العيسائي	**1.512.219**	**0.0831**	**2.115.982**	**0.13202**	**(0,0372)**
5	صلاح علي عبد الله أباخليل	**1.350.000**	**0.0831**	**1.350.000**	**0.0831**	**—**
6	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	**165.667.5**	**10.1949**	**165.667.525**	**10.1949**	**—**
7	عبد العزيز خالد العقيلي "ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية "	**—**	**—**	**—**	**—**	**—**

8	شركة محمد عبد العزيز الراجحي وأولاده للاستثمار	**33.34.641**	**2.0519**	**33.34.641**	**2.0519**	—
9	بدر بن محمد الراجحي" ممثل شركة محمد عبد العزيز الراجحي وأولاده للاستثمار"	**14.207**	**0.0009**	**14.207**	**0.0009**	—
10	خالد بعبد الرحمن عبد الله القويز	**1.000**	**0.0001**	**1.000**	**0.0001**	—
11	مؤيد بن عيسى القرطاس	**1.000**	**0.0001**	**1.000**	**0.0001**	—
12	علاء بن شكيب الجابري	**6.000**	**0.0004**	**6.000**	**0.0004**	—
13	علي بن صالح البراك	**10 .400**	**0.0006**	**10.400**	**0.0006**	—

الجدول رقم: (5) عدد ونسبة أسهم ملكية كبار المساهمين لسنة 2016.

سادسا: دليل الحوكمة في بنك الراجحي المعتمدة في سنة 2016: [1]

قام المصرف بإصدار واعتماد دليل الحوكمة وملحق دليل الحوكمة ولوائح اللجان التابعة للمجلس ولجان الإدارة التابعة للمجلس ولجان الإدارة في عام 2014 ويقوم بمراجعتها بشكل سنوي،حيث تم اعتماد الهيكل المحدث للحوكمة في المصرف بتاريخ 19 ديسمبر2016، وق في د بدأ العمل به في01 يناير2017، كما أن المصرف قد قام بوضع سياسة مستقلة تتعلق بتعارض المصالح تطبيق لقرار هيئة السوق المالية**(1 ـ 33 ـ 2013)** وسياسة للعضوية في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة التي تهدف إلى لإنشاء قواعد التعامل مع المعاملات التي يقوم بها المصرف، كما تم اعتماد سياسة الكفاءات وعملية تخطيط الإحلال الوظيفي التي تهدف إلى التعرف على الموظفين من ذوب الإمكانات العالية بحيث يتم إعدادهم عبر خطط التطور الوظيفي الخاصة لهذا الغرض.

([1])–المصدر التقرير السنوي لبنك الراجحي الإسلامي لسنة 2016 من الصفحة إلى الصفحة:27ـ 28.

سابعاـ تقييم أداء اللجان والمجلس:

قامت إدارة الحوكمة بتطوير آلية متكاملة وخطة زمنية لعملية تقييم عمل الإدارة واللجان التابعة له إضافة لتطوير آلية لزيادة الاستفادة من نتائج التقييم وعليه تم تطوير خطة عمل لتوظيف نتائج التقييم في عملية الترشح لعضوية المجلس واللجان وتحديد الرؤية المستقبلية للاحتياجات التدريبية، بالإضافة إلى ذلك قامت إدارة الحوكمة بتطوير آلية الرقابة على عمل اللجان بالمصرف وتمكين مجلس الإدارة ممثلا في لجنة الحوكمة من متابعة أداء اللجان والتأكد من حسن سير عملها.

المبحث الثاني: تحليل أهم مؤشرات الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة الممتدة من (2006ـ 2016).

من أجل معرفة تطور الأداء المالي لمصرف الراجحي قمنا بتحليل أهم مؤشرات الأداء المالي من خلال الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي، وذلك بهدف معرفة التغير الذي طرأ على الوضع المالي خلال الفترة من خلال ما سبق سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى:

ـ المطلب الأول: تحليل الموجودات والمطلوبات لمصرف الراجحي خلال الفترة من 2006 إلى2016

ـ المطلب الثاني: تحليل نسب العائد لمصرف الراجحي خلال الفترة من 2006 إلى2016.

المطلب الثالث:تحليل التمويل والاستثمار والأرباح لمصرف الراجحي المحققة خلال الفترة من 2006 إلى2016.

المبحث الثاني : تحليل أهم مؤشرات الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي في الفترة الممتدة من (2006ـ 2016).

ـ المطلب الأول: تحليل الموجودات والمطلوبات لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة من (2006 ـ 2016)

ـ أولا : تحليل إجمالي الموجودات:

وفيما يلي : الجدول رقم: (6) إجمالي الموجودات مصرف الراجحي الإسلامي من الفترة (2006 ـ 2016)

الوحدة: مليون ريال سعودي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الموجودات	105.208	124.886	163.373	170.729	184.840	220.813	267.383	279.891	307.718	315.620	339.711

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماد على الملحق رقم: (1)

الشكل رقم (7): يمثل الأعمدة البيانية لإجمالي الموجودات

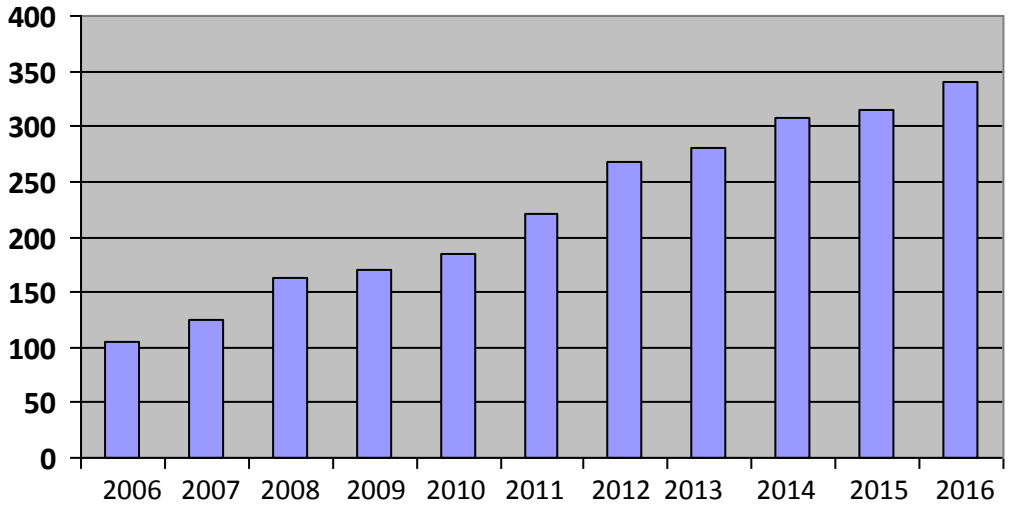

التحليل:

ارتفع اجمالي الموجودات البنك من 10520 مليون ريال سعودي سنة 2006 إلى 124886 مليون ريال سعودي سنة 2007 أي ارتفع بنسبة 18%، واستمر بعد ذلك في الارتفاع بقيم مختلفة من سنة 2008 إلى غاية 2016 على الترتيب: 163.3373 مليون ريال سعودي ، 170729 مليون ريال سعودي ،184.840 مليون ريال سعودي،220.813 مليون ريال سعودي ،267.383 مليون ريال سعودي ،267.383 مليون ريال سعودي ، 279.891 مليون ريال سعودي ،307.718 مليون ريال سعودي ، 315.620 مليون ريال سعودي ،339.711 مليون ريال سعودي أي بالنسب التالية على التوالي : 3.11%، 4.2% ،8.2%، 20.4 %، 4.6 %، 9.9 %، 2.5 %، 7.6%.

التفسير:

يعود الارتفاع في حجم الموجودات إلى زيادة ممتلكات المصرف والاستثمارات التي قام بتمويلها عن طريق مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي يعتمد عليها.

ثانيا: تحليل إجمالي المطلوبات الخصوم:

وفيما يلي: الجدول رقم: (7) إجمالي مطلوبات مصرف الراجحي الإسلامي من الفترة الممتدة من (2006 - 2016)

الوحدة: مليون ريال سعودي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي المطلوبات	85.029	101.284	136.341	141.988	154.523	187.992	230.914	241.372	265.815	268.981	287.764

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماد على الملحق رقم: (1)

الشكل رقم (8) يمثل الأعمدة البيانية لإجمالي المطلوبات

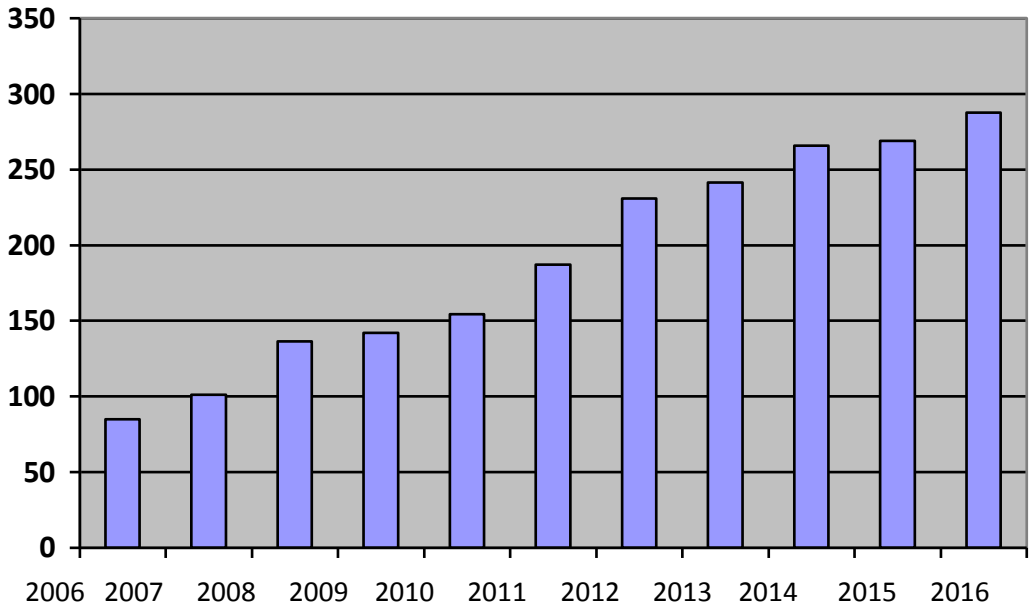

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن إجمالي خصوم مصرف الراجحي بلغت مليون ريال سعودي 89029 سنة 2006 وارتفعت إلى 101.28 مليون ريال سعودي سنة 2007 إي ارتفعت بنسبة 19%، واستمرت في الارتفاع من سنة 2008 إلى غاية 2016 بقيم مختلفة كانت على الترتيب كالتالي:136.343 مليون ريال سعودي ، مليون ريال سعودي 141.988 مليون ريال سعودي ، مليون ريال سعودي 154.523 مليون ريال سعودي ،187.992 مليون ريال سعودي ، 230.914 مليون ريال سعودي ، مليون ريال سعودي 241.372 مليون ريال سعودي ، 265.815 مليون ريال سعودي ، 268.981 مليون ريال سعودي ، 287.764 مليون ريال سعودي أي بالنسب التالية على التوالي : 34 %، 4.1 %،8.8 %، 21.6 %، 22.8 %، 4.5 %،1.12 %، 1.1% ، 6.98%.

التفسير: يرجع سبب ارتفاع حجم المطلوبات إلى ارتفاع في نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين.

ـ المطلب الثاني: تحليل نسب العائد لمصرف الراجحي خلال الفترة من (2006 ـ 2016)

1ـ تحليل معدل العائد على معدل الأصولROA:

يوضح العائد على إجمالي الأصول طريقة استخدام إجمالي الأصول لتحقيق الأرباح .

وفيما يلي : الجدول رقم: (8) تطور العائد على معدل الأصول لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل العائد على إجمالي الموجودات	6,94	5,16	3,99	3,96	3,66	3,34	2,94	2,65	2,22	2,25	3,39

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الراجحي الإسلامي والملحق رقم: (01)

الشكل رقم (9) يمثل الأعمدة البيانية لتطور العائد على معدل الأصول

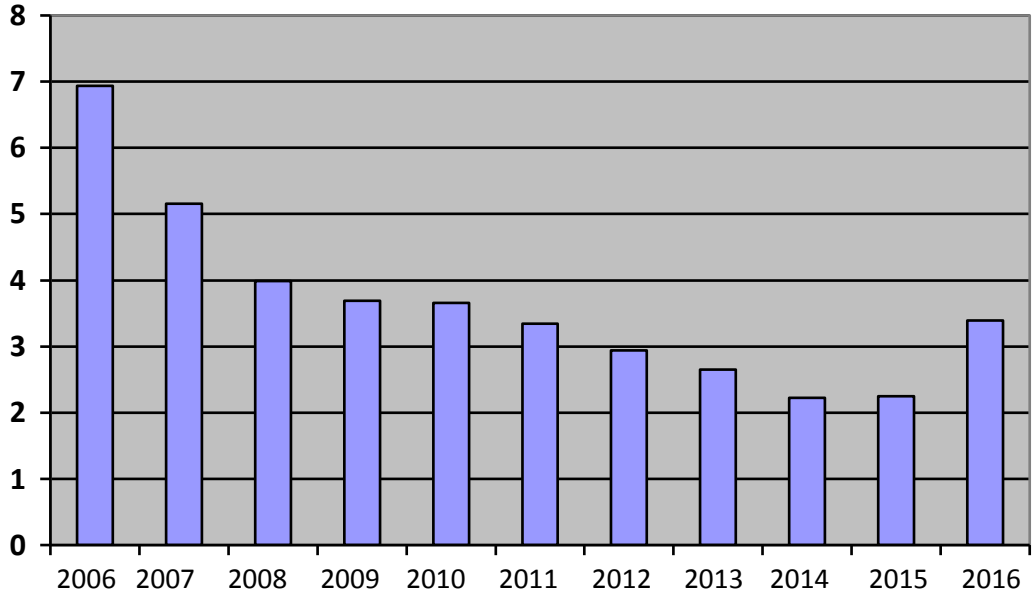

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن:

انخفضت نسبة إجمالي العائد على معدل إجمالي الأصول سنة 2007 إلى 5.16% بعد أن كانت 6.94% سنة 2006، واستمرت في الانخفاض خلال السنوات من 2008 إلى غاية 2015 على النحو التالي : 3.99% في 2008، و3.95% سنة 2009 ، 3.66 % في 2010، 3.34% في 2011 2.94 %في 2012 ، 2.65% في 2013 ، 2.22% في 2014 ، 2.25% في 2015، لتشهد بعد ذلك ارتفاع طفيف سنة 206 بلغ نسبة 3.39% .

التفسير: يدل هذا على انخفاض لأرباح مقارنة بموجودات البنك لضعف كفاءة البنك في استغلال أصوله.

ـ حسب تقرير مجلس الإدارة ومن خلال التقارير السنوية 2006 إلى غاية 2016 المتوفرة في الموقع الرسمي لبنك الراجحي الإسلامي يمكن القول بأن البنك استطاع تحقيق نمو كبير في أنشطته سنة 2006 ـ 2007 ويرجع ذلك للأوضاع الاقتصادية الجيدة ليشهد بعد ذلك انخفاض في المعدل وذلك يرجع إلى تأثره بالأزمة المصرفية سنة 2008 ، ليستمر بعد ذلك في الانخفاض إلى غاية 2015 وليشهد بعد ذلك ارتفاع سنة 2016 في الأخير يمكن القول أن المصرف استطاع تحقيق نمو جيد رغم عدم ملائمة الظروف الاقتصادية والصعوبات الناتجة عن المنافسة المصرفية القوية ،بفضل توسع أعماله وزيادة عملاءه ومحافظته على مركزه القيادي في مجال قطاع الأفراد.

2ـ تحليل العائد على معدل حقوق المساهمينROE:

يسعى العائد على معدل حقوق المساهمين إلى معرفة كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين وبين مدى النجاح والقدرة علة تحقيق نمو في الأرباح.

وفيما يلي: الجدول رقم: (9) تطور معدل حقوق المساهمين لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العائد على حقوق المساهمين	36,18	27,31	24.14	23,54	23	23,4	22,54	19,87	17	16,14	15,64

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي الإسلامي والملحق رقم: (01)

الشكل رقم (10) تطور العائد على معدل حقوق المساهمين

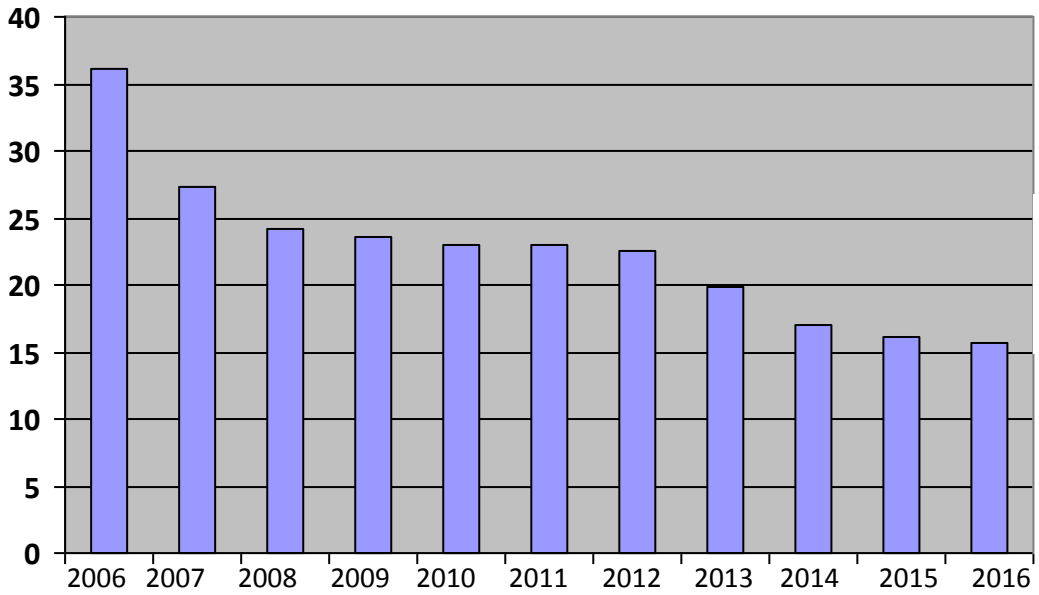

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

استطاع بنك الراجحي أن يولد عائد في حقوق المساهمين بنسبة 36,18 % من كل وحدة سنة 2006 ، لتنخفض بعد ذلك إلى 27,31 %سنة 2007 ، واستمرت في الانخفاض من 2008 إلى 2010 بالنسب التالية على الترتيب 24,14 % ، 23,54 %، 23 %، لترتفع بنسبة قليلة قدرها 23,4 %، ثم

عادت للانخفاض من سنة 2012 إلى غاية 2016 بالنسب التالية على الترتيب 22,54 %، 19,87 %، 17 %، 16,14 %، 15,64%.

التفسير: يدل هذا الانخفاض الذي شهده العائد عل حقوق المساهمين على ضعف كفاءة البنك في تحقيق عوائد مالية التي تتشكل نتيجة عمليات الاستثمار مقارنة بالأموال الخاصة وهذا راجع لعدم دراسة بعض المشاريع دراسة جيدة قبل تنفيذها.

3ـ تحليل العائد على معدل الودائع:

يقيس هذ المعدل نسبة الأرباح التي حققها البنك جراء حيازته لودائع عملائه.

وفيما يلي: الجدول رقم: (10) تطور العائد على معدل الودائع لمصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البيان	**9,95**	**7,18**	**5,59**	**5,5**	**4,73**	**4,15**	**3,56**	**3,21**	**2,66**	**2,82**	**2,98**

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي الإسلامي والملحق رقم: (01)

الشكل رقم (11) تطور العائد على معدل الودائع

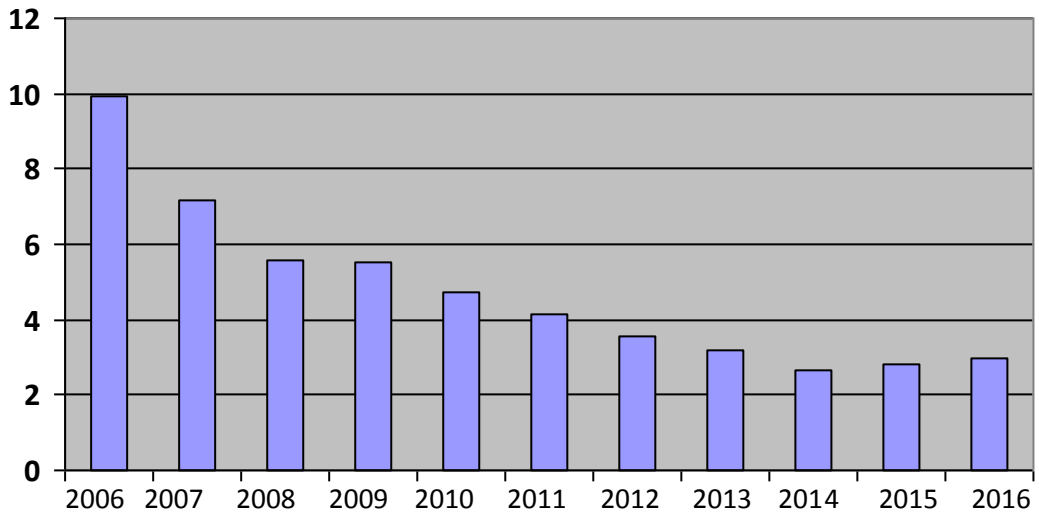

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن بنك الراجحي قد حقق عائد على معدل الودائع نسبته 9,95 %سنة 2006 ، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض سنة 2007 حيث قدرت ب 7,18 %، واستمرت في الانخفاض من سنة 2008 إلى غاية 2014 بالنسب التالية على الترتيب : 5,59% ، 5,5 %، 4,73 %، 4,15% ، 3,56 %، 3,21 %، 2,66 %، لكنها بعد ذلك شهدت ارتفاع في سنة 2015 حيث أصبحت النسبة 2,82 %، لتواصل بعد ذلك الارتفاع في سنة 2016 لتصل لنسبة 2.98 %.

تفسير: يرجع سبب هذا الانخفاض إلى ضعف السياسة الاستثمارية نتيجة لعدم الاستغلال الجيد من طرف البنك لودائع عملائه في استثماراته التي تدر الأرباح.

المطلب الثالث: تحليل التمويل والاستثمار والأرباح المحققة لمصرف الراجحي خلال الفترة من (2006 ـ 2016)

أولا: تحليل التمويل والاستثمار:

حيث بين حجم الإستثمارات التي قام البنك بتمويلها.

وفيما يلي: الجدول رقم: (11) تطور التمويل والاستثمار في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة 2006 إلى2016

الوحدة: مليون ريال سعودي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل الاستثماري	89.539	104875	142227	139286	148952	179116	212488	226386	248489	250095	259.027

من إعداد الطالبتين اعتماد على الملحق رقم 01

الشكل رقم (12) يمثل الأعمدة البيانية لتطور صافي التمويل والاستثمار

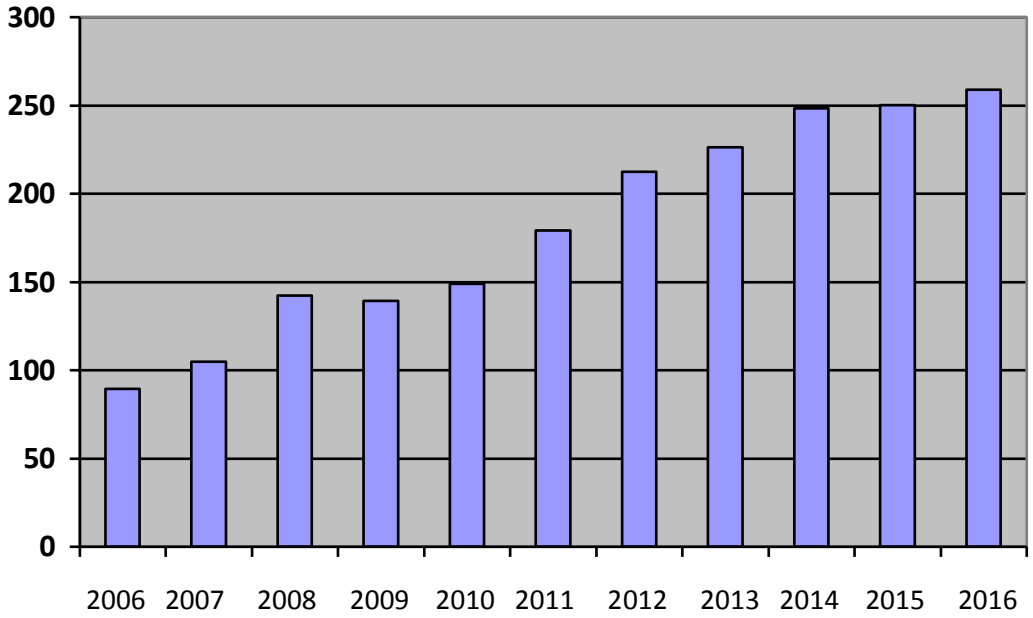

حقق البنك صافي التمويل والاستثمار في سنة 2006 ما قيمته 89563 مليون ريال سعودي ليرتفع بعد ذلك إلى 104875 مليون ريال سعودي إي ارتفع بنسبة 17% ، واستمر في الارتفاع سنة 2008 بما يقدر بـ 142287 مليون ريال سعودي أي بنسبة 35.6%، لينخفض بعد ذلك إلى 139286 مليون ريال سعودي سنة 2009 ،ثم شهد ارتفاع بعد ذلك في السنوات 2010 إلى غاية سنة 2016 بالقيم التالية على الترتيب: مليون ريال سعودي 148952، مليون ريال سعودي 179116، مليون ريال سعودي 212448 مليون ريال سعودي ، 226386 مليون ريال سعودي ، 248489 مليون ريال سعودي ، 250095 مليون ريال سعودي ، 259027 مليون ريال سعودي أي بالنسب التالية على الترتيب:6.93% ،20.2% ، 18.63%، 6.54% ، 9.7 %، 6.46% ، 3.5%.

التفسير: أدت زيادة رأس مال البنك إلى توسعه في نشاطه أي زيادة تمويله للمشاريع الاستثمارية.

ثانيا : تحليل الأرباح المحققة:

تمثل الأرباح العوائد التي حققها البنك من خلال أنشطته المختلفة.

وفيما يلي: الجدول رقم: (12) تطور الأرباح المحققة في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016)

الوحدة: مليون ريال سعودي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأرباح المحققة	7.301	6.449	6.524	6.767	6.770	7.387	788.4	7.437	6.836	7.130	8.125

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماد على الملحق رقم: (01)

الشكل رقم (13) يمثل الأعمدة البيانية لتطور الأرباح المحققة خلال الفترة (2006 ـ 2016)

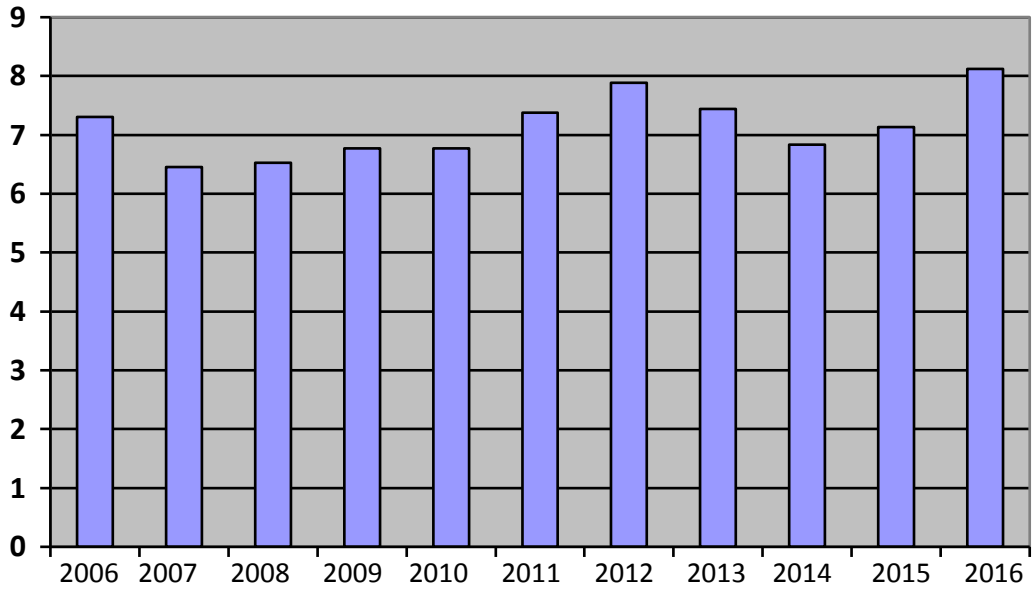

ـ تمكن البنك من تحقيق أرباح صافية قدرها 7.301 مليون ريال سنة 2006، لكنها انخفضت سنة 2007 بنسبة لتصل إلى 6.449 مليون ريال سعودي أي بنسبة 11,66 %، ثم عادت للارتفاع قليلا بنسبة 1.16% لتصبح 6.767 مليون ريال سعودي ، واستمرت في الارتفاع سنة 2008 إلى غاية 2013 لتصبح على الترتيب: 6.524 مليون ريال سعودي ، 6.767 مليون ريال سعودي ، 6.770 مليون ريال سعودي ،7.387 مليون ريال سعودي ،788.4 مليون ريال سعودي أي وفق النسب التالية على الترتيب، 1,16%، ثم عادت للانخفاض سنة 2013 و2014 بما يقدر ب 7.437 مليون ريال سعودي أي ما نسبته 5,66% سنة

2013 و6.836 مليون ريال سعودي سنة 2014 أي ما نسبته8,08 %، لكنها في سنتي 2015و2016 عادت إلى الارتفاع لتصل سنة 2015 إلى7.130 مليون ريال سعودي أي بنسبة 4,3 %، وواصلت الارتفاع سنة 2016 لتصل إلى8.125 مليون ريال سعودي إي ما نسبه13,95%.

ـ تفسير: رغم كل الصعوبات الناتجة عن المنافسة القوية وتأثير التغير في أنظمة تمويل الأفراد والشركات استطاع البنك أن يتجاوزها ويحقق أرباح وهذا راجع إلى حسن وكفاءة البنك في استغلاله لموارده.

المبحث الثالث: انعكاسات الحوكمة على تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي .

من أجل معرفة انعكاس الحوكمة على الأداء المالي سوف نقوم بتحديد نموذج قياسي يتضمن متغير تابع يتمثل في العائد على الأصول الذي يعبر عن الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي، وخمس متغيرات مستقلة تتمثل أساسا في تركيبة مجلس الإدارة، لجان المجلس الإدارة، لجان المجلس، تركز الملكية حجم هيئة الرقابة الشرعية ، حجم المصرف.

المطلب الأول : عرض بيانات متغيرات الدراسة.

ومن أجل عرض هذه البيانات يمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم: (13) تحديد متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
المتغير التابع	الأداء	ROA	العائد على مجموع الأصول: صافي الربح / مجموع الأصول
المتغيرات المستقلة	تركيبة مجلس الإدارة	BCM	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
	حجم مجلس الإدارة	BSZ	عدد المديرين في المجلس
	لجان المجلس	CBD	عدد اللجان في مجلس الإدارة
	تركز الملكية	OCN	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين
	حجم هيئة الرقابة الشرعية	SSB	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
	حجم المصرف	SZE	لوغاريتم مجموع الأصول

2 ـ نموذج القياس :

من أجل معرفة أثر متغيرات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية اعتمدنا على نموذج تحليل الأستاذ شوقي بورقبة وغربي حليم (*)
طريقة تحليل الارتباط وفق المعادلة التالية :

حيث أن:

$$ROAit= \alpha0+ \beta1BCMit+ \beta2BSZit+ \beta3CBDit+ \beta4OCNit+ \beta5SSBit+ \beta6SZEit+ \varepsilon it$$

ROA_{it}: المتغير التابع الدال على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

$\beta 5$ β-1: معاملات المتغيرات المستقلة .

BCMit: عدد الأعضاء المستقلين في المجلس .

BSZit: عدد المديرين في المجلس .

CBDit: عدد اللجان في مجلس الإدارة.

OCNit: نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين .

SSBit: حجم هيئة الرقابة الشرعية.

SZEit: حجم المصرف الإسلامي.

εit: الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتحصل عليها لمتغيرات الدراسة.

بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الراجحي الإسلامي تحصلنا على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي كانت كالتالي:

(*)- شوقي بورقبة، حليم غربي: **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في آداء المصارف الإسلامية**، دراسة تطبيقية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،السعودية ،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 01 ديسمبر 2014،ص115 .

الجدول رقم: (14). تطور متغيرات الدراسة في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016).

السنوات	ROA	BCM	BSZ	CBD	OCN	SSB	SZE
2006	6.94	6	6	3	29.43	6	8.02
2007	5.16	6	6	3	30.16	6	8.09
2008	3.99	6	5	3	33.01	6	8.21
2009	3.96	7	5	3	43.02	6	8.23
2010	3.66	4	5	3	38.8	5	8.26
2011	3.34	4	5	3	39.48	5	8.34
2012	2.94	5	5	3	19.93	6	8.42
2013	2.65	4	5	3	19.72	7	8.44
2014	2.22	7	5	3	14.64	6	8.48
2015	2.25	7	5	3	15.38	7	8.49
2016	2.39	7	5	3	14.84	7	8.53

من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لمصرف الراجحي الإسلامي(2006 ـ 2016):

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: (14): من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (14)

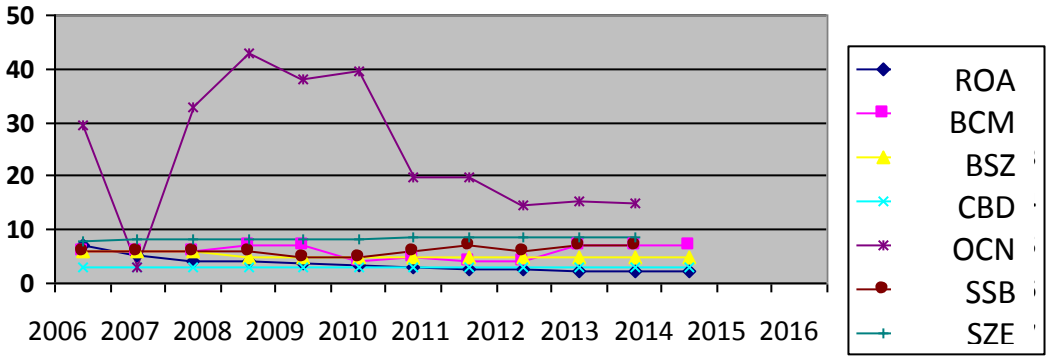

الجدول رقم: (15) البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة في مصرف الراجحي الإسلامي خلال الفترة (2006 ـ 2016):

المتغير	أدنى قيمة	أعظم قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين
ROA	2.22	6.64	3.590	1.43	2.04
BCM	4.00	7	5.72	1.27	1.61
BSZ	5	6	5.10	0.40	0.16
CBD	3	5	3.54	0.93	0.87
OCN	14.64	43.02	27.12	10.68	111.21
SSB	5.00	7.00	6.09	0.70	0.87
SZE	8.02	8.53	8.319	0.170	2.04

من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات برنامج 24 sppss

ـ يوضح الجدول أعلاه أهم البيانات الإحصائية لمتغيرات الحوكمة، حيث يتضح أن:

1. المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة في مصرف الراجحي الإسلامي:

المتغير التابع متوسط متغير تركيبة مجلس الإدارة (BCM)بحوالي 5.10، أي ما يقارب 5 أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة مما يدل على أنه عدد جيد مما يزيد من استقلالية المجلس ومن ثم فعالية تطبيق الحوكمة.

أما فيما يتعلق متغير عدد المديرين في المجلس (BSZ) فيقدر متوسط عدد المديرين بـ 5 مدراء وهو عدد مقبول فكلما زاد عدد المديرين زاد ذلك من الإفصاح والشفافية داخل البنك التي تدل من أبرز الأمور التي تدل على التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة .

أما فيما يخص متغير لجان المجلس (CBD) فقدر متوسط عدد اللجان بحوالي 4 لجان وهو ما يقارب متوسط اللجان التي نوصي بها قواعد حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لمتغير تركز الملكية (OCN) فكان متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين يقدر بحوالي (27%)من مجموع الأسهم أي أنها لا تتعدى (50%)، وهده النسبة تعتبر ضئيلة وهي تدل على عدم قدرة كبار المساهمين على التأثير في اتخاذ القرارات داخل البنك لخدمة مصالحهم.

أما لمتغير التابع حجم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) فقدر متوسط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بحوالي 6 أعضاء وهو عدد لا بأس به مما يسهل عمل هده الهيئة في أدائها لمهامها في التدقيق في جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية فهو ليس بالعدد القليل الذي لا يسمح لهم بمراقبة جميع عمليات المصرف، وليس بالعدد الكبير الذي يؤدي إلى التضارب في اتخاذ القرارات فما يتعلق بإعطاء الحكم على مراجعة أعمال المصرف.

أما فيما يخص متغير حجم المصرف الإسلامي (SZE) فيقدر متوسط حجم المصرف بحوالي 8.31 مما يدل على كبر حجم المصرف الإسلامي.

2. الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة لمصرف الراجحي الإسلامي:

أما فيما يخص الانحراف المعياري لمتغيرات الحوكمة فكانت النتائج كالتالي :

الانحراف المعياري الذي يسمح لنا بمعرفة مدى تشتت أو تقارب السلسلة فكلما كان أقرب من الصفر كانت السلسلة أكثر تقاربا،فبالنسبة لتركيبة مجلس الإدارة (BCM) كان انحرافها المعياري يساوي 1.27، أما الانحراف المعياري لحجم مجلس الإدارة (BSZ) يساوي 0.40، وكان الانحراف المعياري للجان المجلس (CBD) يساوي 0.93 ، أما الانحراف المعياري للجان المجلس تركز الملكية (OCN) يساوي 1.068 ، و كذلك كان الانحراف المعياري حجم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) يساوي 0.70، أما والانحراف المعياري لحجم المصرف (SZE) يساوي 0.17 وبناءا على هذه النتائج فقد قمنا بترتيب متغيرات الحوكمة في مصرف الراجحي الإسلامي حسب أهميتها كالتالي في المرتبة الأولى حجم المصرف الإسلامي، في المرتبة الثانية عدد المديرين في المجلس، في المرتبة الثالثة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ، في المرتبة الرابعة لجان المجلس،أما في المرتبة الخامسة عدد أعضاء المستقلين في المجلس، وتأتي تركز الملكية في المرتبة السادسة.

Régression

Régression - Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	sze, bcm, ssb, ocn, bsz, cbdb	.	Introduire

a. Variable dépendante : roa (الأداء المالي)

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Régression

Régression - Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	,974[a]	,949	,873	,50936	,949	12,483	6	4	,014	2,107

a. Prédicteurs : (Constante), sze, bcm, ssb, ocn, bsz, cbd(متغيرات الحوكمة)

b. Variable dépendante : roa

Régression

Régression - ANOVA –

ANOVA

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression Résidu Total	19,433 1,038 20,470	6 4 10	3,239 ,259	12,483	,014b

a. Variable dépendante : roa (الأداء المالي)

b. Prédicteurs : (Constante), sze, bcm, ssb, ocn, bsz, cbd(متغيرات الحوكمة)

Régression

Régression - Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig
		B	Erreur standard	Bêta	,191
1	(Constante)	63,557	40,389		,482
	Bcm	-,054	,268	-,048	,213
	Bsz	,646	1,131	,183	,167
	Cbd	,064	,507	,042	,354
	Ocn	-,010	,040	-,075	,239
	Ssb	,080	,411	,039	,464
	Sze	-7,627	4,211	-,908	

a. Variable dépendante : roa

التعليق على الجداول:

من الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة النموذج كالتالي:

$$Roa = 63.55 - 0.054BCM + 0.046BSZ + 0.064CBD - 0.10OCN + 0.080SSB - 7.627SZE$$

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه المتحصل عليها عن طريق برنامج spss24نلاحظ أن متغير تركيبة مجلس الإدارة Bcm له علاقة سلبية مع العائد على إجمالي الأصول حيث قدر 0.054 وهذا دال على عدم كفاءة مجلس الإدارة مما انعكس ذلك بالسلب على العائد.

أما عدد المديرين المستقلين في المجلس BSZ فإن له علاقة ايجابية مع العائد على إجمالي الأصول حيث قدر بـ 0.646 وهذا دليل على نزاهته في أداءه لعملهم وبالتالي أدى ذلك إلى تحسين العائد.

أما فيما يخص لجان المجلس CBD نلاحظ أن له علاقة إيجابية على العائد على مجموع الأصول إذ قدر بـ 0.064 وهذا يعني ان لجان المجلس تقوم بأداء عملها على اكمل وجه مما أدى إلى تحسين الأداء المالي.

أما تركز الملكية OCN فكان 0.10 وهو دليل على وجود علاقة عكسية بينه وبين العائد فكلما زادت نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين ادى ذلك إلى انخفاض العائد.

أما فيما يخص حجم هيئة الرقابة الشرعية SSB فبلغ 0.080 وهذا يعني وجود علاقة إيجابية بينها وبين العائد وهذا يفسر التزام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والوضوح في إصدار الفتاوى وتشديدها الرقابة على جميع اعمال المصرف.

كما تظهر المعادلة وجود علاقة عكسية بين حجم المصرف الاسلامي SZE والعائد على إجمالي الأصول حيث كان -7.627.

ومن هذه النتائج نستخلص أن لبعض متغيرات الحوكمة التأثير الإيجابي على اداء المصرف الإسلامي والأخرى التأثير السلبي عليه.

ولكن على العموم يمكن القول بأن متغيرات الحوكمة ساهمت بشكل كبير في تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي وهذا من خلال ما استنتجناه من معامل الارتباط الذي قدر بـ $R^2 = 947$ ومعامل دوربن واتسون (Durbin watson) الذي بلغت قيمته الاحصائية 2.10 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الفصل التطبيقي قمنا بتقديم بطاقة تعريفية حول مصرف الراجحي الإسلامي الذي يعتبر من أكبر المصارف الإسلامية بدأ نشاطه في 1957 ويضم عددا كبيرا من الشركات التابعة له، قمنا بتحليل أهم المؤشرات المتعلقة بأدائه المالي لمعرفة دور الحوكمة في تحسين هذا الأداء، واستخراج أهم البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمصرف الراجحي الإسلامي وذلك من خلال تقاريره السنوية المنشورة على الموقع الرسمي، وتحليلها باستخدام برنامج **spss**24 وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى:

ـ حسب تحليل متغيرات الدراسة اتضح لنا أن مصرف الراجحي الإسلامي يعمل على تجسيد مبادئ الحوكمة.

ـ هناك تحسن في الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي في السنوات من 2006 إلى2016 وذلك نتيجة التزامه بقواعد وأسس حوكمة المؤسسة .

ـ للحوكمة الدور الكبير في نجاح وتطور مصرف الراجحي وتحسن أداءه المالي من خلال رشادة قراراتة الأمر الذي أدى إلى تحسن مركزه المالي .

خاتمة

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية وخصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها العديد من الدول ، لما لها من مزايا عديدة أهمها تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين وحملة السندات ومراعاة مصالحهم والحد من استغلال السلطة كما أن تطبيقات الحوكمة لها أهمية كبرى في القطاع في المصرفي على القطاعات الأخرى،ويعد هذا المفهوم أكثر تعقيدا في المصارف الإسلامية فهي تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية،وعليه استهدفت دراستنا تحليل ومناقشة موضوع دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال التعرض إلى المفاهيم المرتبطة بالحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي لمصرف الراجحي الإسلامي.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تطرقنا له سابقا في هذه الدراسة التي جمعت بين الدراسة النظرية والتحليلية استطعنا اختبار الفرضيات على النحو التالي :

ـ **الفرضية الأولى:** تساهم الحوكمة في تطوير الأداء المالي للمصارف من خلال مجموعة من الإستراتيجيات هي فرضية صحيحة ، فحسب دراستنا وجدنا بأن هناك مجموعة من إستراتجيات الحوكمة التي تساعد على تحسين وتطوير الأداء المالي للمصارف .

ـ **الفرضية الثانية:** لا يوجد فرق بين الحوكمة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نظرا لاختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل منهما، وهي فرضية خاطئة فالمصارف الإسلامية تختلف شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية وهي تقوم على مبدأ عدم التعامل بالربا والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، أما المصارف التقليدية فالتعامل بالفائدة هو أساس تعاملاتها.

ـ **الفرضية الثالثة:** إن التطبيق الجيد لقواعد وأسس الحوكمة يؤدي إلى تحسين المركز المالي لبنك الراجحي الإسلامي هي فرضية صحيحة حيث يتضح من خلال ما توصلنا إليه أن التطبيق الجيد لقواعد وأسس وقواعد الحوكمة تؤدي إلى تحسين المركز المالي لمصرف الراجحي الإسلامي.

نتائج الدراسة:

ـ بعد دراستنا لمختلف جوانب حوكمة المؤسسة ومبادئها وتطبيقاتها في القطاع المصرفي قمنا باستخلاص النتائج التالية:

النتائج النظرية:

1- إن تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف يحقق عدة مزايا أهمها مكافحة الفساد الإداري والقضاء على مختلف المشاكل التي تواجه الإدارة الجيدة للمصارف

2 - تضمن الحوكمة الدقة والوضوح في القوائم المالية وحماية المستثمرين سواء كانوا صغارا أو كبارا ورعاية مصالحهم وذلك من خلال تطبيق مجموعة المبادئ والآليات ومن ثم تحسين الأداء المالي للبنوك.

3 - تستفيد المصارف الإسلامية من تطبيق مبادئ الحوكمة في رفع كفاءتها من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة رقابتها الشرعية.

4- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة الداخلية والخارجية للبنك الإسلامي بالتدقيق في مختلف تعاملاته والتأكد من مدى تطبيقه لمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته فقرارات الهيئة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة البنك وإداراته.

النتائج التطبيقية:

1- كلما زادت نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين انعكس ذلك بالسلب على الأداء المالي للبنك.

2- يسعى مصرف الراجحي الإسلامي لتطبيق والالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وذلك من خلال الإفصاح والشفافية في نشره لمختلف قوائمه المالية والمحاسبية وتقاريره السنوية.

3- نتيجة حرص مصرف الراجحي الإسلامي على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسة أدى ذلك إلى زيادة مصداقيته وأنشطته وبالتالي حماية جميع حقوق الأطراف ذات الصلة به.

التوصيات:

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذه الدراسة :

1- ضرورة زيادة نشر الوعي المصرفي الإسلامي وذلك من خلال مشاركة البنوك الإسلامية في الملتقيات والمؤتمرات والندوات وذلك للتعريف بالصيرفة الإسلامية.

2- زيادة الاهتمام بالبحث وتطوير أساليب التمويل الإسلامي.

3ـ ضرورة الاهتمام بموضوع الحوكمة في المصارف الإسلامية لما له من أثار إيجابية على تحسين الأداء المالي فيها .

4ـ ضرورة اعتماد مصرف الراجحي الإسلامي على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسة وذلك لاعتبارها الأداة الرئيسية المساهمة في تحسين أداءه المالي .

الاقتراحات :

أما فيما يخص الاقتراحات يمكن اقتراح مايلي:

1ـ دور الحوكمة المؤسسية في تطوير المصارف الجزائرية.

2ـ دراسة أهمية حوكمة المؤسسات في مكافحة الفساد المالي داخل البنوك.

المراجع

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية :

01- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014م.

03- بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة1، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011م.

04- أحمد علي الخضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، الطبعة1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009 م.

05- محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2005م.

06- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015م.

07- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الآداء والمخاطرة، الطبعة1 دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.

08- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، الأردن، الطبعة1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2006م.

09- أحمد حسان خصاونة، المصارف الاسلامية، دون طبعة، جدار لكتاب العالمين، الأردن، 2008م.

10- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية، الطبعة1، الدار الهندسية، القاهرة، 2009م.

11- مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية: المصارف الإسلامية، الطبعة1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، 2008م.

12- شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الاسلامية، الطبعة1، دار النفائس، عمان ـ الأردن، 2012م.

13- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة1، دار المسيرة، عمان ـ الأردن، 2008م.

14- أميرة عبد اللطيف مشهور، الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة1، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991م.

14- محمود حسن صوان، أساليب العمل المصرفي، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م.

15- محمود عبد الكريم أرشيد، القوى البشرية في المصارف الإسلامية، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة1، 2010م

16- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، الطبعة1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.

17- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة2، الكراك مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004م.

18- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، عالم الإكتساب الحديث، الأردن، 2006م.
19- محمد سليم وهيبة، كامل حسين تلاكش، المصارف الاسلامية، الطبعة1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2010م.
20- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م..
21- محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها الطبعة1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1994م.

23- محمد عثمان بشير، العاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة 6، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008م.

24- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة1، منشورات الحبيب الحقوقية، بيروت، 2004م.
25- محمود حسن صوان، أساليب العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2001م.
26- ابن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2012م.
27- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، الطبعة1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.

28- وفاء عزة الشريف، نظام الديون، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
29- وهيبة الرحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة1، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
30- عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م.
31- صادق راشد الشمري، اساسيات العمليات البنكية الإسلامية، دون طبعة، دار اليازوري للنشر التوزيع الأردن، 2008م..
32- محمد باقر الصدر، البنك الأوروبي في الإسلام، دون طبعة، دار التعارف للنشر والتوزيع، بيروت 1990م.
33- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2010م.
34- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دون طبعة، دار الجامعية للنشر، والتوزيع الإسكندرية، 2003م.

35- خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود ، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2011م.
36- حمزة عبد الكريم محمد حمادة، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
37- عائشة الشعراوي المالقي، البنوك الإسلامية، الطبعة1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2000م:

38- فلاح حسين الحسين، مؤيد عبد الرحمان الدوري، غدارة البنوك ، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، 2000م.
39- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
40- سليمان ناصر، تطورات صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية ،دون طبعة، جمعية التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.
41- صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودروها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطبعة3،دار النوادر للنشر التوزيع، سوريا، لبنان، الكويت، 2012م.
42- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية، الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دون طبعة،دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان . الأردن 2011م.
43- علي عبد الستار علي الحسن، الأرباح التجارية من منظور الفقه الإسلامي، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
44- رفيق يونس المصري، محمد رياض الأرباشي، الربا والفائدة، الطبعة3، دار الفكر للنشر والتوزيع دمشق، 2010م.
45- أحمد بن قاسم العنسي اليماني الصنائعي، التاج المذهبي لأحكام المذهب، دون طبعة، الجزء الثالث ،مكتبة اليمن الكبرى، دون بلد.
46- حامد بن حسن بن محمد علي هيرة، صكوك الإجارة، الطبعة1، دار الميمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2008م.

47- عبدالمالك بن عبد الله بن يوسف الحويني، نهاية المطلب في الدارية المذهب، الطبعة1، دار المناهج للنشر والتوزيع، جدة، 2008م.

48- محمد علي الصابوني، فقه المعاملات الفقه الشرعي الميسر في ضوء الكتاب والسنة، دون طبعة المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2003م.

49- صبري مصطفى حسن السبك، القرض البنكي، الطبعة1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر 2011م.

50- أحمد أسعد محمود الحاج، نظرية القرض المصرفي في الفقه الإسلامي، الطبعة1،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

فلاح حسن عداي الحسين، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2000م.

51- فلاح حسن عداي الحسيني ،مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ،إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوريع، عمان الأردن،2008م.

52- صلاح الدين حسن الييسي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ،إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ،دار وائل للنشر والتوريع، ط1، عمان ـ الأردن، 2008م.

53- محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم الأداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، الطبعة1 المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015م .

المجلات:

54- مصطفى عبد الحسين علي، علي كاظم حسين، فيحاء عبد الله يعقوب، دور الحوكمة في تحسين الأداء الإستراتيجي للضريبة، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد الثامن، العدد 22، جامعة بغداد.

55- حبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ،حالة شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف . الجزائر.

56- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014م .

57- عبد المالك عبد العلي كامون، السلع في الشريعة والتطبيق، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، المملكة العربية السعودية، العدد 41، 1999م.

58- الشيخ الداوي، "تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر العاصمة 2009م، 2010 م .

59- عبد الوهاب دادن ،رشيد حفصي ،تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام التحليل العاملي التمييزي ،مجلة

الواحات للبحوث والدراسات ،جامعة غرداية ،المجلد السابع العدد 2 ،2014م.

60- عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد الأول 2001م.

61- الطيب بولحية ،عمر بوجميعة ،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 14، 2016م جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر.

62- التجاني إلهام ،شعوبي فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان2015.

63ـ سعيد بوهراوة ،حليمة بوكروشة ، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية : تجربة البنك المركزي الماليزي المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02جوان2015م.

64- محمد أمين قائد عبد القادر، محمد فرحان، الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ،المجلد20، العدد02، جامعة تغز ،اليمن.

65- شوقي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01 ديسمبر2014

66- شوقي عاشور بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2009 م.

الرسائل الجامعية:

67- جميل النجار خليل عقل، قياس أثر الإلتزام بتطبيق الحوكمة الشركات على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين "مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث جامعة غزة، 2016 م.

68- بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي ،نظام حماية الودائع والحوكمة، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،الجزائر، العدد 5 جانفي، 2008 م.

69- محمد حسين مشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الإسلامية غزة، 2007م.

70- فكري عبد الغني محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2008م.

71- ممدوح محمد العزايزة، مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2009م.

72- نبيلي قبلي، دور مبادئ الحوكمة الشركات في تفعيل الآداء المالي لشركات التأمين ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في البنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017 م.

73- رامي حسن الغزالي، دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2015م.

74- إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارة المراجعة الداخلة في تفعيل مبادئ الحوكمة على قطاع المصارف العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين،2009 م.

75- فضيلة بارش، السوق المالية الإسلامية ودورها في دعم وترشيد عمل البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاقتصادية، 2010م . 2011م.

76- أحمد بلخير، عقد الاستصناع تطبيقاته، المعاصرة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007-2008.

77- زياد جلال الدماغ، إطار مقترح لتطويل السياسة التمويلية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة مارس 2006م.

78- نور الدين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف،2007 .2008 م.

79- دادن عبد القادر، دور الحوكمة في النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2007 م .2008 م

80- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2002.

81- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبوك الإسلامية والتقليدية بإستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة دكتراه، 2011م.

الملتقيات والمؤتمرات والبحوث :

82- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، مداخلة بعنوان دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، أيام 7.6ماي،2012.

83- بوعزة رابح، غانم هاجر، ملتقى وطني حول الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يوم 7.6ماي جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012م.

84- بالرقي تيجاني، الأزمة المالية الإقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، ملتقى دولي منعقد خلال 20 و21 أكتوبر 2009م، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

85- آمال عيار، أبوبكر خالد، تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يوم7 ماي 2012م.

86- شوقي بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية منشورة بالمجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد01، ديسمبر 2014 م.

87- بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، أيام 20و21 أكتوبر 2009م.

88- شريفي عمر، ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمة، مداخلة بعنوان دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، أيام 21 أكتوبر 2009م، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس سطيف.

89- زروقي إبراهيم، لحول عبد القادر، "ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة" معهد العلوم الإقصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، أيام 10 إلى12،2009 م.

90- محمد الأمين كماسي، عبد الغني دادن، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005 م.

91- يحي سعيدي، بشير زيدي، فعالية تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين التطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي يومي:07 ـ 08 ديسمبر 2014 م.

92- صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: الواقع والتحديات، 14. 15 ديسمبر، 2004 م.

93- ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخلة في اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، 9 ديسمبر 2010م ، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.

94- وفاء عبد العزيز شريف حامد، حوكمة المصارف الإسلامية، بحث مقدم لجائزة الأمير محمد بن فيصل كلية العلوم الإدارية والمالية ،جامعة الطائف.

95- خولة فريد النوبالي، عبد الله صديقي، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لدعم برنامج المنح البحثية، في كرسي سابك دراسات الأسواق المالية الإسلامية في شركة أرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية في شركة أرفاق للاستثمارات المالية والتدريب.

96- تركي فدعق، مصرف الراجحي، مدونة الأبحاث والمنشورات، جريدة البلاد المالية، 25/09/ 2015.

التقارير:

97- التقارير السنوية لمصرف الراجحي الإسلامي من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 المنشورة على الموقع الرسمي لبنك الراجحي الإسلامي تاريخ الإطلاع 2018/05/03.

المراجع باللغة الأجنبية :

98- Marios Bemard , Bompoint , govement dentreprise ey communication, economica PARIS, 2004.

99- Alamgir, m, corporate governance, arisk perspective, paper presedentedto, corporategovernance and reform; pawing the way to financial stability and development ;a conference organized by the egyptian banking institute ,cairo,7 8 MAY 2007.

المواقع الإلكترونية:

100- الموقع الرسمي لبنك الراجحي تاريخ الإطلاع 2018/03/03. www .alrajhibank.com.

الملحق

الملحق 01: جدول يوضح أهم عناصر الميزانية المستخدم في حساب مؤشر الأداء المالي:

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات / البيان
339.711.817	315.619.649	307.718.555	279.870.685	267.382.652	220.731.085	184.840.910	170.729.729	163.373.224	124.886.482	105.208.744	إجمالي الموجودات
259.027.003	250.094.732	248.489.583	226.386.283	212.484.007	179.115.784	148.952.109	139.286	142.287.129	104.875	89.563.744	صافي التمويل والاستثمار
287.764.945	268.980:530	265.815.361	241.372.970	230.913.825	187.242.355	154.523.121	141.988	136.341.425	101.280.370	85.029.268	إجمالي المطوبات
51.946.872	46.639.054	41.896.194	38.497.715	36.468.737	33.488.730	30.317.789	28.740.884	27.031.799	23.606.112	20.179.476	إجمالي حقوق الملكية
272.593.136	252.403.938	256.077.047	231.589.113	221.394.638	177.732.952	143.064.037	122.861.840	116.611.043	89.725.167	73.397.980	ودائع العملاء
8.125.960	7.130.075	6.836.172	7.437.987	7.884.706	7.378.268	6.770.829	6.767.228	6.524.604	6.449.657	7.301.891	صافي الأرباح
5.00	4.39	4.21	4.58	5.26	4.92	4.51	4.51	4.35	4.30	5.41	ربح السهم